أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 1-6

دراسة بكتيرية للسلطات المقدمة في كافيتريات مجمع جامعة بغداد (الجادرية)

مها محمد نافع (*)
فاطمة فائق العاني
باهرة محمود التميمي

الملخص: هدفت هذه الدراسة الى تقييم السلطات المقدمة في كافتيريات جامعة بغداد (مجمع الجادرية) لمعرفة مدى تلوثها بالأحياء المجهرية حيث تم جمع (70) عينة مختلفة وتحليلها بكتريولوجيا والتعرف على مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري، حيث تم تقدير الاعداد البكتيرية الكلية في تلك العينات ثم تم الكشف عن وجود بعض انواع البكتريا المسببة للتسمم الغذائي والتي من اهمها بكتريا السالمونيلا *Salmonella* وبكتريا *Stafhylococcus.aureus*. كما تم الكشف عن بكتريا القولون في تلك العينات. اشارت نتائج التحليل البكتريولوجي ان اعلى الاعداد البكتيرية الكلية كانت في عينات (التبولة، السلطة الروسية وحمص بطحينة)، بينما وجدت اعداد اقل في عينات (سلطة الباذنجان، سلطة المكرونة وسلطة الجاجيك) ووجدت نتائج الدراسة ان نسبة 67% (47 عينة) ملوثة ببكتريا *Coliform* ونسبة 5.72 (4 عينة) لسلطة الصوصج ملوثة ببكتريا السالمونيلا بينما وجدت خالية من هذه البكتريا في بقية العينات كما اظهرت النتائج خلو العينات من بكتريا *S.aureus*. وعلى الرغم من ان بكتريا السالمونيلا وجدت فقط في سلطة الصوصج الا ان ذلك يعتبر من وجهة نظر الصحة العامة مؤشرا خطير على إمكانية إحداث أمراض وبائية إذا ما تم تناولها كم ان وجود نسبة عالية من التلوث البرازي يدل على ضعف الممارسات الصحية الشخصية وإجراءات السلامة او عدم غسل الخضراوات جيدا فضلا عن عدم اتباع القواعد الصحية العامة اثناء تحضيرها وتداولها.

الكلمات المفتاحية: سلطة الخضراوات، البكتريا.

Bacteriological quality of Salad vegetables provided in cafeterias Baghdad University compus (Jadiriya)

Maha Moohmad
Fatima Faak
Bahira M. Al-Timimi

Abstract: This study aimed to assess the Salad provided in Baghdad University cafeterias (Jadiriya) to see how microscopic contamination neighborhoods samples, where collected from (70) different laboratory sample and analyzed to identify its suitability for human consumption estimated the total numbers of bacterial in those samples and then detect the presence of certain types of bacteria that cause food poisoning, the most important of which *Salmonella* bacteria and bacterial *Stafhylococcus aureus*. also the presence of bacteria in the colon is detected in those samples. Bacteriological results of the analysis indicated that the highest total numbers bacterial of were in tabbouleh Salad samples, the Russian, Homs Btahina) while lower numbers found in samples of eggplant salad, pasta salad and Salad Gagiu. It's also founded that the percentage of 67 percent (47 samples) contaminated with bacteria *coliform* and 5,72% (4 samples) to Alsausage Salad contaminated with *salmonella* bacteria and found free of these bacteria in the rest of the samples while it was free from bacteria *S.aureus*. In spite of the *Salmonella* found in Alsausage salad only that is dangerous public health sign with the possibility of pandemics if we take into conjederation the presence of a high percentage of pollution that indicates the weakness of practicing personal health procesury or not to wash vegetables well, as well as failure to follow public health rules during its preparation and circulation.

Keyword: vegetables Salad, Bacteria

(*) قسم الاقتصاد المنزلي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، shar_gram2009@yahoo.com

المقدمة

تعد السلطات والمقبلات من الاغذية المفضلة لدى المستهلك كما تكون ذات قيمة غذائية وصحية لأنها تمد الجسم بمختلف الفيتامينات ونسبة عالية من السعرات الحرارية، فكل نوع من الخضار يمتاز بوجود فيتامين معين [1].

وعادة تحضر السلطات من المنتجات الزراعية كالخضراوات وبعض منتجات اللحوم المطبوخة والمعاملة والفواكه بأنواعها كما يدخل ضمن مكوناتها الإضافات الاخرى مثل المايونيز واللبن والاجبان المختلفة والصلصات وذلك من اجل تحسين مكونات السلطة او لإعطائها نكهة وطعم مرغوب للمستهلك [2]. وتعد المواد الخام المستخدمة في تصنيع السلطات من الأغذية السريعة التلف الميكروبي بعد الحصاد والذي يحصل بسبب مصادر مختلفة مثل مياه الري المعالجة أو التلوث الهوائي وبالرغم من كفاءتها ألا انه توجد بعض التحفظات على محتواها الميكروبي حيث أثبتت الدراسات العلمية تلوث الخضراوات المروية بالمياه المعالجة بالبكتريا المرضية مثل *Salmonella* و*shigella* و*Vibrio*، وان خطورة هذا النوع من الخضراوات تكمن باستهلاكها مباشرة دون معاملات حرارية [3]. هذا بالإضافة الى مصادر اخرى والتي قد تكون عامل مهم في تلوث الخضراوات مثل الاتربة والمعدات والادوات المستخدمة في الحصاد والنقل والاعداد [4].

لقد زاد في السنوات الأخيرة نتيجة للتقدم الحضاري والتغيير في العادات الغذائية في العالم عامة والمجتمع العربي خاصة الأقبال على السلطات بأنواعها المختلفة اذ انها تعد من الاغذية التي تتناول مباشرة ولا تخضع للمعاملة الحرارية ولا يتم حفظها بطريقة ما لأجل إطالة مدة صلاحيتها للاستهلاك البشري، وقد اجريت العديد من الدراسات السابقة للتأكد من سلامة هذه المنتجات من التلوث الميكروبي وبالتالي الحفاظ على صحة المستهلك [5] و[6]. كما اشارت العديد من التقارير الى حدوث الكثير من حالات التسمم الغذائي نتيجة تناول سلطات ملوثة بكتريا [7]،[8]،[9]. كما قام [15] بعزل بكتريا *Campylobacter spp* من عينات السلطات في مناطق مختلفة من محافظة البصرة وكانت نسبتها حوالي 40.9 % فضلا عن ذلك وجد بكتريا *Klebsiella* في عينات السلطة الطازجة وبنسبة 100%.(11) وفي العراق تعتبر السلطات والمقبلات من الاغذية المفضلة لشريحة كبيرة التي تستهلك في المطاعم والكافتيريا لذا فان هذه الدراسة تتناول التحري عن بعض انواع البكتريا في السلطات المقدمة في كافتيريا مجمع الجادرية.

المواد وطرائق العمل

لقد تم جمع 70 عينة سلطات من كافتيريات جامعة بغداد (مجمع الجادرية)، حيث وضعت في حافظات معقمة ثم نقلت الى المختبرات التابعة لوزارة التخطيط / الجهاز المركزي للتقييم والسيطرة النوعية قسم الاحياء المجهرية ،حيث تم خلط 25 غم من المادة الغذائية في 225ملليتر من ماء الببتون باستخدام جهاز استومكر (Stomacher) .بعدها خضعت العينات للاختبارات التالية :

1. تقدير الاعداد الكلية للبكتريا وبكتريا *Staphylococcus.aureus* ويتم باتباع طريقة العد بالاطباق plate count method وذلك باستخدام وسط Nutrient agar ، بعد تحضير هذا الوسط تم اخذ 1 مل من المادة المحضرة للعينة وتوضع على الطبق وبعدها يصب فوقه الوسط الزرعي (N.a) وتترك لتتصلب ثم توضع في الحاضنة بدرجة حرارة 37م ولمدة 24 ساعة .
2. تقدير اعداد بكتريا القولون Coliform وذلك باستخدام وسطViolet red bile agar؛ حيث يتم صب الأطباق بهذا الوسط وتترك لتتصلب وبعدها اخذ 0.1مل من المادة المذابة للعينة ويتم زرعها على الأطباق بطريقة النشر وبعدها توضع في الحاضنة بدرجة حرارة 37م ولمدة 24 ساعة .

3. تقدير بكتريا السالمونيلا وذلك بتحضير مادة Selenite F Broth حيث يتم وضع 9 مل من هذا المادة إلى أنابيب معقمة ومن ثم توضع فوقها 1 مل من المادة المذابة وتترك في الحاضنة بدرجة حرارة 37م ولمدة 24 ساعة . ثم حضر وسط S.S.Agar وتترك لتصلب في الأطباق وبعدها اخذ 0.1 مل من المادة Selenite F Broth على الأطباق بطريقة النشر وبعدها توضع في الحاضنة بدرجة حرارة 37م ولمدة 24 ساعة ويتم القراءة بعد 3 أيام .

جدول (1) عينات الدراسة

التسلسل	العينات	الكمية /غم
1	تبولة	250
2	جاجيك	250
3	بابا غنوج	250
4	حمص بطحينة	250
5	سلطة الباذنجان	250
6	سلطة البطاطا	250
7	سلطة الجزر	250
8	السلطة الروسية	250
9	سلطة المكرونة بالخضار	250
10	سلطة الصوصج	250

التحليل الاحصائي :

تم استخدام دلالة النسبة المئوية في استخراج بيانات هذه الدراسة

النتائج والمناقشة:

يعد التلوث الميكروبي الكلي للمادة الغذائية مؤشرا أوليا ومهما على جودة الغذاء وان كان قد ثبت انه لا يرتبط بأي دلالات على وجود الميكروبات الممرضة او غيرها (12). وعموما يوضح الجدول (2) الاعداد الكلية للبكتريا الهوائية.

جدول (2) الاعداد الكلية للبكتريا الهوائية *

التسلسل	العينة	حجم العينات	العدد الكلي للبكتريا الهوائية مستعمرة /غم
1	تبولة	7	300
2	جاجيك	7	29
3	بابا غنوج	7	130
4	حمص بطحينة	7	112
5	سلطة الباذنجان	7	50
6	سلطة البطاطا	7	119
7	سلطة الجزر	7	105
8	السلطة الروسية	7	228
9	سلطة المكرونة بالخضار	7	80
10	سلطة الصوصج	7	105
	المجموع	70	

*تم اجراء تحليل النماذج من قبل الجهاز المركزي للتقييم والسيطرة النوعية التابع لوزارة التخطيط /قسم الأحياء المجهرية

تراوحت الاعداد البكتيرية الكلية للسلطات ما بين (29 – 300) مستعمرة /غم اذ وجدت الدراسة ان أعلى الاعداد البكتيرية كانت في عينات الدراسة هي (300، 228، 112) لكل من (التبولة، السلطة الروسية، حمص بطحينة) على التوالي بينما سجلت عينات الدراسة (سلطة الجاجيك، سلطة المكرونة بالخضار، سلطة الباذنجان) أقل الاعداد البكتيرية (80،50، 29) على التوالي وهذا قد يعزى الى تعرضها الى معاملات حرارية عالية اثناء التحضير مما يفسر وجود

اعداد بكتيرية أقل أما بالنسبة لسلطة الجاجيك فيعود الى الوسط الحامضي فيه لوجود بكتريا حامض اللاكتيك والمستخدمة كبادئ في صناعة اللبن [2].

ويوضح جدول (3) مدى تلوث العينات بالبكتريا Coliform التي تم فحصها حيث لوحظ أن67 % من العينات كانت ملوثة بهذه البكتريا حيث سجلت (سلطة التبولة، سلطة الصوصج وسلطة البطاطا) نسبة حوالي 86 % تليها سلطة بابا غنوج والباذنجان اذ كانت نسبتها71 % بينما سجلت سلطة الجزر بنسبة أقل حيث كانت 42 %، اما سلطة الجاجيك كانت خالية من اي تلوث بهذه البكتريا وهذا يعود للوسط الحامضي الذي يمنع النمو الميكروبي فيها وهذا يتفق مع نتائج [2].

جدول (3) مدى تلوث العينات ببكتريا القولون

العينات	العدد الكلي / العدد الموجب	%**
تبولة	7/6*	86
جاجيك	7/0	-
بابا غنوج	7/5	71
حمص بطحينة	7/5	71
سلطة الباذنجان	7/5	71
سلطة البطاطا	7/6	86
سلطة الجزر	7/3	42
السلطة الروسية	7/5	71
سلطة المكرونة بالخضار	7/6	86
سلطة الصوصج	7/6	86
المجموع	47/ 70	67

*عدد العينات الموجبة / عدد العينات المفحوصة، **النسبة المئوية للعينات الموجبة، النسبة الموجبة الكلية 67 %

أما بالنسبة للجدول (4) فيوضح مدى تلوث السلطات ببكتريا السالمونيلا والعنقودية حيث وجدت الدراسة ان سلطة الصوصج كانت ملوثة ببكتريا السالمونيلا بنسبة (5.72 %) وقد يعزى ذلك الى عدم التعرض للحرارة أو استخدام سطح تقطيع ملوث أثناء التحضير والاعداد (12). بينما أظهرت العينات الاخرى خلوها من بكتريا السالمونيلا وهذا يتفق مع نتائج كل من [2] و[13].بينما لا يتفق مع كل من [14] و[15] الذين اظهرا احتواء عيناتهم على بكتريا السالمونيلا وبنسبة (5.8%) و(6.7 %) على التوالي.

كما يبين الجدول خلو عينات الدراسة من البكتريا العنقودية S.aureus وهذا يتفق كذلك مع نتائج [2] بينما وجدت دراسات اخرى كدراسة [13] و[16] تلوث السلطات عيناتها بهذه البكتريا بنسبة (4.90 %) و(0.3 %) على التوالي.

جدول (4) مدى وجود بكتريا السالمونيلا والعنقودية في عينات الدراسة

العينات	حجم العينة	Salmonella	Staph.aureus
تبوله	7	-	-*
جاجيك	7	-	-
بابا غنوج	7	-	-
حمص بطحينة	7	-	-
سلطة الباذنجان	7	-	-
سلطة البطاطا	7	-	-
سلطة الجزر	7	-	-
السلطة الروسية	7	-	-
سلطة المكرونة بالخضار	7	-	-
سلطة الصوصج	7	4(5.72)	-
المجموع	70	4(5.72)%	0

* *لا يوجد تلوث*، % النسبة المئوية للعينات الموجبة

وبصورة عامة وجدت نتائج الدراسة تلوث ميكروبي قد يعود الى اسباب عديدة منها المواد الخام الداخلة في مكونات السلطات فقد تكون من مصدر زراعي ملوث أو عدم اتباع الطرق الصحية في اعداد وتحضير السلطات أو ربما استعمال ادوات ومعدات غير نظيفة اثناء الاعداد فضلا عن ذلك قد يكون عدم غسل الخضراوات بصورة جيدة مما يساعد على تلوث السلطات وهذا يرجع الى ان بعض الميكروبات لها القدرة على البقاء والتكاثر على الخضراوات عند توفر الظروف الملائمة [17] و[2].

المراجع:

1- حسن، عبير. (2009). السلطات والمخللات، دار عالم الثقافة، عمان، الاردن، ص3.

2- حسن الجيدة، جاسم. علي العجيل، مريم وجاسم بوحدود، هيا.(2004). دراسة ميكروبيولوجية على انواع من السلطات وعصائر الفاكهة الطازجة في دولة قطر. المجلة العربية للغذاء والتغذية، السنة الخامسة، العدد 11 ص 404 -461.

3- الشهابي، عاصم. (2007). خطورة تلوث المياه والاطعمة بالميكروبات المعدية، مجلة جامعة اليرموك، العدد 156،ص93 – 160

4- Brule, S. and Cootb, P. (1999). Preservative Agents in Foods Mode of Action and Microbial Resistance Mechanisms. International Journal of Food Microbiology, No(50), pp1-7.

5- Kuneko, K.I; Hayashidani, H; Ohtomo, Y; Kosuye, J; Kato, M; Takahashi, K; Shiraki, Y. and Ogawa, M.(1999). Bacterial Contamination of ready –to- eat food and fresh products in retail shops and food factories. J. Food Prot, 62(6): pp. 644 – 649.

6- Elexson, N; Tuan Zainzor T. C; Tunung, R; Ubong, A and Son, R. (2011). Time course study on the growth of Salmonella of Enteritidis on raw vegetables used in sandwiches, J. International Food Research, 18 (4) pp. 1505 – 1508.

7- Deroever, C. (1998). Microbiological Safety evaluations and recommendations on fresh produce. Food control, 6:321- 347.

8- Tununy, R; Ghazali; F.M; Noranizan, M.A; Haresh, K.K; Lesley, M.B; Nakaguchi, Y; Nishibuchi, M. and Son, R.(2011). Rapid education and enumeration of pathogenic vibrio parahaemolyticus in raw vegetables from retail outlets, J. International Food Research.18: 67 – 78.

9- Ana Maria, C and Christine, J.(2009). Listeria monocytogenes isolated from vegetable salads at supermarkets in santiago chile prevalence and strain characterization, International Journal of Food Microbiology. 132: 176 – 179.

10- مجيد، قيثار رشيد وكريم، رغدة عبد الحسين. (2011). تردد أنماط بكتريا Campylobacter spp. المعزولة من الاغذية في محافظة البصرة وحساسيتها لبعض المضادات الحيوية، مجلة البصرة الزراعية، المجلد (24) العدد (1) ص141 -157.

11- Puspanadan, S; John, Y.H.T; Yoshitsugu, N. (2012). Detection of klebsiella pneumoniae in raw vegetables using most probable number polymerase chain reaction (MPN – DCR). J. International food Research.19(14): 1757- 1762.

12- الشناوي، مصطفى احمد، الشناوي، محمد احمد والخولي، وجيه ابراهيم. (2004) الحالة البكتريولوجية لبعض الأغذية الجاهزة التي تباع في شوارع مدينة الاسكندرية، مصر، المؤتمر العربي الثاني للتغذية، السنة الخامسة، العدد 11،ص 473 – 483.

13- مشاط، بسام بن حسين.(2009). دراسة اثر تطبيق الاشتراطات الصحية على الجودة البكتيرية للمواد الغذائية المنتجة في مطابخ ومطاعم مكة المكرمة، مجلة الجمعية السعودية للغذاء والتغذية، المجلد الرابع، العدد الاول: 1 -15.

14- Tambekar, D. H., and Mundhada, R.H.(2006). Bacteriological quality of salad vegetables sold in Amravati city (India). J. of Biological sciences.(1):30- 128.

15- Aboh, M,L.; Oladosu,P; Ibrahim, K. (2011). Bacterial contaminates of salad vegetables in Abuja Municipal Area Council, Nigeria. Maluysian Journal of Microbiology.7(2): 111-114.

16 - Meldrum, R.J; Little, C.L; Sagoo, S; Mithani, V; McLauchlin, J; De Pinna, E. (2009). Assessment of the microbiological safety of salad vegetables and sauces from kebab take-away restaurants in the United Kingdom. Journal of Food Microbiology. P: 573-577.

17- Thunberg, R.L; Tran, T.T; Bennett, R.W; Matthews, R.N; Belay, N.(2002). Microbial evaluation of selected fresh produce obtained at retail market. Journal of Food. P: 77- 682.

****

أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 7-18

العولمة بين مطامح الشعوب المقهورة ومصالح الرأسماليون الجدد

عبد القادر تومي(*)

الملخص: إن العولمة هي ايديولوجية جديدة منمقة تهدف الى زيادة سيطرة القوى الغربية على بقية شعوب العالم. وأكثر من ذلك فهي تعني حاجيات طبقة محدودة من عمالقة المال والإعلام والاقتصاد، الذين يستعملون رأس المال ليهيمنوا به على العالم، ويديرون به مقدراته. وأغلب صور الهيمنة هذه متأتية من الولايات المتحدة الأمريكية بفضل شركاتها العابرة للحدود وهيمنتها الإدارية على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذه المؤسسات هي التي تؤثر في حركة المال، وكمية النقد وسعر صرفه، وتنظيم الإنتاج والتحكم في مختلف الميزانيات. لقد تفاجأ الغرب في بداية الألفية الثالثة أن العالم اصبح مجتمع الخمس أي أن 80% من العالم أصبحوا فقراء، ويخدمون 20% من سكان المعمورة الذين يعيشون في رخاء. فقد أثبتت كثير من الدراسات والإحصاءات أن 20% من دول العالم هي اكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 84.7 % من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى 84.2% من حجم التجارة الدولية ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخرات العالم، وهكذا تختل المعادلة، وتكشف الأرقام عن خطورة الوضع خاصة عندما يتعلق الأمر بالفقر (ثلاثة بلايين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وبليونين منهم بأقل من دولار واحد في اليوم)

الكلمات المفتاحية: العولمة، النظام الاقتصادي، الهيمنة الغربية، المؤسسات الاقتصادية، المصالح الاقتصادية.

Globalization between the aspirations of the oppressed peoples and the interests of neo-capitalists

Abdelkader Toumi

Abstract: Globalization is a new sophisticated ideology aims to increase control of the Western powers on the rest of the world. And more than that it means a limited class of Giants needs money, media and economy, who use capital to dominate the world, and manage its destiny. The major economic and financial institutions on which the project of globalization in its movement and general coordination between the mechanisms of globalization represented at the International Monetary Fund, the World Bank and the World Trade Organization, and the role of multinational corporations is the hallmark of the global economy, and this format generates thought globalization addressed formally obdurate than those items and directions and values developed by scholars of economy in the era of globalization. The current globalization is a moment of wanting to perpetuate Western dominance by the American model.

Keywords: Globalization , Western dominance , Economic and financial institutions , the rest of the world, American model.

(*) المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، toumikader@yahoo.fr

مقدمة

لقد تكون العالم الرأسمالي كما حددته الرأسمالية ابتداء من العام 1500م وخلال الفترة الماركانتيلية التي دامت ثلاثة قرون (1500-1800) تأسست قاعدة النظام الرأسمالي، وقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر (1880-1945) تكوين رأسمالية الاحتكارات، تعبيرا عن ميلاد نظام امبريالي عالمي.

اما عن تأثير الفكر الاقتصادي عبر العصور والقيم الجديدة التي جاءت بها الرأسمالية فإنها ترتبط بفكر كل من مؤسسي المدرسة الكلاسيكية مثل آدم سميث، روبرت مالتس، ودافيد ريكاردو، جون استوارت ميل، من خلال مساهماتهم الكبرى في وضع أسس الفكر الاقتصادي الحديث.

ان المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى التي استند اليها مشروع العولمة في تفعيل حركتها والتنسيق العام بين آليات العولمة ممثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، ودور الشركات متعددة الجنسيات هو السمة المميزة للاقتصاد العالمي، وبهذا التنسيق يتولد فكر العولمة خطابا رسميا يرتوي من تلك البنود والتوجيهات والقيم التي وضعها فقهاء الاقتصاد في زمن العولمة. وتوصلنا في هذه الدراسة الي ما يلي:

1) انها في رسمها لمعالم النظام الاقتصادي تخفي وراءها ايديولوجيا صارخة تعبر عن رؤية أحادية تحاول صهر جميع النشاطات الاقتصادية في فضاء واحد.
2) إن بنودا عديدة تضمنتها هذه المؤسسات لا تأخذ بالاعتبار الخصوصيات الاقتصادية للدول الضعيفة بل عكس ذلك فهي تفرض شروطها على الدول ذات الاقتصاد الهش.
3) إن ما تضمنته قواعد وشروط هذه المؤسسات، لا تخدم إلا مصالح الكبار من الأشخاص والشركات، وهم أصحاب القوة والنفوذ واليد الطويلة في تحريك دواليب الاقتصاد.

اما الشركات المتعددة الجنسيات فتمثل الشرايين المغذية للنظام الاقتصادي العالمي وذلك بممارساتها الاحتكارية للتجارة الدولية، وبتحكمها للسيولة النقدية، وسيطرتها على الوسائل والتقنيات الحديثة كل هذا جعلها تتحكم في التجارة العالمية وبالتالي تسيطر على النظام الاقتصادي.

فالعولمة هي أحدث أشكال النظام الرأسمالي الدولي والذي قام وما زال يعمل من أجل خدمة مصالح القوى الرأسمالية من دول ومؤسسات ضخمة متعددة القوميات، وأهم هذه المصالح موجودة في الولايات المتحدة الامريكية، وبيد الشركات الأمريكية، ومن خلال هذا المنظار فإن العولمة ليست سوى الشكل الجديد أو الأكثر حداثة للاستعمار بمفهومه الاقتصادي العام.

الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على العالم

لم تفكر الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على العالم عند مطلع القرن العشرين إلا بعد أن وجدت كل المعطيات ترشحها لذلك. بدأ من اعتقادها بأن تكون كيانا كليا لا شبيه له وكأن الإرادة السماوية أرادت منها أن تجسد النموذج العالمي. وما عليها إلا أن تملي على الأمم والشعوب قانونها الخاص.

وزاد من ذلك على استبدادية الولايات المتحدة الأمريكية علينا أن نحلل ما يقتضيه وصف المستبد من فرض لإيديولوجيا واستخدام شرطة مرعبة واحتكار للوسائل الاتصال واقتصاد متمركز في يده واحتكار للقوى المسلحة ثم نرى إن كانت هذه المكونات موجودة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتحدث **سمير امين**[1] عن هذه الاستراتيجية فيقول: "تتمحور استراتيجية السيطرة للولايات المتحدة حول الطبيعة الجماعية للإمبريالية الجديدة، وتستغل نقط القصور والضعف في الحركات الاجتماعية والسياسية "ضد- النيو لبرالية"[2]

يوضح **زبيغنيو برجينسكي**[3] في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" "أن الرهان الرئيس بالنسبة للولايات المتحدة، هو السيطرة على الأوراسيا"، هذا المجال الرحب، انطلاقاً من أوربا الغربية، حتّى الصين، عن طريق آسيا الوسطى. ويدعو هذا الجيوسياسي برجينسكي، إلى أنه، انطلاقاً من هذا التفوق على هذه القارة الأوراسية، سيؤدي الأمر إلى الهيمنة الشاملة، ومن هنا كانت المجابهة الروسية ـ الأمريكية من أجل السيطرة على قلب القارة الأوراسية كلعبة كبيرة بين القوتين زمن الحرب الباردة. ولهذه الأسباب شكلت حكومة الولايات المتحدة مجموعة عمل وزارية مخصصة لدراسة مصادر الطاقة من بحر قزوين، ويرأس هذه المجموعة عنصر من مجلس الأمن القومي وتقوم هذه المجموعة بدراسة أسواق النفط، وإقامة استراتيجية حقيقية بشأن الحرب الاقتصادية، وفي كل ما يتعلق بالنفط. وتقدر هذه المجموعة الاحتياطات النفطية في المنطقة بـ(6000) مليار برميل، أي (35%) من مخزونات الكرة الأرضية، في حين أن منطقة قزوين ستكون الخزان العالمي الثالث، بعد الشرق الأوسط.

وتقدر احتياطات منطقة قزوين بـ(178 ـ 200) مليار برميل من النفط الخام وتشكل 16% من الاحتياطات العالمية، وأيضاً من [1000 إلى 7340] مليار متر مكعب من الغاز.[4]

من هنا حددت الولايات المتحدة اربعة اهداف رئيسية، ستمكنها من ربح الأسواق الدولية، دون كثير من العقبات وهي.

1 ـ تعزيز استقلال الدول الجديدة في آسيا الوسطى.

2 ـ دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية فيها.

3 ـ تكثيف الروابط الاقتصادية بين هذه البلدان، التي لم يتم التعاون فيما بينها, في الماضي، على الرغم من الروابط الثقافية، بهدف خفض احتمال نشوب نزاعات إقليمية.

4 ـ ضمان استغلال المصادر الخاصة بالطاقة لمصلحة الولايات المتحدة.

العولمة وأمركة العالم:

منذ أن سيطر الرّومان على العالم لم تستطع أمة أن تفرض سيطرتها وتهيمن على الآخرين كلّيا باستثناء الولايات المتّحدة. فما هي ابعاد هذه السيطرة ؟

صرحت مجلة "الايكونوميست" حسب احد المختصين[5] فقالت:"فإنّ الولايات المتحدة تعيد تركيب العالم كما تريد، فهي تسيطر على قطاع الأعمال والتجارة والاتصالات واقتصادها من أنجح الاقتصاديات في العالم وهي الأقوى والأفضل عالميا من حيث القوّة العسكريّة"[6]. ما نراه اليوم على

---

[1] المدير العام لمنتدى العالم الثالث، ورئيس المنتدى العالمي للبدائل،

[2] سميرامين، الامبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم، منتدى العالم الثالث،
http://thirdworldforum.net/arabic/Samir_Amin_Writings/Imperialism_US_agression.htm

[3] زبيجينو بريجينسكي هو مفكر امريكي، من اصل بولوني، من مواليد 1928 كان مستشارا للشؤون الخارجية في ادارة الرئيس جونسون، وهو الان مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية العالمية بواشنطن.

[4] موسى الزعبي، " الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء" مجلة الفكر السياسي اتحاد الكتاب العرب سوريا شتاء 2005

[5] **جوزيف ناي** عميد في جامعة هارفرد، رئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي ومساعد وزير الدفاع في عهد إدارة كلينتون، له العديد من الكتابات في أشهر الصحف مثل النيويورك تايمز، والواشنطن بوست، والوول ستريت، وله العديد أيضا من الكتب والمؤلفات أبرزها كتاب "الطبيعة المتغيّرة للقوّة الأمريكيّة.

[6] نقلا عن جوزيف ناي من مقال " حدود القوة الامريكية " ترجمة: علي حسين باكير
http://www.geocities.com/adelzeggagh/limits.html
America's World, "The Economist, 23 October 1999.

ارض الواقع وفي الوضع الدولي الجديد السائد يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بان العولمة ليست سوى مفهوما مرادفا للأمركة انطلاقا من هيمنة أمريكا الاقتصادية في العالم وذلك بالنظر لضخامة الاقتصاد الأمريكي وسيطرة رأس المال الأمريكي على مشروعات في معظم أرجاء المعمورة خاصة كما ان الدولار الأمريكي اصبح وسيلة التبادل وأداة التسوية الرئيسية لمعظم دول العالم إضافة لسيطرة امريكا على الأنشطة الاقتصادية الحساسة والمهمة مثل صناعة المعلومات والبرمجيات والخدمات والتحويل حيث تحولت امريكا الي اكبر سوق لاستثمار رؤوس الاموال الاجنبية.

أما وزير الخارجيّة الفرنسيّة السابق "**هوبير فيدرين**"فقد قال في عام 1999 أن الولايات المتّحدة قد تخطّت مرحلة القوّة العظمى في القرن العشرين إلى أكثر من ذلك "فالهيمنة الأمريكيّة امتدّت إلى كافّة النواحي الاقتصاديّة والماليّة والعسكريّة العالميّة لتطال طرق الحياة واللغة والانتاج الفكري والثقافي للآخرين، لتعيد تشكيل الأفكار وتسحر حتّى أعداءها"[7]. وهو ما يعني ان الولايات المتحدة قد وصلت الى مرحلة من الهيمنة الكاملة على العالم "فالنظام الدولي اليوم لم يعد يقوم على توازن القوى كما كان عليه الأمر سابقا وإنما أصبح نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية"[8]، حيث زاد الاعتماد العالمي عليها ممّا دفع بالكثيرين للقول إن العولمة في هذا العصر ما هي إلا امبرياليّة أمريكيّة متنكّرة بأشكال عديدة، فالعولمة بحسب المجلّة الألمانية "داشبيغل" ترتدي ملصق "صنع في الولايات المتّحدة الأمريكيّة"[9].

يقول الأمريكي **توم فريدمان**: "نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفه بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء".[10] فالعولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش** حين قال بعد انتهاء حرب الخليج الثانية: "إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي".[11] وقد سبقه **روزفلت** في التصريح بأمركة العالم عندما قال: "قدرنا هو امركة العالم تكلموا بهدوء واحملوا عصا غليظة عندئذ يمكن آن تتوغلوا بعيدا"[12]

ومن هنا تأتي المخاوف ليس على العالم الثالث بل واوربا ايضا " في إطار مفهوم أوربا الموحدة تسعى المجموعة الأوربية إلى بلورة ثقافة أوربية واحدة تعمق الانتماء الثقافي والإرث التاريخي الذي يدعم مساعي الإندماج الثقافي "[13].

---

[7] Lara Marlowe, "French Minister Urges Greater UN Role to Counter US Hyper power," The Irish Times, 4 November 1999. In 1998,."Hubert Védrine with Dominique Moisi, France in an Age of Globalization (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001),

[8] Robert Kagan and William Kristol, "The Present Danger," The National Interest (Spring 2000).

[9] William Drozdiak, "Even Allies Resent U.S. Dominance," Washington Post, 4 November 1997.

[10] - مصطفى العبد الله الكفري، "العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي"، مجلة الحوار المتمدن، عدد 1148 الصادر بتاريخ 2005/2/26 عن جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر بتاريخ 1997/3/2

1. الأسبوع الأدبي، العدد رقم 602 الصادر بتاريخ 1998/3/14، اتحاد الكتاب العرب سوريا ص:19

[12] عبد الرحمن تيشوري، "العولمة مرة اخرى ترويج للعصر الامريكي"، الحوار المتمدن، العدد:19-12- 2005 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp

[13] محمد علي حوات، "العرب والعولمة شجون الحاضر وغموض المستقبل". ص: 179.

والآن بعد أن أوردنا مختلف المواقف التي تؤكد على الهيمنة الأمريكية سواء كانت من طرف أمريكيين أو آخرين نحاول الكشف عن الأساس الإيديولوجي الذي قامت عليه الفلسفة الأمريكية لنبين الرؤية الأمريكية للعالم وطبيعة المحددات الحاكمة للسلوك الأمريكي وكيف تروج امريكا لقيمها باسم العولمة؟

الفلسفة المعتمدة في الهيمنة الرأسمالية على العالم:

يكمن طابع الهيمنة للولايات المتحدة في المسؤولية التي يحس بها الامريكيون اتجاه العالم "إن طراز الحياة أمريكياً". وتشكل المفاهيم الاقتصادية والسياسية الأمريكية، وحتى الأفعال القهرية، للولايات المتحدة: "غارات وضربات جوية، تدميراً وقتلاً.. إلخ" حسنات في نظر الكثير من المولعين بالطراز الأمريكي. وكان ريتشارد نيكسون، يكرر القول: "يريد الرب أن تقود الولايات المتحدة العالم"، وأيضاً، كان روبرت كاغان يقول: "إن الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة، جيدة، بالنسبة إلى جزء كبير من سكان العالم"[14].

إذن ليست "دبلوماسية الغارات الجوية، والحظر الاقتصادي، والقتل، والتدمير" التي يجري تنفيذها, في هذه السنوات الأخيرة، في أفغانستان وفي العراق وفي الماضي القريب، في بنما وغيرها ليست ظواهر جديدة، في السياسية الأمريكية، فالقادة الأمريكيون، يؤمنون بسياسة "العصا الغليظة" التي دشنها الرئيس ويليام ماكنلي، منذ عام (1898) أثناء الحرب ضد إسبانيا من أجل السيطرة على كوبا. ثمّ أصبحت سياسة رسمية، صدرت عن الرئيس **تيودور روزفلت**[15]) منذ مطلع القرن العشرين. وتستهدف (الدبلوماسية القهرية) المُغَلَّفة بالتدخل الأمريكي، إعادة الصواب للأمم العاصية، باستخدام القوة، ضد كل من يقف في وجه الهيمنة الأمريكية او يهدد مصالحها الاستراتيجية.

إن الفلسفة التي قامت عليها السياسة الأمريكية هي فلسفة القوة وفرضها على كل المستويات من اجل الوصول إلى الهيمنة الشاملة. وارتكزت في سياستها العولمية الي بناء القوة العسكرية بأفضل الوسائل التقنية وتخصيص مئات الملايير سنويا لتعزيزها وتطوير الاقتصاد وتكوين رأس مال انتاجي في كل القطاعات واستغلال وسائل الاعلام الضخمة ومراكز البحث العلمي لتعميم ثقافتها ونشر الثقافة الامريكية لإحداث التبعية والهيمنة الامريكية على العالم لتتمكن من السيطرة على المنافذ البحرية والجوية والفضائية دون السماح لاي قوة عالمية اخرى منافستها.. كما تنزع الى استخدام مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان كاوراق تسوغ لنفسها التدخل في شؤون الدول لأنها تعتبر نفسها راعية العالم ومن حقها التحكم فيه وتوزع شهادات حسن السلوك للدول والشعوب كما تشاء وحق لها في نظرها ان تطلب من الدول الاسلامية تطوير المناهج التربوية وتعديل برامج التربية الاسلامية بحيث نقول ان اليهود احبابنا وان الصهاينة مظلومين لان الارهاب مصدره الاسلام والمناهج الحالية ومن هنا ذهب محمد عمارة الى ربط الصراع الغربي مع الاسلام بالدرجة الاولى "إن نزعة الغرب نحو الهيمنة معناها عدم اعتراف الغرب بالأخر. وبعد أن سقط الاتحاد السوفيتي، أصبح الإسلام هو العدو الأول الذي ينبغي للآلة الحربية الغربية أن تتوجه به وهذا ما يقوله أصحاب صناع القرار في الغرب"[16] ومن هنا يصح القول كما يقول الغربيون انفسهم ان الصراع الحقيقي في زمن العولمة هو بين الشمال والجنوب وبين الغرب والعالم الإسلامي.[17]

---

[14] موسى الزعبي، "الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة حرب على المنافسين أعداء وأصدقاء"، مجلة الفكر السياسي اتحاد الكتاب العرب، سوريا شتاء 2005.

[15] Theodor Roosevelt

[16] - محمد عمارة أسئلة عقلية حول هيمنة العولمة www.balag.com/islam/z003zncj

[17] **Pierre Hassner -** Avec Andrew Hurrel -l'ordre international entre diversité et égalité, l'ordre nucléaire entre inégalité et réciprocité. colloque **éthique et relation international: choc des identités ,démocratie et ordre international 10- 03- 2006 CERI Paris.**

نستنتج من كل ما سبق ان العولمة الحالية هي اعادة صياغة العالم وفق المقاييس الامريكية

إن المتتبع لتاريخ **الولايات المتحدة الأمريكية** منذ تأسيسها لا يغفل دور الدين[18] كأساس مهم بني عليه العالم الجديد في توسعه الداخلي والخارجي على غرار التوسع الأوربي الذي اعتمد على عناصر ثلاثة هي " الثروة " بواسطة النشاط التجاري و" القوة " بفضل التدخل العسكري و" الدين" بفضل حملات التبشير.

ومع بداية التوسع الأمريكي الداخلي[19] كان جمع الثروة من بين الأهداف الأساسية لهذا التوسع. وقد مكنها هذا التوسع من بناء قوتها الذاتية والذي يساعدها فيما بعد على التوسع نحو جزر المحيطين الهادي والأطلسي. وقد تمكنت من السيطرة على مختلف الجزر الهامة والحيوية.

إن تتبع تاريخ **الولايات المتحدة الأمريكية** بشكل خاص يكشف عن العلاقة الوطيدة بين الإنفاق العسكري والحفاظ على الاقتصاد القومي من التدهور والتأزم.

لقد حققت الولايات المتحدة نموا سريعا على حساب غيرها أثناء فترة الحربين العالميتين وما تلاه من حرب الباردة والسبب في ذلك مرده هو بعدها عن مسرح المعارك التي أنهكت شعوبا في أوربا و**اليابان**.

لقد خرجت **الولايات المتحدة الأمريكية** في كلتا الحربين العالميتين وهي القوة الأعظم والمهيمنة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. وتذكر بعض الإحصائيات[20] أن رقم دخل وزارة الدفاع الأمريكية قد ارتفع بعد عام 1945 إلى مليار 81 مليار بعد ما كان قبل الحرب العالمية الثانية 1 مليار وبلغت صناعة الطيران مائة ألف طائرة سنويا عام 1945 بعدما كانت 6000 طائرة فقط مع بداية الحرب، واستمر نمو الاقتصاد الأمريكي مجنيا أرباحا طائلة من خلال تصديره للسلاح إلى مناطق محتلة من العالم التي كانت تعج بالحروب والنزاعات. فخلال الخمسينات اندلعت 25 حربا أهلية ودولية، و-الستينيات اندلعت 21 حربا أهلية ودولية، و -السبعينيات اندلعت 25 حربا أهلية ودولية، والثمانينات اندلعت 35 حربا أهلية ودولية[21]. و قد بلغ عدد ضحايا هذه الحروب خمسة ملايين شخص وملايين أخرى من المشردين والمعاقين.

و في مطلع الثمانينات أعلن الرئيس الأمريكي وقت ذاك **" رونالد ريغان "** بداية سباق التسلح أو برنامج حرب النجوم قصد إنهاك الاتحاد السوفيتي من جهة ومضاعفة الإنتاج العسكري لتصدير السلاح إلى مختلف الأماكن الساخنة ولم يرضى مافيا السلاح بهذا فقط وإنما كانت تأجج الفتن لأجل اندلاع الحروب الأهلية من حين لأخر بفضل التدخل الأمريكي أحيانا والغزو العسكري أحيانا أخرى ولأمريكا تدخلات رئيسية في العالم تمتد إلى تمتد إلى بداية القرن التاسع عشر ومنها ما يلي[22]:

- 1819 ضم فلوريدا
- 1846 بداية الحرب العدائية ضد المكسيك
- 1854 تهديد اليابان بفتح مرافئه أمام التجارة الأمريكية.
- 1898 غزو الفلبين.

---

[18] -سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية. ثلاثية الثروة.. الدين. القوة.. من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر، ص: 30.

[19]- لقد اهتمت أمريكا بالتوسع داخل أراضيها وكانت البداية مع قتل أبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر ثم التوسع والامتداد الداخلي حيث تمت السيطرة على الجنوب والوسط وشماله، ومع حلول عام 1850 تمت السيطرة حتى على أقصى الغرب الأمريكي (ساحل المحيط الهادي) وتم بسط النفوذ على كامل أرض العالم الجديد.

[20]- صوفي غيراردي، " امريكا الحرب والازدهار " صحيفة لوموند الباريسية 1991/01/15م عن رزق الله هيلان مقدمات اقتصادية لعصر ينتهي ص 26

[21] - فاتح الخطيب" الرعب القادم " الحوار المتمدن العدد 1075 بتاريخ 11-1 -2005 http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=29598

[22]- ميشال بينو موردان، امريكا المستبدة الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم، ترجمة جامد فززات منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 2001

- 1898 غزو كوبا.
- 1898 ضم هاواي.
- 1898 ضم بورتوريكو.
- 1903 التدخل في بنما.
- 1906 التدخل في كوبا.
- 1909 التدخل نيكاراغوا.
- 1914 التدخل في المكسيك.
- 1915 التدخل في هايتي.
- 1924 احتلال سان دومينيك.
- 1934 احتلال هايتي.
- 1941 حرب المحيط الهادي التي انتهت بإلقاء القنابل على هيروشيما وناجازاكي.
- 1950 الحرب الكورية.
- 1954 تدخل الجيش الأمريكي في غواتيمالا.
- 1958 إرسال المار ينز إلى لبنان.

وهكذا فقد حلت **الولايات المتحدة الأمريكية** محل القوى الأوربية في السيطرة على القارة الأمريكية، وقد ساير هذه السيطرة العسكرية تنامي القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. فمع حلول عام 1914م أصبح إجمالي الدخل القومي الأمريكي والفردي أعلى مما لدى جميع البلدان القوية آنذاك[23].

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الدولة	الدخل القومي "مليون دولار"	الدخل الفردي " دولار"	السكان " مليون نسمة
الولايات المتحدة	37	377	98
بريطانيا	11	244	45
فرنسا	06	153	39
اليابان	02	36	55
ألمانيا	12	184	65
إيطاليا	04	108	37
روسيا	07	41	171
النمسا-المجر	03	57	52

وهكذا قويت شوكة الولايات المتحدة على مختلف المستويات وهذا ما تشير إليه النصوص الأمريكية وتؤكد عليه " ليس ما يفترضه الجميع خطأ على الدوام. ثمة في الحقيقة ثقافة كوكبية ناشئة، وهي بالفعل أمريكية إلى حد كبير من حيث الأصل والمحتوى"[24].

وقد استغلت امريكا كل الفرص المواتية لتطبيق هذه الهيمنة بما في ذلك احداث 2001 " لقد استغلت أحداث 11 سبتمبر 2001 من أجل تكريس الهيمنة والسيطرة على العالم أو بعبارة أخرى قد فتحت الأفق واسعا لحرب طويلة تطال العالم كله"[25].

---

[23]- سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية. ثلاثية الثروة.. الدين...القوة...من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر. ص 42.

[24]- بيتر إل. برغر وساموبل، بي، هنتفتون- عولمات كثيرة- التنوع الثقافي في العالم المعاصر- تعريب: د فاضل جتكر- مكتبة العبيكان- الرياض-2004. ط 1- ص 15.

[25]- سلامة كيلة، العولمة الراهنة، آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي. التمدد الرأسمالي ومصير الدولة والأمة- نينوى للدراسات والنشر والتوزيع- دمشق- سوريا- ط 1-2003-ص 137.

وقد لخص احد الكتاب استراتيجية الولايات المتحدة في ظل الثنائية القطبية فقال: "مرت الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بعدة أطوار:

استراتيجية الحصر 1945-1953: والمقصود بذلك أن تطوق الولايات المتحدة مجال الوجود السوفياتي الذي انتشر باتجاه شرق أوربا وقد أعلمت الاتحاد السوفياتي أنها لن تقبل توسيع الوجود السوفياتي في العالم.

استراتيجية الرد الشامل التلقائي 1953-1958: لقد حذرت واشنطن بلسان وزير خارجيتها آنذاك **"جون فوستر دالاس"** بأن الرد الأمريكي سوف لن يقتصر على كوريا فحسب بل ستختار الولايات المتحدة مناطق أخرى للرد أي تعرض روسي محتمل. وقد عزز **" نيكسون"** نائب الرئيس هذا المنطق.

1. **الحرب النووية المحدودة:** لقد وردت الإشارة الرسمية إلى احتمال خوض حرب نووية محدودة في عهد **"كنيدي"**.
2. **استراتيجية الرد المرن:** وهي استراتيجية شددت على تحسين القدرة الإستراتيجية النووية الأمريكية." [26]

خلاصة لما سبق نستنتج أن الرؤية الأمريكية للعالم تحدد وفق مفهوم القوة أي أن المصالح الأمريكية لا تتحقق إلا باستخدام القوة. والقيم الأمريكية لا تنتشر عالميا إلا بالقوة، وهذه النتيجة تؤكدها الخبرة الأمريكية من خلال موقف مفكريها البارزين.

1) موقف زبيجنيو- بريجينسكي[27]:

يرى **بريجينسكي** أن: "أي قوة عظمى لا يمكنها البقاء مهيمنة إلا إذا أبرزت رسالة كفاءتها من خلال مسألة الثقة بالحق الذاتي"[28].

والمقصود بذلك أن ممارسة القوة قصد تحقيق المصالح يحتاج إلى شرعية تبيح هذه الممارسة، والمدخل إلى هذه الشرعية هو القيم المشتركة التي يقبلها العالم ويحدد **بريجينسكي** أربعة مجالات تمكن أمريكا ممارسة قوتها[29]:

أ) **عسكريا:** حيث تمتلك قدرة عالية لا نظير لها.

ب) **اقتصاديا:** حيث تظل المتقدمة في النمو العالمي حتى لو واجهت التحديات في بعض المجالات من **ألمانيا** و**اليابان**.

ج) **تكنولوجيا:** حيث تحتفظ بالتقدم الشامل في جميع مجالات الابتكار الحاسمة.

د) **حضاريا:** حيث تمتع رغم بعض المبالغة بجاذبية لا يزاحمها أحد فيها خصوصا لدى شباب العالم.

موقف صاموئيل هنتجتون:

لقد جمعت الدراسات الهامة التي قام بها **هنتجتون** كل معالم التعظيم والسيادة **للولايات المتحدة الأمريكية** فهي مصدر رأس العالم وحاملة لقيم النظام الدولي الجديد. فهو يؤكد بوضوح أن " عالما بدون سيادة **الولايات المتحدة** سيكون عالم أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية وأدنى في النمو الاقتصادي، من العالم الذي يستمر تأثير **الولايات المتحدة** فيه أقوى من تأثير أي دولة أخرى

---

[26]- محمد علي القوزي- العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر. ص 184-187.

[27] Brzeznski (Zbigniew) بولوني الاصل تحصل على الجنسية الامريكية عام 1958 عمل استاذا للعلاقات الدولية بجامعة هارفارد **Pascal LOROT**, (sous la direction) dictionnaire de la mondialisation édition ellipses 2001, p:64.

[28]- سمير مرقص. الإمبراطورية الأمريكية. ثلاثية الثروة.. الدين...القوة..من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر.ص70.

[29]-زبيجنيو- بريجينسكي- الفوضى: الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين ترجمة مالك فاضل- الأهلية للنشر والتوزيع- الأردن ط 1998. نقلا عن سمير مرقص. الإمبراطورية الأمريكية.ص67.

على صياغة الشؤون العالمية، إن السيادة الدولية المستخدمة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين ولمستقبل الحرية والديمقراطية، والاقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم"[30].

يتفق **هنتجتون** مع **برجنسكي** على أن **أمريكا** سوف تكون القوة العظمى الكونية الأولى والوحيدة التي تملك قيما عالمية يجب أن تسود، وأي رفض للقيم الأمريكية يعني رفض للسيادة وخروج عنها.

ويرى **هنتجتون** أن أمريكا تمارس مسؤولياتها حيال العالم من خلال المنظومة الثلاثية وهي:

1- التفرد الأمريكي Americans Uniqueness.
2- الطهر الأمريكي American Virtue.
3- القوة الأمريكية American Power.

موقف هنري كيسنجر[31]:

لقد تبلورت كتابات **هنري كيسنجر** في مؤلفيه الأخيرين. وهما الدبلوماسية 1995م وهل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرين2001. وقد حملت هذه الكتابات رؤيته الاستراتيجية والقائلة أن القوة هي الكفيل باستمرارية التفرد ونشر القيم وتحقيق المصلحة.

*يقول كيسنجر:" **إن المأزق النهائي لرجل السياسة هو في التوصل إلى الموازنة بين القيم والمصالح، وأحيانا بين السلم والعدل"** [32]*. ويقول أيضا:" إن التحدي الأساسي لأمريكا هو تحويل قوتها إلى اجتماع أخلاقي ونشر قيمها لا عن طريق فرضها، وإنما بجعلها مقبولة في عالم هو في أمس الحاجة إلى قيادة مستنيرة ".

هذه الأقوال جميعها تصب في فكرة واحدة مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية قد تراجعت بين منهجي **روزفلت** و**ويلسون** اللذان يتفقان على ضرورة ممارسة **أمريكا** للهيمنة بالمنطق الإمبراطوري.

لقد تمسكت أمريكا بإيديولوجيا اقتنعت تاريخيا بها وتمثل في اتجاهين أساسيين:

الأول: أن تخدم أمريكا قيمها بأفضل الوسائل عن طريق تحقيق الديمقراطية على أصح وجه في الداخل وبذلك تصبح منارة لباقي العالم أو بعبارة أخرى " الأمة النموذج ".

الثاني: أن القيم الأمريكية تفرض على **أمريكا** التزاما بأن تحارب من أجل هذه القيم في العالم أجمع وهذا يعني أنها مسؤولة عن العالم. فهي حارسة التوازن العالمي.

فالاتجاه الأول يحمل في ثناياه منهج " **وودرو ولسون** " الذي قدم الفكرة الأخلاقية المثالية على استخدام القوة. فإن الاتجاه الثاني يرى الذي يمثله " **تيودور رزفلت** " يعتبر استخدام القوة رسالة كونية تحمي النظام الدولي من الاختلال.

قال **ألبرت بفر يدج** احد أعضاء مجس الشيوخ الأمريكي في خطاب ألقاه معبرا عن الفكر الاستعماري لأمريكا: "إن المصانع الأمريكية تنتج اليوم أكثر مما يستطيع الشعب الأمريكي أن يستهلك، والتربة الأمريكية تنتج كذلك أكثر مما نستطيع أن نستهلك، ومن هنا نرى أن القدر قد رسم لنا سياستنا، إن تجارة العالم لا بد أن تكون بين أيدينا، وليس من شك في أننا سنستولي عليها كما

---

[30]-Samuel P. Huntington. "Why international primary. Matters", international security, Vol. 17, No. 4, spring,1993.

[31]- من أشهر وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

[32]- أغلب هذه الأقوال مستوحاة من كتاب سمير مرقس. الإمبراطورية الأمريكية. ص: 76.

علمتنا أمنا انجلترا أن نفعل، ولسوف ننشئ قواعد تجارية في أرجاء العالم كله لتوزيع المنتجات الأمريكية، وسنملأ ماء المحيط بأسطولنا التجاري وستنهض حول تجارتنا مستعمرات كبرى، تحكم نفسها بنفسها، ولكنها ترفع علمنا وتتاجر معنا"[33] وهذا ما يحدث فعلا في بعض الدول التي تتباهى بالسيادة الامريكية خاصة تلك التي تتواجد على ارضها قواعد عسكرية.

صورة الشرق الأوسط في المخيال الرأسمالي

قال ازنهاور متحدثا عن استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: " أن الأمور التي تؤكد أهمية الشرق الأوسط القصوى احتواؤه على ثلثي مصادر البترول المعروفة في العالم، إذ أن هذه المصادر البترولية لا تقل أهمية عن الحلف الأطلسي، بل إن هذا الحلف يفقد معناه وهدفه إذا فقدنا مصالحنا في الشرق الأوسط"[34]

إن فكرة الشرق الأوسط الجديد هي فكرة إسرائيلية تبنتها الولايات المتحدة تهدف من خلالها إعادة ترتيب المنطقة جغرافيا، وسياسيا، واقتصاديا، وحضاريا وهو المشروع الذي تحتفظ به المصالح الأمريكية والصهيونية من خلال السيطرة المطلقة على النفط ومنابعه وممراته وأسواقه وأسعاره وهو ما يعزز الاقتصاد الأمريكي ويحل من أزماته مع أن السيطرة على المنطقة لا تقتصر على البعد الاقتصادي بل السيطرة الشاملة عسكريا بفضل إقامة قواعد عسكرية في المنطقة وسياسيا بالحكم في التوجهات السياسية لدول المنطقة وثقافيا بالتحكم في المناهج التربوية والكتب الدراسية وتحوير مواد كتب الدين الإسلامي.

لقد ورد مصطلح الشرق الأوسط بداية في كتابات مؤسس الحركة الصهيونية **تيودر هرتزل** عام 1897م حيث كتب في يومياته يقول: "يجب قيام كمونولث شرق اوسطي يكون لدولة اليهود فيه شان قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية "[35]

وبعد ذلك استخدم المصطلح في الكتابات الداعية إلى تأسيس الكيان الصهيوني في فلسطين واتخاذه أداة عسكرية في يد الدول الاستعمارية للحيلولة دون وحدة العرب وتطورهم، وفي هذا المجال اقترح **بن غوريون** أول رئيس وزراء للكيان الإسرائيلي على الرئيس الامريكي **ايزنهاور** بتاريخ 24-7-1958 في رسالة وجهها اليه " اقامة سد منيع ضد المد الناصري أي التيار القومي للوقوف أمام التوسع السوفييتي من إسرائيل وتركيا وإيران "[36] وقد عملت معظم السياسات التي تداولت على السلطة على دعم استراتيجية امريكا في منطقة الشرق الاوسط ففلسفة ريغان في الشرق الأوسط والدول الإسلامية قامت على ما يلي:

- الاستمرار في تبني إستراتيجية التدخل العسكري السريع والمباشر.
- التوافق الاستراتيجي مع الأنظمة الحليفة لواشنطن (إسرائيل).
- العمل على إبعاد الاتحاد السوفيتي.
- الحصول على تسهيلات للقوات الأمريكية.
- القيام بمناورات حية تتحول إلى أعمال غزو لشعوب المنطقة."[37]

هكذا قامت الولايات المتحدة بالدور الأساس في إرساء معالم الشرق الأوسط بالتنسيق مع فرنسا وبريطانيا، حيث تم التعهد بالمحافظة على امن الكيان الصهيوني لان في ذلك خدمة للمصالح الأمريكية مستقبلا.

---

[33] قدري قلعجي، امريكا وغطرسة القوة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، سنة 1987، ص: 28

[34] سيف سعيد، الوجود الامبريالي في الشرق الأوسط، مظاهره ومخاطره جوان 1986 دمشق ص:118

[35] انعام رعد، الصهيونية الشرق اوسطية والخطة المعاكسة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1979 ص:62

[36] محمد حسنين هيكل، الانفجار، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1990.

[37] الموسوي ضياء، النهب الامبريالي للعالم الإسلامي، حقائق وأوهام، الطبعة الأولى، طهران 1404 ه ص:23- 24

ولتامين مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط يذكر احد الكتاب جملة من المهام التي تقوم بها أمريكا وهي:

1- تأمين السيطرة الأمريكية على منابع النفط وممراته وأمواله عن طريق القواعد العسكرية الدائمة.
2- المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري على جميع البلدان العربية.
3- نزع السلاح غير التقليدي من أيدي العرب والحد من التسلح للدول العربية غير الخليجية.
4- التوصل اى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.
5- إلغاء المقاطعة العربية.
6- بيع كميات كبيرة من الأسلحة للدول الخليجية لتحسين وضع الاقتصاد الأمريكي.
7- توسيع التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.
8- إقامة النظام الإقليمي، والسوق الشرق الأوسطية."[38]

الخاتمة

ان نظرية " أمركة العالم "[39] فهي تفسر بكل وضوح ما يدور في عالم اليوم حيث يذهب بعض المفكرين إلى أن العولمة هي الأمركة اعتمادا على سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف العولمة لمصلحتها، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تمكنها فعلا من فرض هيمنتها على العالم عن طريق السيطرة وتعميم النموذج الأمريكي على جميع أوجه النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وما يعزز ما سبق قوله ما جاء عن جورج بوش" في أوائل التسعينات "إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكيا "[40].و قول نكسون "يجب على أمريكا أن تقود العالم"[41]،وقول روزفلت في الأربعينات " إن قدرنا هو أمركة العالم"[42]

إن العولمة الحالية اذن هي إعادة صياغة العالم وفق المقاييس الأمريكية كما أنها تجلي الهيمنة الأمريكية لكن هذه الهيمنة لا تستمر في السنوات القادمة بالنظر إلى المعطيات الاقتصادية المتاحة والتي ترجح قيام قوى اقتصادية مؤثرة في صيرورة العولمة وستظهر في الصين والهند والبرازيل.

إن العولمة الحالية هي لحظة من لحظات الرغبة في تكريس الهيمنة الغربية من خلال النموذج الامريكي من جهة، ولحظة من لحظات افتقاد هذا النموذج قدرته على الهيمنة الكاملة على الآخرين، ستصبح وبالاً على الغربيين قبل غيرهم، وذلك بحكم الخلل الذاتي الذي يعتورها، وبحكم وعي العالم ويقظته وتحركه ضمن جمعيات (مناهضة العولمة الحالية) باتجاه نماذج أخرى للحياة، وبحكم ما وفرته العولمة من شروط نفسية وثقافية واجتماعية وتقنية وعلمية واقتصادية وسياسية تساعد على السير قدما باتجاه العالمية بوصفها تحولا طبيعيا للوعي الإنساني البشري وللحضارة البشرية إلى أفق أكثر كونية. وعليه فاننا نتنبأ بتحول العالم إلى مرحلة تعدد الأقطاب المتكافئة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً أي عندما يصبح هناك قطب أوربي وقطب ياباني وآخر صيني وربما

---

[38] غازي حسين، الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية، ص:30

[39] يرى البعض أن العولمة ليست هي عينها الأمركة لعدة اعتبارات:
-الأمركة هي تطبيق الإيديولوجية الأمريكية وفقط، في حين أن العولمة هي تعبر عن جملة التغييرات السياسية والفكرية والعلمية والاقتصادية.
-تمكن أمريكا من السيطرة،لايكفي لان تكون العولمة هي الأمركة، مع العلم أن الشعب الأمريكي لا يسمح لمجموعة من السياسيين إن يتحدثوا باسمه ويستغلوا كل إمكانياته
-ان الاتجاه نحو السيطرة والتفوق *نتيجة* جميع الدول لتحقيق حلم السيطرة، ولو سمحت الفرصة لأي قوة غير الولايات المتحدة الأمريكية لسعت إلى فرض هيمنتها. انظر السيد ياسين "نحو سياسة ثقافية عالمية " الاهرام، 24ماي2001 السنة 125، العدد 41807

[40] باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى سنة2001 ص: 27.

[41] ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة احمد صديقي مراد، القاهرة، دار الهلال: 1992، ص 9.

[42] " باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي ص: 27.

أقطاب أخرى وعلى مستوى من الندية مع الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر أحد أهم هذه الأقطاب في مواقع الهيمنة الرأسمالية. فإننا نوصي بما يلي:

1. لا بد من التخلص من الهيمنة الخفية للعولمة الاقتصادية ومحاولة التكيف مع الواقع العملي الذي فرضته التحولات الحديثة عن طريق نشر الوعي الكافي بشأن العولمة قصد استشراف مستقبلها، وتوسيع مساحات الاستقلال الذاتي بالاعتماد على النفس، وتعزيز القدرات المعرفية والتقنية، وامتلاك العدة الكافية لمواجهة التحديات المختلفة التي تفرضها، والتعامل مع المؤسسات الاقتصادية العالمية وفق المعايير الصحيحة التي تخدم مصالح الشعوب، وتهيئة الفرص لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، بإنشاء السوق الإسلامية المشتركة، وحماية حقوق الانسان والأقليات، وتوزيع الثروات بالعدل، والتداول على السلطة سلميا بمشاركة الجميع في صناعة القرار.
2. امتلاك سلاح العلم وبناء المخابر والمراكز والمؤسسات التي تُخرِّج المبدعين والقيادات والنخب والمتخصصين في كلّ الميادين، فتصبح مجتمعاتنا تحت قيادة وتوجيه العلم والعلماء والخبراء.
3. تدعيم البرامج التربوية والتعليمية قصد مسايرة التطورات العالمية باستخدام الوسائل وتقنيات المتاحة عالميا، مع الاهتمام بتشجيع وتمويل ودعم المشاريع العلمية البحثية.
4. إعادة بناء البنى الإدارية والاقتصادية والسياسية وفق استراتيجية جديدة تضع في الحسبان خدمة الافراد والمجتمع بالدرجة الاولى.
5. بلورة استراتيجية عملية فعَّالة للاستفادة من كل الفرص التي توفِّرها العولمة والعمل على التمكين لمجتمع قادر على مسايرة العولمة.
6. تنمية حسّ التحصين والممانعة، قصد بلوغ مستوى عدم القابلية للانهزام والاستسلام امام ما تفرضه الرأسمالية. وهذا الدور لابد ان تقوم به جماعة المفكرين والمثقفين والأدباء والعلماء.
7. تقوية الصمود الثقافي ازاء العولمة التي تعمل على تنميط الأذواق والأعراف، وتدعو الى تعميم النمط الثقافي الاحادي في(السلوك، الفن، الاستهلاك، القيم.....) فلا بد من تأكيد العلاقة الواعية مع الثقافة الفعالة والبناءة، ومحاولة إيصالها لكل أفراد المجتمع.

****

أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 19-32

آفاق ثورة التقانات الحيوية وتأثيراتها على مستقبل حضارة الإنسان وعلى الصحة والزراعة والصناعة

أحمد عبد القادر آدم(*)

الملخص: أدى التقدم العلمي في مجالي الكيمياء الحيوية والأحياء الجزيئية الى تطوير صناعة جديدة تعرف باسم التقنية الحيوية تعتمد على استخدام الكائنات الحية المحورة وراثياً لإنتاج مواد مفيدة, وتستخدم فيها تقنيات الهندسة الوراثية وتقنيات أخرى تبعا لطبيعة المادة المطلوب إنتاجها. تنبني الخطوات الأساسية لتقنية الهندسة الوراثية على عزل الـ DNA المرغوب من خلية الكائن ثم تنقيته وقطعه إلى أطراف حيث يحتوي كل طرف على جين معين. وأخيراً نقل الجين المطلوب إلى الكائن المستقبل بواسطة ناقل مناسب لديه القدرة على التكاثر لمضاعفته. تستخدام الكائنات الحية المحورة وراثياً لإنتـاج مواد تعود بالنفع على البشريه، مثل المضادات الحيويه، والوقود، والمواد الكيميائيه الصناعيه، والطعام. وكذالك بإستخدام هذه الطرق يمكن التخلص من النفايات والوقود المتسرّب. بجانب الاستنساخ الجزيئى هنالك أيضا الاستنساخ العلاجي والاستنساخ التكاثري. فالاستنساخ العلاجي يستهدف استنساخ كائنات حية لأخذ خلايا جذعية لها القدرة على ترميم أو تعويض الأعضاء والأنسجة التالفة. أما الاستنساخ التكاثري فيستهدف الحصول على صورة طبق الأصل لأحد الحيوانات للمحافظة على تراكيبه الوراثية المميزة. ان مجال التقنية الحيوية يتقدم بسرعة حتى أن تطبيقاته قد دخلت بأكثر من صورة في حياتنا اليومية. ونظراً للتقدم السريع في هذا المجال فقد بادرت كثير من الدول إلى وضع خطط استراتيجية لخوض غمار هذه التقنية وتحصيل أكبر قدر من فوائدها.

الكلمات المفتاحية: التقانة الحيوية, الهندسة الوراثية, الكائنات المحورة وراثياً, الاستنساخ, الصفات الوراثية

Biotechnology prospect and impact on the future of human food security, health and industry

Ahmed Abdel Gadir Adam

The scientific advance in biochemistry and microbiology has led to the emerging of newest fields in science known as biotechnology. Biotechnology began after the development of genetic engineering that allowed the manipulation of genetic material of living cells to produce genetically modified organisms (GMO). Genetic engineering technique is a multistage process includes isolation of the genes of interest, incorporation of these genes into a vector, transfer of the vector to the organism to be modified and selection of GMO. GMO make possible the production of new substances or functions such as antibiotics, biofuel, commercial chemicals, food and elimination of wastes. Besides the DNA cloning, biotechnology also involves reproductive and therapeutic cloning. Therapeutic cloning is the production of embryonic stem cells for replacing or repairing damaged tissues or organs. Reproductive cloning is the production of genetically identical individuals. Biotechnology is growing so fast that its applications have influenced every aspects of our life. This fascinating scientific development has motivated several countries to set strategic plans for getting the best out of biotechnology in ensuring food security, improving health and elimination of the hazardous wastes.

Keywords: Biotechnology, cloning, genetic engineering, genetically modified organism, genetic traits**.**

(*) كلية العلوم والآداب برنيه- جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية، gadour_63@yahoo.com

المقدمة

التقنية الحيوية أو البيوتكنلوجي Biotechnology هي الاستخدام الأمثل للكائنات الحيه مثل النباتات والحيوانات والبكتيريا والفطريات لإنتاج مواد ذات فائده أو لتقديم بعض الخدمات للبشريه. والبيوتكنلوجي كلمة مكونة من مقطعين: الأول bio (حيوية) وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية bios وتعني الحياة، والمقطع الثاني Technology (تقنية) وتعني طريقة عمل الأشياء. وبناء على ذلك يمكن تعريف التقنية الحيوية على أنها استخدام النظم الحيوية لإنتاج منتج ما، وهذا التعريف يعبر عن المفهوم التقليدي للتقنية الحيوية. حيث إن تطبيقات التقنيه الحيويه معروفه منذ العصور القديمه عندما استخدمت لصناعة اللبن والجبنه والبيره والنبيذ والخل والخبز وغيره من الأشياء. فقد كان القدماء منذ آلاف السنوات يعرفون أن أغذية أو مشروبات معينة كانت تتغير خواصها إذا ما تركت لبعض الوقت. وعلى سبيل المثال فالعجائن ترتفع وتزداد في الحجم ويكون لها خواص طيبة إذا ما تركت لبعض الوقت. والتحولات التي تتسبب في هذه التغيرات تعرف بالتخمر Fermentation والتخمر ينتج عن نمو وتكاثر الكائنات الدقيقة الموجودة بالأغذية. وهذه الكائنات الدقيقة تستخدم بعض المغذيات الموجودة في الأغذية ثم تنتج مواد أخرى ثانوية في خلال عملية التخمر. فالخميرة yeast تستخدم الجلوكوز الموجود في العجين وتنتج غاز ثاني أكسيد الكربون وكحول اللإيثانول. وغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج يجعل الخبز مرتفعاً ومملوءاً بالفراغات الهوائية Airy التي تشبه الفتحات الموجودة في شمع عسل النحل أما كحول الإيثانول فيتطاير خلال عملية التسخين ويترك نكهة Aroma مميزة في الخبز(باعشن والفيفى, 2005). وبالفكرة نفسها الفكرة فإن اللبن يتخثر (عملية التجبن) ويصبح حمضياً بطعم الزبادي نتيجة لنمو الباكتيريا وإنتاجها للأحماض في اللبن. ولذلك فإن المفهوم التقليدي للتقنية الحيوية يشمل صانع اللبن الزبادي الذي يحتفظ بسلالة باكتيرية مناسبة Bio ويضيفها إلى اللبن ويوفر الحرارة المناسبة وظروف التحضن Technology ليحصل في النهاية على المنتج المطلوب.

وفي عصرنا الحالي، فإن مجال التقنيه الحيويه يعتمد على استخدام الكائنات الحية المحورة وراثياً Genetically Modified Organism, GMO وذالك لإنتاج مواد تعود بالنفع على البشريه، مثل المضادات الحيويه، والوقود، والمواد الكيميائيه الصناعيه، والطعام Nair, 2008, Harry, (2006). وكذالك باستخدام هذه الطرق يمكن التخلص من الأوساخ والنفايات والوقود المتسرّب إلى الجو أو البحر أو اليابسة (وجيه, 2004). كما تستخدم التخميرات الميكروبية لصناعة منتجات عديدة تعتمد على الاستفادة من القدرة الإنتاجية المتنوعة للكائنات الدقيقة منها الأحماض مثل حامض الخليك والأحماض الأمينية والمذيبات العضوية مثل الأسيتون والصبغات مثل صبغة الإنديجو والفيتامينات مثل فيتامين ج والمضادات الحيوية مثل البنسيلين الذي تم إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1941 بكميات كبيرة وأنقذ حياة الآلاف من الجنود الجرحى في الحرب العالمية الثانية وحياة الملايين من المصابين بكائنات ممرضة لم يكن من الممكن علاجها (Florey,1945).

الخطوات الأساسية للهندسة الوراثية

علي امتداد العشرين سنة الماضية ظهر علم الهندسة الوراثية، وتنامى بسرعة حتى أصبح يستخدم في كثير من المعامل المنتشرة في العالم. ويعد الآن عملاً تقليدياً لاستخلاص جزءً معين من جينوم أي كائن حي وتحديد متوالية قواعده ودراسة وظائفه. ويستطيع الآن العلماء استخلاص أي جين من أي كائن حي ثم برمجته وراثياً عن طريق استخدام تقنية الهندسة الوراثية وتغييره إلى الأحسن ثم إعادته ثانية إلى الكائن الأساسي أو كائن آخر، لإنتاج كائنات ذات صفات جديدة من نوعين من الكائنات ليس بينها أي صلة أو قرابة وراثياً. ترتكز الخطوات الأساسية لتقنية الهندسة الوراثية باستخدام الخلايا الحية على أربعة خطوات (Pamela, 1993; Harry, 2006).

1. تصميم قطعة مهجنة من DNA المراد نسخها وDNA من ناقل Vector لديه القدرة على التكاثر وذلك عن طريق استخدام الإنزيمات القاطعة Restriction enzymes.
2. نقل القطعة المهجنة والتي هي بداخل الناقل إلى خلية حية وفي العادة تستخدم البكتيريا خاصة النوع المعروف بالايكولي *E. coli* أو الخميرة Yeast.
3. اختيار المستعمرات البكتيرية التي تحتوي على الناقل والقطعة المهجنة والسماح لها بالتكاثر عن طريق أطباق الزراعة Culture Plates أو في محاليل سائلة.
4. استخلاص القطع المهجنة واستخراج DNA منها بكميات كبيرة.

أولاً: تصميم قطع مهجنة من DNA

كما هو معروف فإن البروتينات موجودة داخل الخلية على شكل قطع منفصلة عن بعضها البعض وهذا بالطبع سهل عملية فصلها عن بعضها بطرق فنية مناسبة. ولكن الجينات موجودة على الكروموسومات متصلة ببعضها وليست على شكل قطع منفصلة. وهذا التسلسل والترابط في الجينات جعل عملية فصل وعزل واستخلاص جين محدد من بقيه الجينات مهمة صعبة ان لم تكن مستحيلة قبل عام 1970. ولكن اكتشاف الإنزيمات القاطعةRestriction Nucleases ساعد في عملية استخلاص الجينات وقطع DNAو نسخها. وتعتبر سنة 1970 هي الحجر الأساسي في تطوير الهندسة الوراثية عندما تم عزل إنزيم لصق الحمض النووي DNA ligase Weiss and (Richardson, 1967) وتلا ذلك عزل إنزيمات القطRestriction enzymes (Boyer, 1971).

ولا شك أن كل كائن حي لديه طرق دفاع مختلفة تحميه من غارات الأعداء وهجوم المعتدين!. والبكتيريا هي إحدى هذه الكائنات ولها أعداء كثر ومن أهم أعدائها الفيروسات المختلفة. لذلك البكتيريا تنتج خمائر (إنزيمات) مهمتها تدمير الفيروسات. ومن هذه الإنزيمات الإنزيمات القاطعة أو Restriction Nucleases. وتقوم هذه المقصات أو القواطع بقص الـ DNA للفيروس وبذلك يشل عمله ويبطل مفعوله. وبما أن هذه المقصاة قد تشكل خطراً على البكتيريا نفسها في قصها ال DNA الخاص بها, فإن البكتيريا تقوم بتحوير أجزاء من الـ DNA الخاص بها عن طريق إضافة مجموعة الميثيل (Methyl) إلى بعض القواعد النيتروجينية من نوع الأدنين أو السيتوسن (Methylation at an A or a C residue) فلا يستطيع المقص أو القاطع من قص الحمض النووي الخاص بالبكتيريا. وعند اكتشاف هذه القواطع في السبعينيات الميلادية (Boyer, 1971) بدأ العلماء في استخدامها مقصات لقص الـ DNA. وفى سنة 1973تم إنتاج أول جزيئات للحمض النووي التركيبي الـ DNA باستخدام خواص لإنزيمات القاطعة وقدرة إنزيم الربط علي توصيل قطع DNA مع بعضها بواسطة العالمين ستانلى كوهين وهيربرت بوير (Cohen, et al. 1973). ويوجد حالياً أكثر من مائه نوع من هذه المقصات (الفيصل, 1999; عبد الرحيم أحمد وآخرون, 2001). وتقسم هذه المقصات إلى نوعين رئيسيين، النوع الأول يقص شريط DNA المزدوج بشكل رأسي مستقيم Blunt ends والنوع الثاني يقص بشكل متعرج Staggered cuts بالتالي يجعل طرفي الـ DNA المقطوع مادة قابلة "للزق" قطعة غريبة insert من DNA فيها. بلصق قطعة من الـ DNA في داخل الفراغ الناتج من القطع ينتج لنا قطعة مركبة من قطعتين مختلفتين من الـ DNA وهذه القطعة تسمى الـ DNA مهجّن أو Recombinant DNA (Harisha, 2007; Nair, 2008) ولكن كيف يتعرف الإنزيم القاطع على المكان المفترض أن يحدث القطع فيه؟

كل إنزيم قاطع يعتبر عبارة عن مقص خاص لقطع الـ DNA في نقطة محددة. ويتعرف الإنزيم القاطع على مكان القطع حسب تسلسل الـ DNA للقطعة. فكل إنزيم قاطع يقطع في تسلسل محدد. فمثلاً الإنزيم القاطع المعروف بالهيبا واحد (Hpa I) يقطع عندما يجد 6 من الأحماض النووية في هذا التسلسل (GTTAAC) بينما الإنزيم القاطع إيكو أر واحد (Eco RI) يقطع عندما يجد 6 من

الأحماض النووية في هذا التسلسل (GAATTC). وللمعلومية فان هيبا واحد سمي بهذا الاسم لأنه يوجد في بكتيريا الهيموفلس بارا أنفلونزا *Hemophilus parainfluenzae* وهذا الإنزيم يعتبر من الإنزيمات التي تقطع بشكل رأسي مستقيم. بينما انزيم الإيكو آر واحد فهو مأخوذ من بكتيريا الإيكو كولي *Escherichia coli*، ويعتبر من الإنزيمات التي تقطع بشكل متعرج James (Watson, 1991; Harisha, 2007).

شكل 1: آلية تطبيق هندسة الجينات لإنشاء الحامض النووى المهجن (Recombinant DNA)

ثانياً: نقل القطعة المهجنة والتي هي بداخل الناقل إلى خلية حية:

يعتمد النسخ باستخدام الخلايا الحية على قدرة القطعة المراد نسخها على الانقسام أو التكاثر الذاتي عندما توضع داخل الخلية الحية. ولا شك أن قطع الـ DNA العادية ليس لديها القدرة على التكاثر الذاتي ولذلك فان العلماء قاموا بتجاوز هذا الأمر بأن ادخلوا القطعة التي يريدون نسخها في ناقل من النواقل Vectors المعروفة بقدرتها على التكاثر الذاتي (Pamela, 1993). والناقل أو "الفيكتور" هي في الغالب فيروسات أو قطع من الحمض النووي وهى موجودة في البكتيريا. كما أن هناك أنواع صناعية تم صنعها في المختبرات الطبية. ومن أشهر الناقلات البلازميد Plasmid،

والبلازميد عباره عن قطعة من الحمض النووي وهو موجود في البكتيريا خاصة في اللإيكولي *E.Coli* وبعض أنوع الخميرة Yeast ولدية القدرة على التكاثر الذاتي وبمعزل من بقية الكروموسومات الموجودة في الخلية. وهي شبيهة بالفيروس الصغير ولكنها لا تحتوي على طبقة خارجية من البروتين. ويوجد على البلازميد جين خاص يكافح المضادات الحيوية كالبينسيلين والتترسيكلين. وهذه الجينات الحامية من المضادات الحيوية تساعد في التعرف وعزل البكتيريا التي تحتوي على البلازميد الذي فيه الجين الذي ننوي استنساخه. وهناك ناقلات فيروسية Viral Vectors حورت لكي تستطيع حمل كمية أكبر من الـ DNA. ومن أشهر هذه الأنواع الفيروسات البكتيرية المعروفة بالفاج Phage, وهي عبارة عن قطعة من الـ DNA مغطاة بغلاف بروتيني. ومن اشهر أنواع الفيج ما يسمى بفيج لمدا lambda phage وهو فيروس موجود في الإيكولي *E. coli*. وهذا النوع من الناقلات تستطيع أن تحمل قطعة من الـ DNA حتى غاية واحد كيلوبيز (bp 1000). ولكن نظراً للحاجة إلى نقل أحجام أكبر من الـ DNA فقد قام بعض العلماء بتحوير بعض الناقلات الطبيعية لكي تقوم بهذه المهمة. ويوجد حالياً ناقلات على شكل كروموسوم ومن هذه الأنواع ما يعرف بـ ألياك أو كروموسوم الخميره الصناعي (Yeast Artificial Chromosomes / YAC) والذي يستطيع نقل أكثر من 500 كيلوبيز (500 kb). وبغض النظر عن نوع الناقل فان طريقة إدخال قطعة الـ DNA المراد نسخها إلى الناقل تقريباً واحدة. فبعد أن يتم تحديد القطعة المراد نسخها يضاف إليها إنزيم قاطع محدد وليكن مثلا إنزيم (أ) فيقوم هذا الإنزيم بقطع DNA في مكان محدد حسب التسلسل النووي. يضاف الإنزيم نفس للناقل والذي يقوم بقطعة أيضا في التسلسل النووي نفسه. ثم تضاف القطع المراد نسخها بعد قطعها بالإنزيم القاطع إلى الناقل المقطّع. فتتداخل التسلسلات النووية بين الناقل وبين قطع الـ DNA المراد نسخها. وينشأ من ذلك قطعة مهجنة من الناقل وبداخلها القطعة المراد نسخها. ويضاف إنزيم يسمى اللاصق Ligase لكي يحول الترابط بين قطعة الـ DNA والناقل إلى رابطة قوية Covalent Bond.

ثالثاً: اختيار المستعمرات البكتيرية التي تحتوي على الناقل والقطعة المهجنة

في الغالب تستعمل البكتيريا خاصة النوع المعروف الاي كولي *E.Coli* في عملية الزراعة وذلك لسهولة إدخال الناقل إليها، وإلى سرعة انقسامها (تنقسم البكتريا تقريباً كل 20 دقيقة)، إضافة إلى توفر طرق الاختيار خاصة التي تعتمد على مقاومة المضادات الحيوية. ويدخل البلازميد أو الفيج تلقائياً إلى داخل البكتيريا بينما الناقلات الأخرى تحتاج إلى مساعدة، وفي العادة تغيير تركيز الأملاح المحيطة بالبكتيريا أو تعريض الجدار المحيط بالبكتيريا إلى نبضة كهربائية يسمح بدخول الناقلات (Nair, 2008). ومع تكاثر الخلايا البكتيرية وتكاثر البلازميد التي بداخلها ينتج لدينا أعداد كثيرة من المستعمرات البكتيرية وبها البلازميد المهجن. ولكن قد يكون في داخل الطبق الذي زرع فيه البكتريا بعض البكتريا التي لا تحتوي على البلازميد المهجن ولكي يمكن التعرف على البكتيريا التي تحتوي على البلازميد المهجن فإنه في العادة يت القيام باستعمال ناقلات عليها جينات واقية من المضادات الحيوية، كالجين الواقي من المضاد الحيوي امبيسيلين أو التترسيكين. والمضاد الحيوي سيمنع تكاثر أي خلية بكتيرية لا تحتوي على البلازميد المهجن والذي عليه الجين الواقي من المضاد الحيوي (Cohen, *et al*., 1973).

رابعاً: استخلاص القطع المهجنة واستخراج DNA منها بكميات كبيرة.

بعد أن يُتعرف على المستعمرات التي تحتوي على البلازميد المهجن فإنه يمكن نقلها إلى طبق جديد ويحافظ عليها ويغذيها لكي تستمر بالتكاثر. وهذه البكتيريا تكون فيها أعداد كثيرة من البلازميد وبذلك تنتهي عملية النسخ ويستفاد من هذه القطع المنسوخة في القيام بالمزيد من البحوث أو التجارب عليها كإنتاج مكتبة من DNA أو محاولة استنتاج التسلسل النووي للقطعة. كما يمكن تحوير هذه العملية بحيث يحتوي البلازميد على قطعة من الـ (complementary DNA)

cDNA بدلاً من الـ DNA ومن ثم تحوير المراحل الاخيرة من الزراعة لإنتاج بروتين. وهذه الطريقة هي التي تستعمل في إنتاج بعض الهرمونات كهرمون النمو. والشكل 2 يوضح عزل جين مرغوب فيه من الخلية وإدخال (غرس) هذا الجين في البلازمد وتعرف هذه العملية بالاستنساخ الجينى gene cloning أو ألجزيئى. والجين المستنسج يمكن نقله إلى خلايا بكتيريا أخرى لتصبح قادرة على معالجة المخلفات, أو يمكن نقله إلى خلايا نباتية لإنتاج نباتات تقاوم الآفات مثلا. ويمكن بعد تنمية خلايا البكتريا فى مفاعلات حيوية Bioreactors للحصول على البروتين الناتج والذى قد يكون له أهمية طبية (مثل إذابة الجلطات من شرايين القلب) أو إنتاج جليد اصطناعى على درجة حرارة مرتفعة لممارسة رياضة التزلج فى الصيف أو على خط ألإستواء (وجيه, 2004; باعشن والفيفى, 2005).

أهم تطبيقات التقنية الحيوية في مجال الصناعات الدوائية:

في الأعوام العشرة الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتطبيقات هندسة الجينات في الصناعات الدوائية، خاصة بعد أن عرفت مواقع جينات عدّة في كائنات حية مختلفة ومِنْ ثمّ أصبح ممكناً عزلها وهندستها جينياً ونقلها إلى كائنات جديدة. إن التطور في هذا المجال له أبعاده الاقتصادية الكبيرة، من حيث تطوير أنواع جديدة من الأدوية والمستحضرات الطبية، اعتماداً على التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات. فمثلاً أحدث إنتاج الأنسولين البشري عام 1982 (Tof, 1994) عن طريق الكائنات الدقيقة بعد إدخال جين الانسولين إلى داخلها ثورة كبيرة في علاج مرض السكري. وباستخدام التكنولوجيا نفسها أمكن إنتاج علاجات لكثير من الأمراض المستعصية والخطيرة التي كان يصعب علاجها.

شكل 2: الاستنساخ الجينى gene cloning: يوضح نقل البلازمد المهجن إلى داخل البكتريا ليتضاعف مع نمو وتكاثر البكتريا

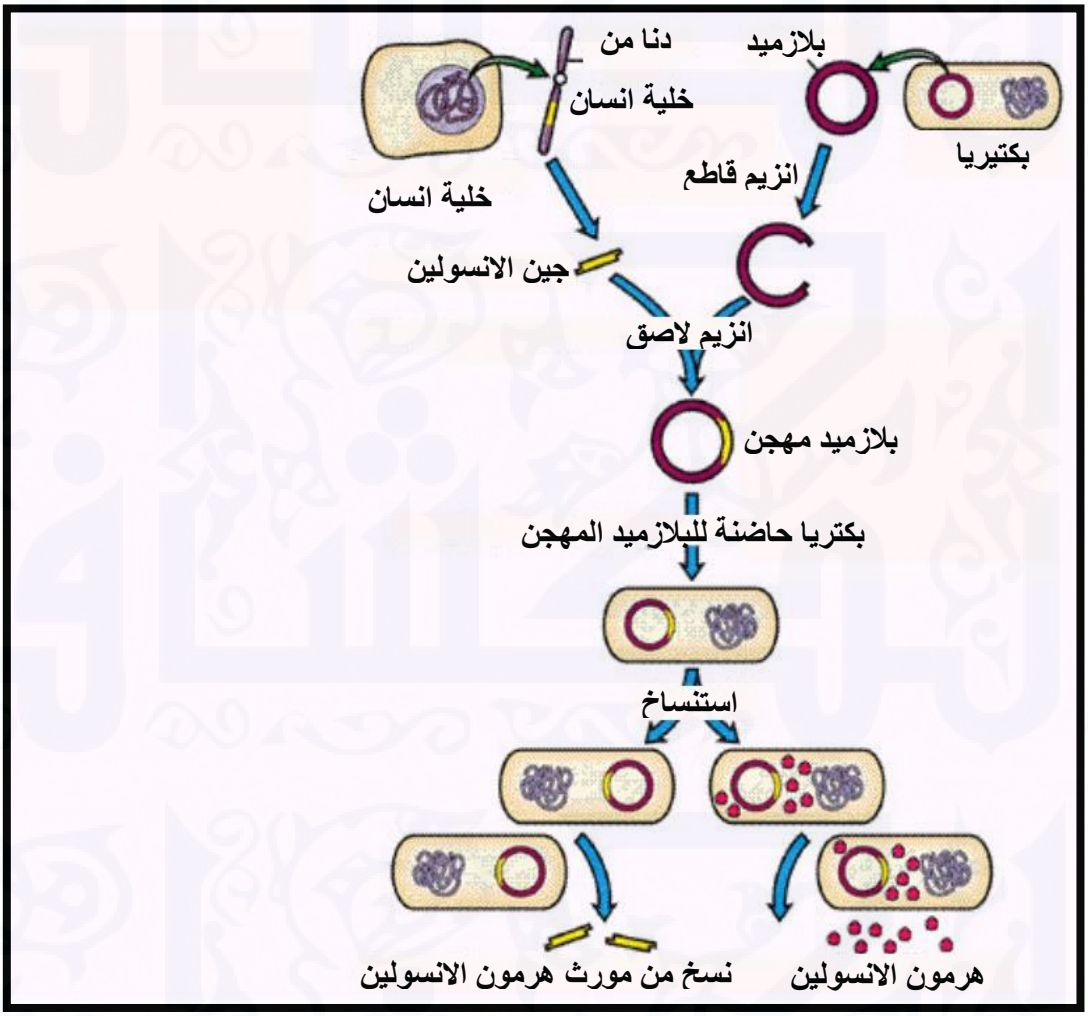

شكل 3. إنتاج الانسولين البشرى بواسطة البكتريا المحورة وراثياً

تطبيقات التقنية الحيوية في المجال البيئي:

تستخدم التقنيات الحيوية والكائنات الدقيقة المحورة وراثياً للمساهمة في تقليل التلوث البيئي عن طريق تحليل المواد السامة وغيرها من المواد الملوثة للتربة والمياه وفي مقدمتها البترول ومشتقاته. ومن أمثلة ذللك استخدام بكتيريا تتغذى على زيت البترول oil-eating bacteria ومن أهمها البكتريا *Alcanivorax borkumenisis* وهذه البكتيريا تستطيع أن تعيش على الهيدروكربونات فى زيت البترول مصدراً وحيداً للكربون. ولقد تم فى 2006 تحديد التتابع النيوكليوتيدى لجينوم هذه البكتريا (Schneiker *et al*., 2006).

ومن تطبيقات التقنية الحيوية لحماية البيئة إنتاج الوقود الحيوى Biofuel من تخمر السكريات بواسطة الخميرة Yeast. وتساهم هذه التقنية فى توفير وقود صديق للبيئة Eco-friendly fuel ولكن استعمال المواد الغذائية كقصب السكر والذرة لإنتاج الوقود الحيوى سوف يرفع من سعر المواد الغذائية ولذلك لا يجب أن تنافس السيارات الإنسان على الغذاء. ويحاول العلماء الآن إنتاج الجيل الثانى من الإيثانول الحيوى من السليلوز المتوفر بكثرة فى جدر النباتات والمخلفات الزراعية.

الحيوانات المتحورة Genetically Modified (Transgenic) Animals

هي كائنات تم تعديل صفاتها الوراثية باستخدام تقنيات الهندسة الوراثية. وتسمح الهندسة الوراثية بنقل الجينات من صنف إلى آخر قد لا يمت إليه بقرابة وذلك بهدف تعديل أو إضافة صفة وراثية لم تكن لديه سابقاً. ويفضل في حالة إنتاج الحيوانات المتحورة وراثياً أن تحتوي كل خلايا الكائن على الجين المنقول، فوجود الجين في الخلايا الجنسية للكائن يمكن أن ينتقل إلى الأجيال اللاحقة خاصة عند استخدام الكائن فترة زمنية طويل. ولهذا يتطلب إدخال الجينات في مرحلة مبكرة جداً من مراحل تطور الخلية مثل مرحلة تكوين الزيجوت. وإذا تأخر الإدخال يتكون ما يعرف بيرقشة الجنين mosaic embryo التي يتكون فيها عدد قليل من الخلايا الحاملة للجين، وهناك عدة طرق معروفة لإدخال الجينات إلى الأجنة من ضمنها التحوير المباشر أو الإصابة الفيروسية للخلايا الإنشائية الجينية (stem cell) ونقلها في الجنين في طور البلاستيولا blastocyst, او الإصابة الفيروسية المبكرة لأجنة, او الحقن الدقيق المباشر للـ DNA- في الزيجوت أو في الخلايا الجنينية المبكرة (Hammer, 1985). ولقد تم حتى الآن إحراز تقدم كبير عن طريق حقن الـ DNA- في أحد الأنوية الأولية bronuclei في الخلية المخصبة قبيل تكوين الزيجوت الثنائي، وهذه الطريقة هي التي أنتج بها الفأر العملاق في بداية الثمانينات والذي يعد أحد المحطات المهمة لتطور تكنولوجيا الهندسية الوراثية فيما بعد(Gordon, *et al*. 1980). وشملت التجارب لإنتاج الفأر العملاق وضع نسخة من جين هرمون النمو البشرى (السوماتوتروبين البشرى) تحت سيطرة محفز جين الميتالوثيونين ((metallothioni, mMT) للفأر المنزلي العادي. وتم حقن قطعة من بلازميد تركيبة تحمل هذا الجين في البويضات المخصبة من الأنثى، ثم زرعت البويضات المخصبة الناتجة عن هذه العملية فى إناث مهيئه هورمونيا لاستقبال هذه البويضات (تعرف بالأم البديلة Surrogate). والفئران التى تحمل جين هرمون النمو البشرى نمت أسرع من الفئران العادية بمعدل مرتين أو ثلاث ووصل حجمها أكبر من حجم الفئران العادية بمرتين. وتعتبر الدراسات المتعلقة بالتحوير من أهم حقول أبحاث الهندسة الوراثية التي نأمل أن تمدنا بالمعلومات القيمة، فمن خلال عملية زرع الجينات في الأجنة أمكن دراسة مظاهر التطور لظهور جين معين في نسيج محدد مثل استنساخ جينات ذبابة الفاكهة Drosophila melanogaster التي أنتجت عشائر متحورة تحويراً دائماً وبهذا أصبحت ذبابة الفاكهة التي كانت تمثل الشريك المهم في حقل دراسة الوراثة التقليدية وتستخدم الآن على المستوى الجزيئي باستعمال أرقى أنواع تكنولوجيا الجين(Fish *et al*., 2007).

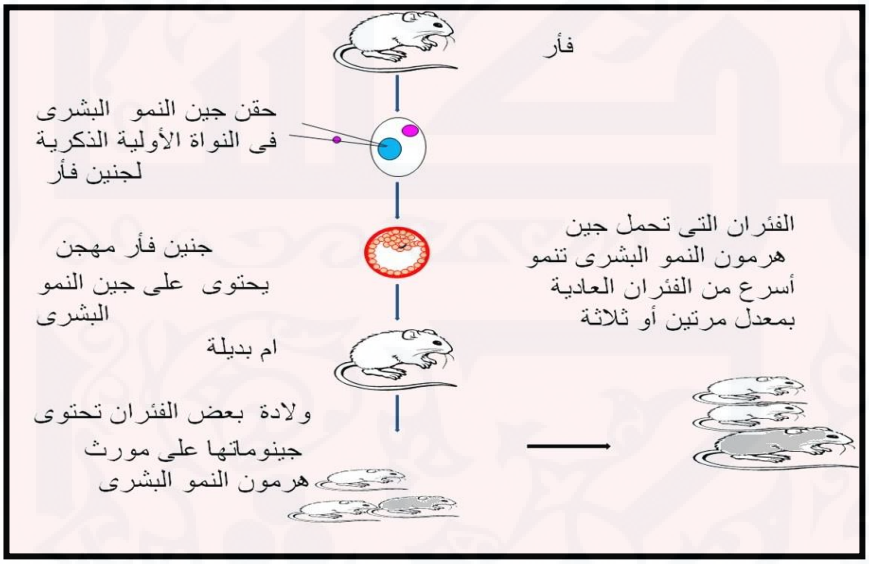

شكل 4: طريقة إنتاج الحيوانات المحورة وراثياً (Transgenic) عن طريق حقن الجينات فى الأجنة الأولية

يعتبر إنتاج الحيوانات المتحورة وراثياً هو أحد المظاهر المعقدة لتطبيقات الهندسة الوراثية ليس فقط لصعوبة التقنية ولكن أيضاً لوجود مشكلات اخلاقية مترتبة عليها. فرغم قبول عدد كبير من الناس بأهمية تحوير البكتيريا والفطريات والنباتات فإن تقبل كل ما يتعلق بتحوير الحيوانات خاصة الثدييات يبدو أنه أمر لازال يحتاج إلى حوارات هادئة وهادفة بين جموع العلماء وعامة الناس، لأنه سوف يمثل أحد أهم التحديات الكبرى في الأخلاق العلمية على مدى السنوات المقبلة.

والتجارب تجري حالياً على قدم وساق لتحويل حيوانات المزرعة إلى مصانع بيولوجية تنتج في ألبانها بروتينات صيدلانية مفيدة، والبداية كانت كالعادة مع الفئران حينما تم إدخال الجين الذي يشفر لهرمون النمو coding for hGH البشرى فى جينوم الفئران، وبالفعل تمكنت الغدد الثديية فى الفئران من التعبير عنه وإفراز الهرمون البشري فى ألبانها ((Takahashi *et al.*, 1999). وتوالت التجارب منذ ذلك الحين على إدخال جينات موجهة Genes with site Directed promoters فى حيوانات المزرعة لإنتاج ببتيدات وبروتينات صيدلانية فى ألبانها، وحينما تتزاوج هذه الحيوانات فإنها تمرر جيناتها لأبنائها، فتنتج الإناث ألباناً تحتوي على هذه المركبات. وفى منتصف الثمانينات من القرن الماضى ظهر أول تقرير (Hammer *et al.*, 1985) يصف تكوين حيوانات عبر جينية من حيوانات المزرعة (أرانب، أغنام، خنازير). وتوالت التجارب في هذا المجال لتشمل الماشية (Mcpherron and Lee, 1997)) والدجاج ((Harvey *et al.*, 2002) و35 نوعاً من الأسماك (Guillen *et al.*, 1999). ويتوفر الآن عدد كبير من تطبيقات الهندسة الوراثية على دراسة تركيب وظهور الجين أو تعبيره في خلايا الحيوانات، وهذا المجال في حالة تطور وتزايد مستمرين مثلما يحدث في أبحاث السرطان التي تحظى باهتمام مكثف وتطبيقات واسعة لهذه التكنولوجيا، أما في حقل إنتاج البروتين فيتم الآن تصنيع البروتينات التركيبية recombinant المشتقة من الثدييات باستخدام زراعة الخلايا التي تمثل عوائل أو مصانع لظهور الجينات المنتجة لهذه البروتينات, وهو المجال الذي يعتبر الآن من أهم تطبيقات الهندسة الوراثية في الحيوانات. ولا يحظى استخدام كل من النباتات والحيوانات المتحولة وفحص الجينوم البشري والعلاج الجيني باهتمام العلماء فقط وإنما باهتمام عامة الناس، وما يبقى إلا أن نرى ما إذا كان باستطاعتنا تطويع هذه التكنولوجيا لصالح الإنسانية وتجنب الاستخدام السيئ الذي غالباً ما يصاحب كل الإبداعات العلمية الحديثة.

الاستنساخ :Cloning

الاستنساخ في البيولوجيا هو إنتاج مجموعة من الكائنات الحية لها نسخة طبق الأصل من المادة الوراثية وتحدث في الطبيعة عندما تقوم كائنات حية كالبكتريا والحشرات أو النباتات بالتكاثر بدون تزاوج. أما في مجال التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولجي) فهو العملية المستخدمة لنسخ أجزاء من الحمض النووي الريبي الـ DNA، أو نسخ خلايا، أو كائنات حية كاملة. فبجانب تقنية نسخ الحمض النووي, هناك نوعان آخران للاستنساخ هما الاستنساخ العلاجي therapeutic cloning والاستنساخ التكاثري reproductive cloning. فالاستنساخ العلاجي يقصد به استنساخ كائنات حية لأخذ خلايا جذعيةStem Cells لا يسمح لها للوصول إلى تخليق كائن حي كامل. وأهمية هذه الخلايا تنبع من قدرة هذه الخلايا على إنتاج أي خلايا أو أعضاء كالكلية والكبد والخلايا الدموية والتي يرجى استخدامها لعلاج الكثير من الأمراض التي لا يوجد لها علاج شافٍ (Glass *et al.*, 2010). أما أكثر أنواع الاستنساخ شهرة فهو المعروف بالاستنساخ التكاثرى أو بنقل الأنوية عن طريق زرع خلية عادية في بويضة أفرغت من الكروموزومات، أي من الإرث الجيني، ثم ملؤها بخلية أخرى, عدد الكروموزوماتها كاملة, من كائن مكتمل النمو، تحمل صفاته الوراثية وزرعها في رحم أنثى بالغة, لتأتي النتيجة جنيناً أو مولوداً مستنسخاً عن صاحب الخلية المزروعة. وأول من نجح في استخدام هذه التقنية هو الدكتور إيان ويلموت وفريقه البحثي بالتعاون مع شركة في

سكوتلندا، حيث أنه في شهر فبراير من عام 1997 أعلن فريق وليموت عن ولادة دوللي وهي نعجة لها التركيب الجيني نفسه الذي تحمله أمها (Wilmut *et al*., 1997). وكما هو معلوم فإنه لو تم إنتاج دوللي طبيعياً أي من أب وأم لكان نصف مادتها الجينية من الأب والنصف الآخر من الأم. وهذا هو السبب في عدم التشابه المطلق بين الآباء والأبناء، لأن الأبناء يحملون خليط من صفات الأب والأم. ولكن في حالة دوللي فالأمر يختلف، حيث أن مادتها الجينية جاءت من الأم فقط وليس لها أي مادة جينية من طرف آخر ولهذا السبب تعتبر دوللي نسخة مطابقة لأمها. وبهذا تعتبر دوللي بدون شك أشهر نعجة في التاريخ، وصورها احتلت أغلفة أشهر المجلات العلمية مثل التايم والنيوزويك. والذي يميز دوللي أنها كانت أول مخلوق حي يستنسخ من خلية متخصصة (خلية ثدى متخصصة). وقبل دوللي كان هناك شبه اقتناع بأن الخلية المتخصصة لا يمكن أن تصبح خلية مولدة من جديد (reprogrammed) وتنتج خلايا متخصصة جديدة. ولكن عندما تم الإعلان عن دوللي أصبحت هذه الفكرة حقيقة علمية.

النباتات المتحورة Genetically Modified (Transgenic) Plants

يمكن تعريف المحاصيل المحورة (المعدلة) وراثياً بأنها تلك المحاصيل المطورة عن طريق إدخال جينات غريبة إليها لتحسين صفاتها الوراثية مثل مقاومتها للأمراض والحشرات وتحملها للظروف البيئية القاسية مثل قلة المياه وزيادة نسبة الملوحة في التربة (Vaecl et al., 1987), إضافة إلى إنتاج هذه المحاصيل بكميات وفيرة وزيادة القيمة الغذائية لها (James, 1996). ويتم إنتاج النباتات المعدلة وراثياً في المعامل بواسطة تحويل البنية الوراثية، غالباً من خلال إضافة واحد أو أكثر من المورثات (الجينات)، من جينوم نبات آخر باستخدام أساليب وفنيات الهندسة الوراثية. وغالبية النباتات المعدلة وراثياً يتم إنتاجها بإحدى طريقتين: أما مباشرةً بواسطة إطلاق الجين gene gun، أو بطريقة الأجروباكتريم (Shrawat and lorz, 2006).

والأجروباكتريا Agrobacterium tumefaciens طفيلياتٍ نباتيةٍ تقوم طبيعياً بنقل الجينات الى النبات حيث يوجد داخل خلية الأجروباكتريوم (بالإضافة إلى الكروموسوم الدائرى) بلازميد حلقي ثنائى الشريط، يعرف بإسم بلازميد إحداث اللأورام Tumor-inducing or Ti-plasmid. وقد اتضح أن هذه الأورام تكون نتيجة غرس قطعة DNA من T-plasmid فى كروموسوم النبات المصاب تعرف هذه القطعة باسم T-DNA. وهذه القطعة تشفر لتخليق الهرمونات النباتية الاكسين Auxin والسيتوكينين Cytokinin وهى التي تجعل الخلية النباتية تنقسم بدون أى تحكم فتنشأ بذلك الأورام السرطانية على النبات (وجيه, 2004). فعندما يُستخدم ال T-plasmid في الهندسه الوراثية، يتم إزالة أو محو جينات إحداث الورم من منطقة الـ T-DNA من البلازميد النباتي ويحل محله المورث (الجين) الغريب المرغوب استخدامه هنا. وتعرف هذه العملية بنزع السلاح وبذلك لن يتكون الورم السرطانى على النبات. وبذلك يمكن إدخال الجين المرغوب إلى داخل كروموسوم النبات بدل من جينات إحداث الورم. وتعمل تلك الطريقة خاصةً بصورةٍ جيدةٍ مع النباتات ثنائية الفلقة منها البطاطس، الطماطم، والتبغ. إلا أن طريقة عدوى الأجروبكتريا تكون أقل نجاحاً في حالات المحاصيل ومنها القمح والذرة.

أما في طريقة إطلاق الجين biolistic method، يتم ربط الحمض النووي المطلوب نقله الى النبات بجسيمات الذهب الصغيرة أو التنجستين والتي يتم "إطلاقها" أو "ضخها" بعد ذلك إلى داخل النسيج النباتي أو الخلايا النباتية الفردية، وذلك تحت ظروف ضغطٍ عال Qaim, 2010; Field areas, 2009). وتخترق الجسيمات المتسارعة كلاً من جدار وغشاء الخلية. ثم ينفصل الحمض النووي عن المعدن ويندمج ضمن جينوم النبات داخل النواة. تم تطبيق تلك الطريقة بنجاحٍ في العديد من المنتجات الزراعية، وبخاصةً تلك النباتات أحادية الفلقة كالقمح أو الذرة، والتي تُعد طريقة التحول الجيني باستخدام الأجروباكتريا أقل نجاحاً معها (Shrawat and Loiz, 2006). إلا أن

أكثر المساويء الظاهرة والرئيسية لتلك الطريقة تتمثل في الضرر الخطير الذي يمكن أن تُحدثه للنسيج الخلوي.
وشهد العام 2006 زيادة هائلة في المساحات المزروعة بالمحاصيل المحورة وراثياً (http://www.pi.csiro.au/enewsletter). ومن أهم المحاصيل المنتجة بالتكنولوجيا الحيوية: فول الصويا حيث يزرع في العالم حالياً حوالي 58.6 مليون هكتار, والذرة حيث تبلغ المساحة المزروعة 25.2 مليون هكتار, ايضا يزرع نحو 13.4 مليون هكتار بالقطن المحور وراثياً (http://www.fbae.org/Channels/Views/indian). بالاضافة الى ذلك هناك مساحات صغيرة تزرع فيها شتول البطاطا والبابايا التي أدخلت فيها جينات لتأخير النضج ومقاومة الفيروسات. وفى جنوب شرق اسيا هنالك إزدياد مضطرد فى المساحات المزروعة بالأرز الذهبي. فالأرز العادي فقير في محتواه من فيتامين A وهو فيتامين مهم للإبصار ويكون هذا الفيتامين ناقصاً عند أطفال جنوب شرق اسيا الذين يعتمدون على الأرز كغذاء رئيس. أما الأرز الذهبي (Golden Rice) الذى تم إنتاجه عن طريق التقنية الحيوية فهو غنى بفيتامين A وذلك بعد نقل الجين المسئول عن تخليق الكاروتين من نبات النرجس البري (دافوديل Daffodil) ذى الأذهار الصفراء وفي جسم الإنسان يتحول الكاروتين إلى فيتامين A(Ye, *et al*., 2000).

الخاتمة

إن الثورة التي شهدتها التكنولوجيا الحيوية في السنوات الأخيرة تبشّر بنقل الظروف المعيشية للإنسان إلى آفاق غاية في الاتساع وحافلة بالتطبيقات التي تعود بالفائدة على الإنسانية، فالدول مدعوة للاهتمام الشديد في هذه التطبيقات وإعطائها أولوية متقدمة في سياساتها التنموية وتوفير الموارد المالية والبشرية للاستثمار فيها بصورة جدية. لذلك سعت وتسعى كثير من الدول المتقدمة والنامية إلى وضع خطط استراتيجية قريبة وبعيدة المدى لخوض غمار هذه التقنية وتحصيل أكبر قدر من فوائدها الاقتصادية، الصحية، الزراعية، والبيئية. ومن هذا المنطلق على جامعاتنا العربية وضع الخطط والبرامج لتضمين مادة التقنية الحيوية ضمن مناهج الكليات العلمية المعنية بإعداد طلاب مؤهلين لخوض غمار ثورة التقانة الحيوية والهندسة الوراثية، التي يعجز الخيال العلمى عن تصورها أو تصور تأثيرها على حضارة الإنسان، وعلى الصحة والزراعة والصناعة وكل وجوه الحياه على الأرض وذلك بعد أن نجح العلماء - ولأول مرة فى التاريخ - فى التحكم فى مادة الحياة وهى الجينات، وبالتالى التحكم فى الصفات الوراثية للكائنات الحية.

المراجع

أحمد يوسف المتينى. مدخل الوراثة الجزيئية. (1994). منشأة المعارف. الأسكندرية. جمهورية مصر العربية.

السيد السيد وجيه. التكنلوجيا الحيوية وتطبيقاتها الزراعية. (2004). دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الأسكندرية. جمهورية مصر العربية.

باعشن, نبيه, أبوخطوة, أحمد نبيل (1406 ه). مقدمة علم الحياة (التنظيم والتوجيه). دار البلاد, جدة, المملكة العربية السعودية.

نبيه بن عبد الرحمن باعشن وزراق بن عيسى الفيفي. مقدمة علم الحياة. الجزء الأول (2005). مؤسسة عكاظ للصحافة والنشرز المملكة العربية السعودية.

عبد الحسين الفيصل. الهندسة الوراثية. (1999). دار الشروق للنشر والتوزيع. الأردن.

عبد الرحيم أحمد ومحمود رفعت وصلاح جريش. الوراثة والهندسة الوراثية. (2001). جامعة قناة السويس. الإسماعيلية. جمهورية مصر العربية.

Boyer H W (1971). "DNA restriction and modification mechanisms in bacteria". Annu. Rev. Microbiol. **25**: 153–76.

Charlotte K O and Paul F L. (2004). Genes and DNA. Colombia University Press, USA.

Cohen, S.; Chang, A.; Boyer, H.; Helling, R. (1973). "Construction of biologically functional bacterial plasmids in vitro". Procof Nat Acad Sci **70** (11): 3240–3244.

Crick, F.H.C. (1958): On Protein Synthesis. Symp. Soc. Exp. Biol. XII, 139-163.

Field areas (2009). Genetically modified plants: Global cultivation on 134 million hectares GMO Compass, March 29, 2010. Retrieved August 11, 2010.

Fish, M P; Groth, A C; Calos, M P and Nusse R. (2007). Creating transgenic Drosophila by microinjecting the site-specific phiC31 integrase mRNA and a transgene-containing donor plasmid. Nat. Protoc., 2(10): 2325 -31.

Florey, H W. (1945). Use of Micro-organisms for therapeutic purposes. Br Med J. 2(4427): 635-642.

Glass C E, Singal P K, Singla D K. (2010). Stem cells in the diabetic infracted heart. Heart Fail Rev, 15(6): 581-588.

Gordon J W, Scangos G A, Plotkin D J, Barbosa JA, Ruddle F H (1980). Genetic transformation of mouse embryos by microinjection of purified DNA. Proc. Nat. Acad. Sci., USA 77: 7380-7384.

Guillén I I, Berlanga J, Valenzuela CM, Morales A, Toledo J, Estrada M P, Puentes P, Hayes O, de la Fuente J. (1999). Safety evaluation of transgenic tilapia with accelerated growth. Marine Biotech., 1:1-14.

Harisha, S. (2007). Biotechnology procedures and experiments handbook. Infinity Science Press L L C, Hingham, M A, USA.

Harry LeVine III. (2006). Genetic engineering: A reference handbook. ABC-VLIO Santa Barbara California, USA.

Hartel D L and Jones, E W. (2006). Essential genetic: A genomics perspective. 4th edition. Jones and Bartlett Publishers, M A, USA.

Harvey A J, Speksnijder G, Baugh L R, Morris J A, Ivarie R. (2002). Expression of exogenous protein in the egg white o transgenic chickens. Nature Biotech. 20 (April): 396-399. Abstract.

http://www.pi.csiro.au/enewsletter/PDF/PI_info_Cowpeas.pdf

http://www.fbae.org/Channels/Views/indian_bt_brinjal_in_public.htm

James Clive (1996). Global Review of the Field Testing and Commercialization of Transgenic Plants: 1986 to 1995 .The International Service for the Acquisition of Agri-biotech Applications. accessed 17 July 2010.

James Watson, Michael Gilman and Mark Zoller. (1991). Recombinant DNA. Cold Spring Harbor Laboratory, USA.

Lo D, Pursel V, Linton P J, Sandgren E, Behringer R, Rexroad C, Palmiter R D, Brinster R L. (1991). Expression of mouse IgA by transgenic mice, pigs and sheep Euro. J. Immunology, 21: 1001-1006.

Mcpherron, A C and Lee S J. (1997). Double muscling in cattle due to mutationsin the myostatin gene. Proc. Natl. Acad. Sci. USA, 94: 12457.

Nair, A J. (2008). Introduction to biotechnology and genetic engineering. Infinity Science Press LLC, Hingham, MA, USA.

Nirenberg M, Caskey T, Marshall R, Brimacombe R, Kellogg D, Doctor B, Hatfield D, Levin J, Rottman F, Pestka S, Wilcox M, Anderson F.(1966). The RNA code and protein synthesis.Cold Spring Harb Symb Quant boil, 31:11-24

Pamela Peters. (1993). Biotechnology: A guide to genetic engineering. Wn.C. Brown (WCB) Publishers.

Qaim, Matin. (2010). The Benefits of Genetically Modified Crops—and the Costs of Inefficient Regulation Resources for the Future, April 2, Retrieved August 11, 2010.

Robert Schleif. (1993). Genetics and molecular biology. The Johns Hopkins University Press Baltmore and London.

Schneiker S, Martins dos Santos V A, Bartels D, Bekel T, Brecht M, Buhrmester J, Chernikova T N, Denaro R, Ferrer M, Gertler C, Goesmann A, Golyshina O V, Kaminski F, Khachane A N, Lang S, Linke B, McHardy A C, Meyer F, Nechitaylo T, Pühler A, Regenhardt D, Rupp O, Sabirova JS, Selbitschka W, Yakimov M M, Timmis KN, Vorhölter FJ, Weidner S, Kaiser O, Golyshin P N. (2006). Genome sequence of the ubiquitous hydrocarbon-degrading marine bacterium Alcanivorax borkumensis. Nat. Biotechnol., 24(8): 997-1004.

Shrawat, A.; Lörz, H. (2006). "Agrobacterium-mediated transformation of cereals: a promising approach crossing barriers". Plant. Biotech. J., 4 (6): 575–603.

Takahashi J, Furuhata Y, Ikeda A, Takahashi M, Iwata H, Kazusaka A, Fujita S. (1999). Characterization of hepatic cytochrome P450 isozyme composition in the transgenic rat expressing low level human growth hormone. Xenobiotica, 29(12): 1203-1212.

Tof I (1994). "Recombinant DNA technology in the synthesis of human insulin". Little Tree Publishing. http://www.littletree.com.au/dna.htm. Retrieved 2009-11-03.

Vaeck, M.; Reynaerts, A.; Höfte, H.; Jansens, S.; De Beuckeleer, M.; Dean, C.; Zabeau, M.; Montagu, M. V. et al. (1987). "Transgenic plants protected from insect attack". Nature, 328: 33.

Weiss, B.; Richardson, C C. (1967). "Enzymatic Breakage and Joining of Deoxyribonucleic Acid, I. Repair of Single-Strand Breaks in DNA by an Enzyme System from Escherichia coli Infected with T4 Bacteriophage". Proc. Natl. Acad. Sci., **57** (4): 1021–8.

Wilmut I, Schnieke AE, McWhir J, Kind AJ, Campbell KH (1997). "Viable offspring derived from fetal and adult mammalian cells". Nature, 385**.**

Ye, X; Al-Babili, S; Klöti, A; Zhang, J; Lucca, P; Beyer, P; Potrykus, I (2000). "Engineering the provitamin A (beta-carotene) biosynthetic pathway into (carotenoid-free) rice endosperm". Science, 287 (5451): 303–305.

****

أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 33-50

إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة وعلاقته ببعض المتغيرات

نيان نامق صابر (*)

الملخص: هدف البحث الى تعرف مستوى طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت، ومعرفة دلالة الفروق في إدارتهم للوقت بحسب متغيرات (النوع، التخصص، المرحلة الدراسية، مكان السكن). وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (260) طالب وطالبة اختيروا من (6) كليات علمية وإنسانية في جامعة السليمانية. وقد تم بناء أداة للبحث تكونت من (42) فقرة تتمتع بمؤشرات الصدق والثبات والتمييز لفقراتها. وتمت الاستعانة بالحقيبة الإحصائية (SPSS) وأستخدم اختبار مربع كاي، والاختبار التائي لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين الأحادي كوسائل إحصائية للبحث. أشارت النتائج إلى أن مستوى إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية هو متوسط، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدارة الوقت تبعاً للمتغيرات التي تناولها البحث. وفي ضوء نتائج البحث أوصت الباحثة بإدخال إدارة الوقت كجزء من مادة دراسية بهدف إعطائهم المزيد من المعلومات لتحسين مستواهم في كلا الجانبين الشخصي والأكاديمي. واقترحت إجراء بحوث مشابهة بتناول متغيرات أخرى.

الكلمات المفتاحية: ادرة الوقت، طلبة الجامعة، جامعة السليمانية.

Time Management Among University Students and its Relation with Some Variables

Nian Namiq Saber

Abstract: The aims of this study is to identify the level of students at the University of Sulaymani time management. As well as knowledge of the statistical significance of differences between the students of the University of Sulaymani in time management, according to the variables (gender, specialty, grade, residence place). The sample consisted of (260) students were chosen from (6) faculties of science and humanity at the University of Sulaymani. The researcher has constructed a tool to search consisted of (42) items. The statistical package for Social Science (SPSS) and either used Chi^2, and t-test for two independent samples, and ANOVA. And research found that the level of time management among the students of the University of Sulaymani, and there is no significant differences according to the variables addressed by the research. In light of the results researcher recommended that the introduction of time-management subject as a part of the course in order to give them more information to improve their level of both personal and academic sides. And conduct research suggested similar including other variables.

Keywords: time management, university students, University of Sulaymani.

(*) قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية، جامعة السليمانية، xulashatu@yahoo.com

المقدمة:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الطول، العرض، والارتفاع. أما البعد الرابع هو الزمن أي الوقت؛ فالارتباط بين الزمان والمكان يسمى بالزمكان (الزمان والمكان). وظهر هذا البعد الذي تطرق إليه آينشتاين في نظريته النسبية لتحديد مكان جسم ما في الفضاء الشاسع بطريقة أكثر تحديداً بالاعتماد على عنصر الزمان بدلاً من الاعتماد على المحاور الثلاثة للمكان فقط، وقال أينشتاين "لا يمكن توصيف أي حدث في الكون بدون إضافة البعد الرابع". أي إضافة عنصر الزمن أو الوقت المستغرق لأداء أي عمل. ويتم قياس الوقت عن طريق الساعة أو أجزائها ويسير على شكل خط مستقيم إلى الإمام ويتحرك بموجب نظام معين من الصعب التحكم فيه أو استرجاعه. إن مفهوم الوقت هو الفترة المحددة من حياة الفرد اللازمة لإنهاء مهمة معينة. ويتميز بسرعة انقضائه فهو يمر مر السحاب، وما مضى منه لا يعود مرة أخرى، كما إنه أغلى ما يملك الإنسان.

لذا تبدأ صياغة الحضارة من حرص أفرادها على احترام الوقت كقيمة حضارية. وأظهرت نتائج إحدى الدراسات إن الفرد الياباني تقدر إنتاجيته بـ(16ساعة) في اليوم، بينما إنتاجية الفرد العربي تقدر بـ(46دقيقة) في اليوم، وهذا يظهر مدى أهمية الوقت ودوره في تقدم المجتمع بناء الحضارة الإنسانية.

إذن يعتبر الوقت أحد أهم فنون الحياة، إذ أن أدارته وتنظيمه وحسن استغلاله أهم فن يجب أن يتعلمه جميع الأفراد (باختلاف المراحل العمرية)، وهو يعد من مهارات الفطنة والذكاء في التعامل مع الساعة وعقاربها. وبالإضافة الى ذلك فإن إدارة الوقت تعد أهم مفاتيح النجاح في الحياة بشكل عام، والحياة الدراسية بشكل خاص ولاسيما الجامعية لأي نشاط يقوم به الطالب الجامعي. فلابد من تعلم بعض المهارات لتنظيم الوقت التي تهدف إلى تزويد الطالب ببعض الاستراتيجيات والطرق في الإحساس بقيمة الوقت وإدارته جيداً.

مشكلة البحث:

إن العصر الحديث يسمى بـ(عصر السرعة)، مما يدل على وجود صراع دائم في عملية اللحاق بالزمن لتحقيق الأهداف المنشودة من قبل الفرد. فالمشكلة ليست في الوقت فحسب، بل المشكلة تكمن أيضاً في طريقة إدارة الوقت بفعالية ونجاح، ولذا تجد بين الناس من يحسن إدارته لوقته ويستطيع أن يعمل الكثير. أما الذي لا يستطيع ذلك، يضيع وقته دون الاستفادة منها بطريقة منظمة، لذلك يعد سوء إدارة الوقت من أهم المظاهر السلوكية التي تؤدي الى ظهور الخلل في جوانب متعددة من السلوك مثل عدم الاتزان ومختلف الاضطرابات السلوكية، مما يؤدي الى الفشل في إدارة المواقف الحياتية المختلفة.

وكما أن معرفة قضاء الوقت تختلف بحسب طبيعة المهمة التي يؤديها الفرد، بالإضافة الى أن شخصية الفرد وعلاقته بالمحيطين ومدى تأثيرهم عليه، وكيف يستطيع أن يوازن بين متطلبات الوقت والمتغيرات الذاتية من جهة والمتغيرات الاجتماعية من جهة أخرى.

وفي ظل المتغيرات العالمية ومعطيات العصر الحديث (الثورة العلمية المعلوماتية) يعد الوقت مفتاح التقدم وليست الآلة، لأن الأمر لم يعد يتعلق بالقدرة على استحداث المعدات والآلات الجديدة بقدر ما يتعلق بالسرعة والمهارة في ذلك. وعليه أصبح الوقت واستثماره أحد العناصر الأساسية التي تحكم على الجودة في كل المجالات. وأصبح أيضاً أحد المحكات الرئيسية للتعرف على المهارة في الأعمال الإنسانية (مغربي، 1998: 4).

إن تنظيم كافة الحاجات النفسية الشخصية للفرد أو الطالب الجامعي داخل إطار تنظيم الوقت، وهو العامل الأكثر أهمية عبر كافة المستويات سواء الدراسية الأكاديمية، أو العملية التطبيقية، وبدون هذه الحاجة وتلك المهارة المكتسبة يتشتت ذهن الفرد الدارس -أو الطالب الجامعي - بشكل ملحوظ، ولا يقوى على بلوغ الأهداف دون مخطط زمني محدد وموجه، يساعده في تحديد زمن محدد للاستذكار والتحصيل، وزمن أخر محدد للترويح عن النفس ودعم ومكافأة الذات، وزمن محدد لأداء المهام الروتينية اليومية بشكل مستقر وثابت. وعليه، فإن مشكلة البحث الحالي تتلخص في السؤال الآتي: "هل أن الطالب الجامعي يستثمر وقته ويديره بالشكل الصحيح؟".

أهمية البحث:

إن أهمية الوقت ترجع إلى كيفية إدارته واستغلاله الاستغلال الأمثل من قبل الأفراد، وتزداد أهميته خاصة لدى الطلبة في المرحلة الجامعية. فالطالب في هذه المرحلة يحتاج الى استثمار الوقت لأن الوقت يعتبر مورداً فريداً لا يمكن ادخاره وإنما ينبغي استخدامه بالحكمة والمنطق، ويسعى الى توفير الجهود باستخدام الأسلوب الأمثل في عدم إهدار الوقت، إذ أن استخدامه بفعالية يمكن أن يغير بعض العادات القديمة غير المفيدة ويساهم في استخدام الوقت بالطرق السليمة؛ لذا فإن الوقت يعتبر مورداً نادراً كما أشار بيتر دركر "الوقت هو أندر الموارد فإذا لم تتم إدارته لن تتم إدارة أي شيء آخر" (Drucker, 1982).

ويعد الوقت من المصادر المهمة والجاهزة للاستعمال، لكنه ليس ككل المصادر، إذ لا يمكن شرائه أو بيعه أو استئجاره أو حتى سرقته أو إعارته، أو خزنه أو مضاعفته أو صناعته أو تغيره. وكل ما نستطيع عمله هو قضاء الوقت بانتظام. إن عدد ساعات اليوم هي (24) ساعة لا زيادة ولا نقصان، إن الجميع يملكون نفس هذا الوقت أغنياء أم فقراء، أقوياء أم ضعفاء، رؤساء أم مرؤوسين، والوقت لا يشبه بقية الموارد، فعندما يستخدم يستنفد للأبد وهو دائم الوجود لا يتوقف لأي سبب.

إن إدارة الوقت تعني إدارة الذات (Time Management is Self-Management) (عبدالعال، 2009). إن مفهوم إدارة الوقت عملية مستمدة من التخطيط والتحليل والتقييم المستمر لكل النشاطات التي يقوم بها الفرد خلال فترة زمنية محددة، تهدف إلى تحقيق فعالية مرتفعة في استغلال هذا الوقت المتاح للوصول إلى الأهداف المنشودة. فهي تساعد في تحديد الحاجات حسب أهميتها وأولويتها، ومن ثم تعتبر إدارة الوقت الجيدة صفة من صفات الإنسان الناجح. ويمكن تعريف إدارة الوقت بأنها إحدى العمليات التي تستطيع بها أن تنجز المهام والأهداف التي تمكنك من أن تكون فعالاً في مواقف الحياة المختلفة. . فيعد الوقت العامل الفاصل بين النجاح والفشل، لذا فإن السمة المشتركة بين كل الناجحين هي القدرة على الموازنة بين الحقوق والواجبات. . وهذه الموازنة لا تتحقق الا بالإدارة الرشيدة للذات والاستفادة القصوى من الوقت بشكل فاعل وبأقصى قدر ممكن بالدرجة الأولى.

وقد لخص دراكر (Drucker) تعريف إدارة الوقت بقوله "أن إدارة الوقت تعني إدارة الذات وأن المدير الفعّال هو مَنْ يبدأ بالنظر إلى وقته قبل الشروع في مُهماته وأعماله وأن الوقت يُعد من أهم الموارد فإذا لم تتم إدارته فلن يتم إدارة أي شيء آخر" (الشراري، 2004).

وتكمن أهمية إدارة الوقت في إن يساهم وبصورة مباشرة النجاح الاكاديمي للطالب الجامعي وذلك من خلال رفع مستوى التحصيل الدراسي، إذ أن بإمكان الطالب تخصيص وقت كافٍ لكل مادة دراسية ومتطلباتها والعمل على إنجازها بنجاح.

تعد المهارة في إدارة الطالب لوقته بكفاءة وفاعلية، مهارة أساسية لأنها تعني إدارته لذاته وهي تكتسب بالمران والتدريب والخبرة، بحيث تصبح إدارة الوقت سلوكاً يومياً يمارسه بكفاءة في العمل وفي البيت وفي كل مكان (معايعة، 1991)، وخلق توازن بين المهام الأكاديمية والاجتماعية عن طريق تقسيم الوقت بين الاستذكار وإنجاز الواجبات الدراسية، وإيجاد الوقت لممارسة الهوايات وتطوير الذات. وبإمكان الطالب إن يتغلب على التحديات ومواجهة الأوقات الضاغطة بأن يعمل على الاستذكار وأداء الواجبات والأنشطة الدراسية بأوقاتها المحددة بعيداً عن الضغوط النفسية، وذلك عن طريق وضع جدول زمني لما يقوم به من الأعمال والنشاطات بتقدير الوقت المستغرق لكل عمل، مما يساعده على التقليل من الهدر والضياع للوقت.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى تعرف:

1- مستوى طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت.

2- دلالة الفروق الإحصائية بين طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت بحسب متغيرات:

أ- النوع (ذكر، أنثى)

ب- التخصص (علمي، إنساني)

ج- المرحلة الدراسية (الأولى، الرابعة)

د- مكان السكن (داخل المدينة، خارج المدينة).

تحديد المصطلحات:

سيتم تعريف المصطلحات ذات العلاقة بموضوع البحث كما يأتي:

1- إدارة الوقت:

بدءاً سيتم تعريف مصطلحي (الوقت والإدارة) قبل تعريف (إدارة الوقت):

الوقت: هو مقدار من الزمان قدر لأمر ما (المعجم الوسيط 1985). وفي قاموس (Webster) يعرف الوقت بأنه مجموعة أحداث متتابعة من الماضي للحاضر فالمستقبل. ومن خصائصه، انه مورد عادل، وغير متحيز، يملكه الجميع بنفس المقدار. ولا يمكننا الاحتفاظ به بأية وسيلة تخزين معروفة، ولا يمكن استرداد ما فُقد منه.

الإدارة: هي "حصيلة العمليات التي يتم بواسطتها وضع الإمكانيات البشرية والمادية في خدمة أهداف عمل من الأعمال، والإدارة تؤدي وظيفتها من خلال التأثير في سلوك الأفراد" (العمايرة، 1999، ص18). كما تعرف بأنها "الوصول إلى الهدف باستعمال أحسن الطرق في تفعيل القوى البشرية والموارد المتيسرة بأقل ما يمكن من الجهد والوقت والمال" (الغرايبة 1995، ص35). كما تعرف بأنها "المعرفة الدقيقة لما تريد من الناس أن يعملوه، ثم التأكد من أنهم يقومون بعملهم بأحسن طريقة وبأقل كلفة ممكنة" (سلامة 1988، ص15).

إدارة الوقت: هي تنظيم الإطار الزمني بما يتلاءم مع ألوان العمل والإنجاز بصورة اقتصادية، (محمد، 1995، ص24). أو إنها عبارة عن تنظيم العمل والسيطرة على مجرياته وفق محدد زمني (الشراري، 2004، ص17). وأيضاً تعرف على أنها محاولة جادة لتسيير الحياة وفق قواعد محددة (الغرايبة، 1995، ص38). أو هي الاستخدام الأمثل للوقت (الحارثي، 1995، ص29). وفي البحث الحالي تم تعريف إدارة الوقت بأنه: المعرفة الجيدة بأساليب وميكانزمات تنظيم الوقت بما يتناسب مع أهمية وأولوية العمل المراد إنجازه.

2- طلبة الجامعة:

وهم الطلبة المستمرين على الدراسة في الأقسام العلمية لكليات جامعة السليمانية، للسنة الدراسية (2014-2013).

3- إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة:

لأغراض هذا البحث تم تعريف إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة بأنه: الاستخدام الأمثل للوقت، وعدم ضياعه من قبل الطالب الجامعي، واستثماره في بناء الذات وتطوير الشخصية في الجوانب الأكاديمية والنفسية والاجتماعية.

الإطار النظري:

1- الوقت:

لعل من أهم خصائص الوقت انه سريع الجريان، وما مضى منه لا يعود، وانه أغلى ما يملكه الإنسان ذلك ،ن الوقت يمثل عمره، ليس هذا فحسب بل انه يحاسب على ما أفناه فيه. وهذا يعني أن العمر مورد شديد الندرة لذلك يحسن استغلاله بحكمة وروية.

أنواع الوقت:

يمكن تقسيم الوقت إلى عدد كبير من الأنواع، وكل واحد منها يهم شريحة معينة يحسن بها ادارتها بصورة تضمن الاستفادة منه ولعل من أهم تلك الأنواع هي (خليل، 1996):

1- الوقت الإبداعي: وهو المخصص للدراسة والبحث والاستقصاء والتخطيط لفهم الأمور وإداراتها والعمل على تحديد مضيعات الوقت، ووضع الحلول لها، وتحديد الأولويات التي يجب القيام بها لخلق الشعور بأهمية الانجاز والمتابعة.

2- الوقت التحضيري: وهو مرحلة الاستعداد لتنفيذ المرحلة الأولى، ويتم فيها جمع المعلومات وتجهيز بيئة العمل وأدوات العمل وأساليبه وأفراده حتى يتم تجنب الهدر في الأموال والتقليل من التكاليف.

3- الوقت الإنتاجي: ويقصد به إتباع ما يعرف بالوقت المبرمج. والتعرف على جميع الأمور المتعلقة بالحصول على الوقت المثالي في العمل.

4- الوقت غير المباشر: وهو الوقت المخصص للنشاطات الفرعية غير المتخصصة، والتي لها تأثير على العمليات المتخصصة

وهناك تصنيف آخر للوقت بحسب نوعية الوقت، فالوقت في الظواهر المادية يختلف عنه في الظواهر البيولوجية، وهناك خمسة مفاهيم للوقت (الحسن، 1990):

1- الوقت المادي الميكانيكي: وهو مقياس لحركة الجسم المادي بالنسبة لجسم مادي آخر، فالفترة التي تستغرقها الأرض في الدوران حول الشمس، ويوصف الوقت بهذا المفهوم بأنه متصل وقابل للتقسيم الوحدات صغيرة جداً وينساب بشكل منظم، وهو كمي محض خال من أية صفة نوعية ووحداته متعددة كالثانية والدقيقة والساعة و. . . الخ.

2- الوقت البيولوجي: الذي يقيس تطور الظواهر ونموها، وساعته هو الجسم نفسه. فإنه يقيس مستوى النضج الجسدي للأجسام الحية، وقد يكون العمر الزمني يختلف عن العمر البيولوجي.

3- الوقت النفسي: شكل من أشكال الشعور الداخلي للفرد أو المواقف التي يمر بها. فالمواقف الصعبة أو الخطرة يبطئ فيها الإحساس بالزمن أو الوقت، وتبدو الدقائق ساعات والعكس

صحيح. وبهذا فالوقت النفسي يقيس انسياب الزمن داخل الفرد، وهو مقياس ذاتي فردي غير موضوعي.

4- الوقت الاجتماعي: معيار هذا الوقت الأحداث الاجتماعية المهمة كميلاد المسيح وهجرة الرسول، أو نشوب الحرب العالمية الأولى، وتختلف من مجتمع لآخر، وتبقى عالقة في أذهان الأفراد. ويشيرون اليها بين حين وآخر. وهذا المفهوم نوعي وليس كمي.

5- الوقت الميتافيزيقي: وهو وقت الظواهر ما وراء الطبيعة، المذكور في الكتب السماوية مثل: يوم الحساب، والخلود، والأزل.

فوائد إدارة الوقت:

يمكن الاستفادة من إدارة الوقت من خلال (الجديلي، 2010):

1. إنجاز الأهداف والأحلام الشخصية.
2. التخفيف من الضغوط سواء في العمل أو في الحياة اليومية.
3. تحسين نوعية العمل.
4. تحسين نوعية الحياة غير العملية.
5. قضاء وقت أكبر مع العائلة أو في الترفيه والراحة.
6. قضاء وقت أكبر في تطوير الذات.
7. تحقيق نتائج أفضل في العمل.
8. زيادة سرعة إنجاز العمل.
9. تقليل عدد الأخطاء الممكن ارتكابها.
10. تعزيز الراحة في العمل.
11. تحسين الإنتاجية بشكل عام.
12. زيادة الدخل.

مضيعات الوقت:

تعرف مضيعات الوقت بأنها "كل ما يمنع الطالب من تحقيق أهدافه بشكل فعال"، كما تعرف بأنها "نشاط غير ضروري يستغرق وقتاً بطريقة غير ملائمة ولا يظهر منه عائد يتناسب والوقت المبذول لأجله". ومن أهم أسباب هدر وقت الطالب ما يأتي (الجديلي، 2010؛ مغربي، 1998):

أ- عدم إدراك أهمية الوقت.
ب- غياب الأهداف أو الخطط الواضحة.
ج- الاستمتاع بالعمل تحت ضغط.
د- ممارسة سلوكيات ومعتقدات تؤدي إلي ضياع الوقت.
ه- عدم المعرفة بأدوات وأساليب تنظيم الوقت.

وهناك بعض المعلومات المساعدة في فهم عملية إدارة الوقت مثل (الجديلي، 2010):

1. ساعة واحدة من التخطيط توفر 10 ساعات من التنفيذ.
2. الشخص المتوتر يحتاج ضعف الوقت لإنجاز نفس المهمة التي يقوم بها الشخص العادي.
3. اكتساب عادة جديدة يستغرق في المتوسط 15 يوماً من المواظبة.

4. أي مشروع يميل إلى استغراق الوقت المخصص له، فإذا خصصنا لمجموعة من الأفراد ساعتين لإنجاز مهمة معينة، وخصصنا لمجموعة أخري من الأفراد 4 ساعات لإنجاز نفس المهمة، نجد أن كلا المجموعتان تنتهي في حدود الوقت المحدد لها.
5. إدارة الوقت لا تعني أداء الأعمال بشكل أكثر سرعة، بقدر ما تعني أداء الأعمال الصحيحة التي تخدم أهدافنا وبشكل فعال.

2- الطالب الجامعي:

إن المرحلة التي يبدأ فيها الطالب الجامعي أولى خطواته نحو الدراسة الأكاديمية التخصصية، إنما تتوافق زمنياً مع نهاية مرحلة المراهقة المتأخرة Late Adolescent Stage وبداية مرحلة الشباب Youth Stage، وتلك المرحلة تتميز بما يعرف بالقلق الوجودي Existence Anxiety، وهو ذلك النمط من القلق الصحي الذى يدفع الفرد للإنجاز من أجل تفعيل الرغبة في تحقيق الذات، وإثبات الوجود عبر مواقف الحياة في مراحله العمرية المختلفة. ومن ثم تتكون لدى الطالب مجموعة من الحاجات النفسية، والتي بدونها يصعب تحقيق الذات، والنجاح، وقد تنقسم تلك الحاجات النفسية للطالب الجامعي إلى نوعين أساسيين هما: **الحاجات النفسية الشخصية والحاجات النفسية الاجتماعية.** وفيما يلى توضيح لكلا النوعين من الحاجات:

أولاً: الحاجات النفسية الشخصية:

تعرف مثل هذه الحاجات بأنها مجموعة المهارات المكتسبة –غير الفطرية- التي يسعى الفرد من خلالها إلى تحقيق أهدافه، وإشباع دوافعه. وترتكز مثل هذه الحاجات النفسية الشخصية لدى الطالب الجامعي والمحققة للنجاح، ومن ثم تحقيق الذات، فيما يأتي (حسني، 2011):

1-1- الدافعية الذاتية Self-Motivation: وهي حافز الفرد –الطالب الجامعي- الذى يبدأ باستقلالية الاختيار للتخصص الأكاديمي المرغوب من قبل الطالب منذ المراحل الدراسية المبكرة الأولى، ومن ثم يتفق الميل الوجداني لدى الطالب مع دافعيته لتحقيق ذاته في هذا التخصص الذي اختاره بملء إرادته، وكامل حريته، دون ممارسة أي نوع من أنواع القهر أو الضغط الأسري أو من قبل المحيطين به.

2-1- تحديد الهدف: أي العمل على تحديد مجموعة من الأهداف تبدأ بتقسيمها إلى أهداف قصيرة المدى، وأهداف طويلة المدى. ف**الأهداف الصغرى قصيرة المدى**: هي تلك الأهداف اليومية، والبسيطة، والوقتية غير المرحلية، ذات الطابع التراكمي، والتي من خلال تحقيقها يتم الوصول إلى تحقيق الأهداف الكبرى طويلة المدى. ومن بين الأمثلة على تلك الأهداف الصغرى أو قصيرة المدى؛ حضور كافة محاضرات اليوم الدراسي بانتظام، وتحصيل كافة هذه المحاضرات بالعمل على استذكارها في نفس اليوم، حتى لا يصبح الأمر متراكماً ومثيراً للإحباط عند رؤية كم المهام المتراكمة المراد استذكارها، وعدم توافر الوقت الكافي لذلك، ومن ثم يتم استذكار ما يمكن استذكاره بشق الأنفس وتحت ضغط ضيق الوقت، والكم الواجب إنجازه قبل موعد معين –موعد الامتحان- قد يصاب الفرد بالقلق، وعدم الثبات الانفعالي والتوتر النفسي والجسدي أحياناً. النوع الثاني من الأهداف وهي **الأهداف الكبرى طويلة المدى**: وهى تلك الأهداف المرحلية، التي على الطالب أن يحددها منذ لحظة معرفته بالتخصص الأكاديمي الذي سيعمل على دراسته طوال فترة محددة، لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تطول. ويقترح بعض علماء النفس التربويين تقسيم هذه الأهداف إلى أهداف مرحلية صغرى مثل النجاح فى السنة الدراسية بتفوق، وأهداف مرحلية كبرى مثل التخرج

في سنة محددة بتفوق، ثم الحصول على درجات علمية عليا كالماجستير والدكتوراه، والتقدم لوظائف ذات تدرج تصاعدي معين.

1-3- المثابرة أو الاجتهاد: بعد إشباع الحاجة النفسية الشخصية نحو تحديد أهداف معينة، تنشأ حاجة نفسية أخرى التي تعد بمثابة العامل المتأصل في كافة الحاجات النفسية الشخصية لدى الفرد أو الطالب الجامعي، ألا وهو المثابرة، والاجتهاد، والسعي الدؤوب لتحقيق هذه الأهداف. ومن هنا ارتكز تحقيق أية حاجة نفسية للفرد خاصة في مرحلة الدراسة الأكاديمية الجامعية على الاجتهاد الدائم المستمر والمثابرة العقلية والنفسية الفعالة والموجهة نحو بلوغ الهدف.

1-4- تحصيل المعرفة: تنشأ الرغبة في تحصيل مزيد من المعرفة الأكاديمية والبحثية لدى الطالب الجامعي، بمجرد تحقيقه لأولى أهدافه الدراسية والعلمية، حيث يبدأ من تلقاء نفسه في السعي نحو معرفة المزيد مما نجح فيه، ومن ثم يصبح تحقيق الهدف أو النجاح بالنسبة له بمثابة التدعيم الذاتي المستقل، الذي يحفزه نحو تحصيل المزيد من المعرفة بشكل مستمر، ليصبح الأمر بذلك أشبه بالدائرة المتواصلة تبدأ بتحديد الهدف، ثم تحقيقه بالمثابرة والاجتهاد، ليمثل هذا التحقيق أو النجاح الحافز أو الدافع نحو تحقيق أهداف أخرى تشمل تحصيل معرفة أكبر. . . وهكذا، ومن ثم كانت أولى صفات المعرفة والبحث العلمي، التراكمية اللانهائية.

1-5- تنظيم أو إدارة الوقت: تنتظم كافة الحاجات النفسية الشخصية للفرد أو الطالب الجامعي داخل إطار تنظيم الوقت، وهو العامل الأكثر أهمية عبر كافة المستويات سواء الدراسية الأكاديمية، أو العملية التطبيقية، وبدون هذه الحاجة أو تلك المهارة المكتسبة يتشتت ذهن الفرد – الطالب الجامعي- بشكل ملحوظ، ولا يقوى على بلوغ أهداف دون مخطط زمني محدد وموجه، يساعده في تحديد زمن محدد للاستذكار والتحصيل، وزمن أخر محدد للترويح عن النفس ودعم ومكافأة الذات، وزمن محدد لأداء المهام الروتينية اليومية بشكل مستقر وثابت.

ثانياً: الحاجات النفسية الاجتماعية:

وهي مجموعة الحاجات التي ترتبط بمصادر خارجية محيطة بالفرد، وليست ذاتية، وهذه الحاجات تتمثل في (حسني، 2011):

2-1- الحاجة إلى الشعور بالأمان والاستقرار الأسرى: لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل أو عزل دور الأسرة عن الفرد، سواء في مراحل الدراسة أو حتى عبر مراحل الحياة. فإذا كانت الأسرة تتسم بطابع من الاستقرار والبناء الثابت الذى تقل فيه الصراعات الهادمة لهذا الكيان، وإذا ما اتسمت بقدر وافر من بعث للشعور بالطمأنينة والأمان في نفس أفرادها، من خلال التواصل الايجابي الذى يخلو من العنف اللفظي، والجسدي، ويبرز فيه إتاحة الفرص للتواصل، والإنصات، والتعبير عن الذات، والدعم المستمر، والتقارب والترابط على المستوى النفسي والاجتماعي، أشبع هذا شعور الفرد بالأمان والاستقرار النفسي، ومن ثم ساعده وبشكل جوهري في تحقيق أهدافه.

2-2- الحاجة إلى تكوين العلاقات الإيجابية داخل المحيط الاجتماعي الجامعي للفرد: حيث يمثل إشباع مثل هذا الاحتياج فرصة جيدة للفرد فى تنمية مهاراته الاجتماعية للتواصل سواء مع أقرانه داخل الوسط الجامعي، أو حتى مع أساتذته، ومن ثم يصبح عامل مساعد لتحقيق أهدافه.

2-3- الحاجة إلى التدعيم: وهو أمر بديهي يحتاج إليه الفرد خاصة عند تحقيق أهدافه بعد فترات عمل طويلة، والحاجة إلى التدعيم تشبع من خلال مصدرين أحدهما أساسي وهو: المصدر الداخلي؛ وهو مصدر التدعيم الثابت والمستقر نفسياً، حيث أن أقوى تدعيم يأتي للفرد من خلال إنجازاته الواقعية، أي قدرته على تحقيق وبلوغ أهدافه رغم الصعوبات المحيطة بها. ومن ثم فإن ثقة الفرد أو الطالب بذاته تنبع من تحقيقه لأهدافه الواقعية وإنجازه لها. أما المصدر الأخر فهو: المصدر الخارجي؛ وهو المصدر الثانوي المتغير للتدعيم، وعلى الفرد ألا يعتمد عليه، لأنه يعتمد على الميل الوجداني للأفراد المحيطين به، ومن ثم قد يختلف من فرد لآخر، أو من موقف لآخر، وإذا اعتمد عليه الفرد أصبح مشتتاً بين مؤدين له ومعارضين.

الدراسات السابقة:

1- دراسة الشاوي وأبو سلطانة (2003) بعنوان مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة جامعة اليرموك، هدفت الدراسة الى تعرف مدى توافر القدرة على تنظيم وإدارة الوقت لدى طلبة جامعة اليرموك في مختلف التخصصات والكليات، بالإضافة الى معرفة العلاقة بين هذه المهارة والتحصيل الدراسي في ضوء متغير: النوع، المستوى الدراسي، والكلية ومدى تأثير كل من هذه المتغيرات على مهارة تنظيم الوقت. وقد تكونت عينة الدراسة من (407) طالب وطالبة في جامعة اليرموك، للفصل الدراسي الثاني في السنة الدراسية (1998-1999)، وقام الباحثان بإعداد أداة متكونة من (32) فقرة لقياس مهارة تنظيم الوقت لدى طلبة جامعة اليرموك. وأظهرت النتائج أن هناك درجة متوسطة من مهارة تنظيم الوقت لدى الطلبة، وهناك ارتباطا إيجابياً دالاً إحصائياً بين مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي، وإن هذا الارتباط يختلف عند تدخل بعض المتغيرات، فكان دالاً إحصائياً عند الذكور فقط. أما بالنسبة لمتغير التحصيل الدراسي كان دالاً إحصائياً لكلا المرحلتين الأولى والرابعة، ولمتغير الكلية فكان الارتباط دالاً إحصائياً لدى طلبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وكلية العلوم فقط.

2- دراسة فخرو (2005) بعنوان مستويات إدارة الوقت لدى طالبات جامعة قطر وتخصصهن الجامعي في علاقتهما بالتحصيل الأكاديمي والرضا عن الحياة، هدفت الدراسة الى محاولة الكشف عن علاقة إدارة الوقت والتخصص الجامعي بكل من متغير التحصيل الأكاديمي والضغوط النفسية. وقد بنيت الدراسة على ستة فروض واستخدمت ثلاث أدوات لجمع المعلومات، أداة لإدارة الوقت، ومقياس المشاعر عن الكفاءة، ومقياس الرضا العام عن الحياة. تكونت عينة الدراسة من (759) طالبة من جامعة قطر في خمس كليات. واستخدمت المتوسط والانحراف المعياري وتحليل التباين الثنائي واختبار شيفيه كوسائل إحصائية. وتوصلت الدراسة الى أن تأثير التخصص لم يكن دالاً إحصائياً لمؤشري التحصيل الأكاديمي والرضا عن الحياة مع مستوى إدارة الوقت بمتغيراته المختلفة، وهناك بعض الفروق الدالة إحصائياً بين الطالبات في مؤشر الرضا عن الحياة تعزى الى مستواهن في إدارة الوقت بمتغيراته المختلفة.

3- دراسة بركات (2007) بعنوان اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو إدارة الوقت وعلاقتها ببعض المتغيرات، هدفت الدراسة الى التعرف على اتجاهات الطلاب الجامعيين الذين يدرسون عن بعد نحو إدارة الوقت وعلاقتها ببعض المتغيرات، وهي التحصيل الدراسي، النوع، التخصص، العمر، الحالة الاجتماعية، ونوع العمل والأنشطة اليومية. وقد تكونت عينة الدراسة من (260) طالب وطالبة الملتحقين ببرامج وتخصصات مختلفة في جامعة القدس المفتوحة - منطقة طولكرم التعليمية- كجامعة تتبنى نظام التعليم عن بعد. واستخدم الباحث مقياس من إعداده لقياس الاتجاه نحو إدارة الوقت، واستمارة أخرى من تصميمه لتسجيل الأنشطة السلوكية على مدار الأسبوع، وتحليل

البيانات أظهرت النتائج إن نسبة (32. 7%) فقط من الطلاب المستهدفين بالدراسة قد أظهروا اتجاهات إيجابية نحو إدارة الوقت، أظهر (67. 3%) منهم الاتجاه السلبي. وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين درجات اتجاهات الطلاب نحو إدارة الوقت تعزى لأي من المتغيرات النوع، نوع العمل، والتخصص، بينما أظهرت فروق دالة إحصائياً تعزى الى المتغيرات الحالة الاجتماعية، التحصيل، والعمر، وذلك لصالح الطلاب المتزوجين، وذوي التحصيل المرتفع، ومن الفئة العمرية (31سنة فأكثر) على التوالي. وإن الوقت الذي يقضيه الطلاب في ممارسة الأنشطة اليومية كان على الترتيب الآتي: النوم والعادات الحياتية، الحضور الى الجامعة، الدراسة البيتية، قضاء وقت الفراغ، الترفيه، حل الواجبات الدراسية، وأخيراً الزيارات الاجتماعية. وأخيرا، عدم وجود فروق جوهرية بين الطلاب ذوي الاتجاه الموجب والطلاب ذوي الاتجاه السالب نحو إدارة الوقت تعزى الى متوسط الساعات التي يقضيها الطالب في ممارسة الأنشطة السلوكية اليومية.

4- دراسة عبدالعال (2009) بعنوان فعالية إدارة الوقت لدى كلية المعلمين بحائل بالمملكة العربية السعودية وعلاقته بالتحصيل الدراسي، وهدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الوقت لدى طلاب كليات المعلمين بحائل بالمملكة العربية السعودية ومدى علاقتها بالتحصيل الدراسي، وتكوّنت عينة الدراسة والتي تم اختيارها بطريقة عشوائية من طلاب كليات المعلمين بحائل بالمملكة العربية السعودية من (82) طالبا، وشملت جميع المستويات. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن طلاب عينة الدراسة يديرون بعض وقتهم بكفاءة، في بعض الأحيان، ويحتاجون مع ذلك إلى أن يكونوا أكثر تمسّكا وحرصا على تطبيق بعض استراتيجيات توفير الوقت. وهناك علاقة ارتباط بين إدارة الوقت وبين التحصيل الدراسي، فكلما ارتفعت فعالية إدارة الوقت ارتفع معها التحصيل الدراسي. كما يوجد تفاوت بين الأقسام في كيفية إدارة الوقت، حيث احتلّ طلاب قسم العلوم المرتبة الثالثة في كيفية إدارة وقتهم، في حين حصل طلاب هذا القسم على المرتبة الأولى في اختبار التحصيل الدراسي، بينما حصل طلاب قسم الدراسات القرآنية على المرتبة الأولى في إدارة الوقت بينما حصلوا على المرتبة الأخيرة في اختبار التحصيل الدراسي، في حين حصل طلاب قسم اللغة الانجليزية على المرتبة الثانية في إدارة الوقت، وعلى نفس الترتيب في اختبار التحصيل الدراسي.

5- دراسة الفريحات وآخرون (2010) بعنوان فاعلية إدارة الوقت لدى طالبت كلية عجلون الجامعية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، هدفت الدراسة الى التعرف على درجة فاعلية إدارة الوقت لدى طالبت كلية عجلون الجامعية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في ضوء متغير مستوى الطلبة (دبلوم متوسط أو بكالوريوس)، وقد تكونت العينة من (460) طلبة، (260) طالبة لمستوى البكالوريوس و(200) طالبة لمستوى الدبلوم. واستخدم الباحثون إستبانة متكونة من (31) فقرة موزعة على خمسة أبعاد هي: التخطيط طويل الأمد، التخطيط قصير الأمد، الاتجاه نحو الوقت، التحكم بالوقت. وقد أسفرت الدراسة الى أن درجة فاعلية إدارة الوقت لدى عينة الدراسة كانت متوسطة على جميع محاور الدراسة، وإن هناك ارتباط بين مجال الاتجاه نحو الوقت والتحصيل، أما باقي المجالات فلم يكن هناك ارتباط، كما أشارت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0. 05) لمرحلة البكالوريوس والدبلوم لصالح الدبلوم في مجال التخطيط قصير الأمد، أما باقي المجالات فلا توجد دلالة إحصائية.

6- دراسة المزين (2012) بعنوان فاعلية إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة الإسلامية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات، هدفت الدراسة الى التوصل لمعرفة دور الجامعة في زيادة فاعلية إدارة الوقت وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى طلبة الجامعة الإسلامية، وقد أستخدم منهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (240) طالب وطالبة من (3) أقسام علمية. واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة الى أن متوسط الاستجابة لدى عينة

الدراسة على الاستبانة بلغ (127.11) والوزن النسبي (68.71%). وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة الطلبة حول فاعلية إدارة الوقت وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، بحسب متغير النوع لصالح الإناث. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة الطلبة حول فاعلية إدارة الوقت وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، بحسب متغير المرحلة الدراسية (الأولى والرابعة).

مناقشة الدراسات السابقة:

بهدف الاستفادة من الدراسات السابقة اطلعت الباحثة على الدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي، ويتم مناقشتها من خلال المحاور الآتية:

1- **الأهداف**: إن جميع الدراسات السابقة المعروضة هدفت الى قياس إدارة الوقت، وعلاقتها بمتغيرات متعددة كالنوع والتحصيل الدراسي والمرحلة الدراسية، والتي تتفق أغلبها مع البحث الحالي.

2- **العينة**: لقد تراوحت عدد العينة في الدراسات المعروضة بين (240 -460)، والبحث الحالي استخدم عينة متكونة من (260) فرداً.

3- **الوسائل الإحصائية**: إن الدراسات السابقة استخدمت معامل الارتباط، معامل ألفا كرونباخ، اختبار "ت"، وتحليل التباين كوسائل الإحصائية، وهذا يتفق بعضها مع الوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث الحالي.

4- **الأداة**: أغلب الدراسات السابقة استخدمت أدوات تمت بنائها من قبل الباحث نفسه، وكذلك في البحث الحالي، ومن حيث عدد فقرات الأداة في الراسات السابقة تراوحت بين (30-32) فقرة، بينما أداة البحث الحالي تكونت من (42) فقرة.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع البحث والمتغيرات التي تناولها.

1- مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع الطلبة المستمرين على الدراسة في الأقسام العلمية لكليات جامعة السليمانية، في المرحلتين (الأولى والرابعة) والبالغ عددهم (10222) طالب طالبة، والجدول (1) يتضمن توزيع المجتمع وفقا للسنة والتخصص.

الجدول (1): مجتمع الدراسة موزعا وفقا للسنة الدراسية والتخصص

المرحلة / التخصص	الأولى		الرابعة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
علمي	2949	%28.85	1736	%16.98	4685	%45.83
انساني	3466	%33.91	2071	%20.26	5537	%54.17
المجموع	6415	%62.76	3807	%37.24	10222	%100

أما توزيع مجتمع البحث بحسب متغيري النوع ومكان السكن، فعدد الإناث أكبر من الذكور، والطلبة الساكنين داخل المدينة أكبر من خارجها (جدول 2).

الجدول (2): مجتمع الدراسة موزعا وفقا مكان السكن والنوع

مكان السكن / النوع	داخل المدينة		خارج المدينة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكور	2383	%22.31	2165	%21.18	4548	%44.49
إناث	3255	%31.84	2419	%23.66	5674	%55.51
المجموع	5638	%55.15	4584	%44.84	10222	%100

2- عينة البحث:

تتكون عينة البحث من (260) طالب وطالبة اوهي تشكل نسبة (2.54%) من مجتمع البحث، وقد تم اختيارهم من (6) كليات، وتشمل كلا التخصصين (العلمي والإنساني) (جدول3).

الجدول (3): عينة الدراسة موزعة وفقا للسنة الدراسية والتخصص

المرحلة / التخصص	الأولى		الرابعة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
علمي	60	%23.08	60	%23.08	120	%46.16
إنساني	67	%25.77	73	%28.07	140	%53.84
المجموع	127	%48.85	133	%51.15	260	%100

أما بالنسبة لمتغيري النوع ومكان السكن، فكان الذكور داخل المدينة يشكلون النسبة الأكبر، بينما الإناث خارج المدينة يشكلون أقل نسبة (جدول 4).

الجدول (4): عينة الدراسة موزعة وفقا مكان السكن والنوع

مكان السكن / النوع	داخل المدينة		خارج المدينة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكور	89	%34.23	60	%2308	149	%57.31
إناث	73	%28.07	38	%14.62	111	%42.69
المجموع	162	%62.30	98	%37.70	260	%100

أداة البحث:

قامت الباحثة ببناء أداة للبحث، بعد اطلاعها على الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، فتكونت أداة البحث في شكلها الأولي من (40) فقرة موزعة على أربعة مجالات.

الصدق Validity: يعد الصدق الظاهري من الطرق الشائعة لاستخراج الصدق ويمكن الاعتماد عليه في بناء أداة البحث بالحكم على صلاحيتها من قبل لجنة من الخبراء المتخصصين، والبحث الحالي اعتمد عليه للتأكد من صلاحية الفقرات، ومدى انتمائها للمجال. لقد وافقت لجنة الخبراء[1] على جميع فقرات الأداة، وكذلك أضيفت فقرتين من قبل لجنة الخبراء فأصبحت عدد فقرات الأداة أصبح (42) فقرة موزعة على أربعة محاور، والجدول (5) يبين ذلك.

[1]: تكونت لجنة الخبراء من:

ت	الاسم	التخصص	مكان العمل
1-	أ. م. د. ئاسو إبراهيم عبدالله	علم الاجتماع	جامعة السليمانية-كلية الإدارة والاقتصاد
2-	أ. م. د. رفعت عبدالله	علم النفس العام	جامعة البصرة-كلية التربية
3-	أ. م. د. نضال عيسى	علم النفس التربوي	جامعة البصرة-كلية التربية
4-	أ. م. د. عبدالقادر رحيم الأنصاري	الإرشاد النفسي	جامعة البصرة-كلية التربية
5-	د. نجاة محمد فرج	علم الاجتماع	جامعة السليمانية-كلية العلوم الإنسانية
6 -	د. نيان كمال رشيد	إدارة الأعمال	المعهد التقني-السليمانية

الجدول (5): أداة الدراسة موزعة وفقا للمحاور وعدد الفقرات في كل محور

المحور	عدد الفقرات
مفهوم إدارة الوقت	10
المعرفة وبناء الذات	11
العلاقات الاجتماعية	10
الراحة والترفيه	11
المجموع	42

التمييز Discrimination: يعد التأكد من تمييز الفقرات أحد المؤشرات الأساسية لبناء أداة البحث، فدلالة معامل التمييز بين نسبتي (27%) العليا والدنيا من فقرات الأداة ذات أهمية في بناء الأداة (الإمام وآخرون، 1990). تم حساب معامل التمييز لأداة البحث فكان عدد الفقرات المميزة (34) فقرة، و(8) فقرات أهملت بسبب عدم قدرتها على التمييز. وبذلك أصبحت عدد فقرات أداة البحث بصيغتها النهائية (34) فقرة موزعة على المحاور الأربعة للأداة ، الجدول (6)يبين ذلك.

الجدول (6): أداة الدراسة بصيغتها النهائية

المحور	عدد الفقرات
مفهوم إدارة الوقت	8
المعرفة وبناء الذات	11
العلاقات الاجتماعية	8
الراحة والترفيه	7
المجموع	34

الثبات Reliability :يعد الثبات من المؤشرات الضرورية للاختبار؛ لأنه يعني مدى قياس الاختبار للمقدار الحقيقي للسمة التي يهدف لقياسها (علام، 2000). والثبات يدل على استقرار إجابات المبحوثين على أداة البحث، إذا أعيد تطبيقها بعد مرور فترة زمنية لا تقل عن (أربعة عشر) يوماً. تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة إعادة تطبيق الاختبار؛ حيث تم تطبيق أداة البحث على عينة من الطلبة متكونة من (20) طالب وطالبة في (2014/4/10) وأعيد تطبيقها في (2014/4/24)، بلغ معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين (0.88)، وهو يدل على ثبات أداة البحث.

وتم إستخراج معامل الثبات للمحاورالأربعة التي تكونت منها أداة البحث ، جميعها حصلت على درجة ثبات عالية ، جدول(7) يبين ذلك.

الجدول (7): قيم معامل الإرتباط لمحاورأداة البحث

المحور	قيمة معامل الإرتباط
مفهوم إدارة الوقت	0.89
المعرفة وبناء الذات	0.93
العلاقات الاجتماعية	0.84
الراحة والترفيه	0.86

الوسائل الإحصائية:

بغية تحقيق أهداف البحث تمت الاستعانة بالحقيبة الإحصائية SPSS؛ حيث تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار "ت" لعينتين مستقلتين.

نتائج البحث

نتائج الهدف الأول: التعرف على مستوى طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت.
إن المدى النظري لأداة البحث هو بين (34-170) بينما تراوح المدى الحقيقي لدرجات أفراد عينة البحث بين (72-141)، وهذا يدل على أن درجات أفراد العينة توزعت توزيعاً طبيعياً كأية خاصية موجودة في السلوك الإنساني (الشكل -1- يوضح ذلك).

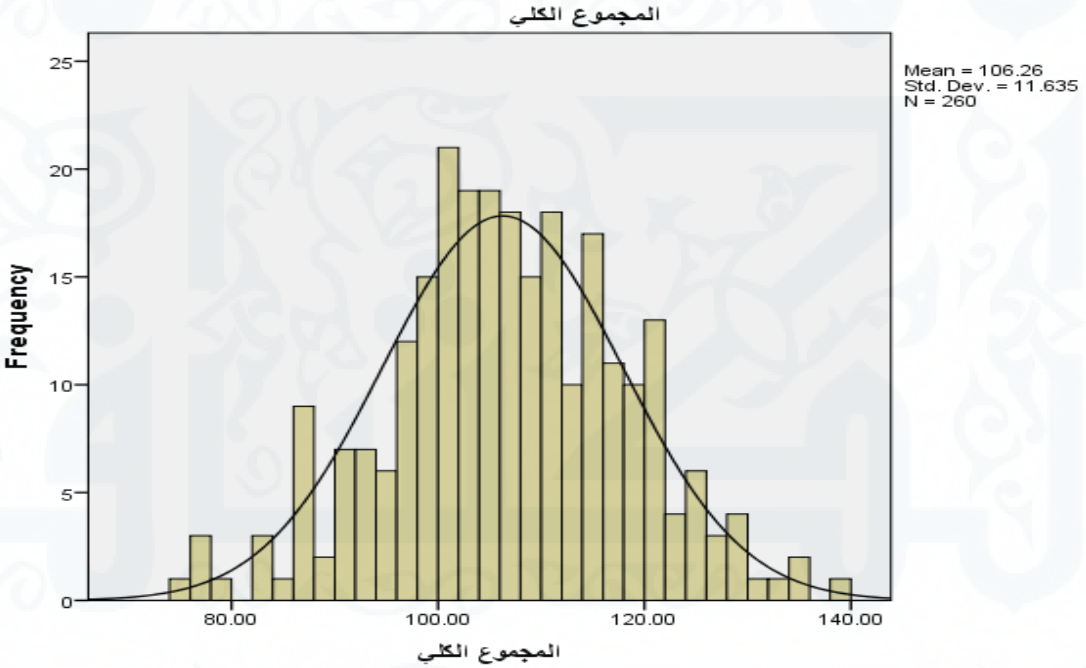

الشكل -1-
توزيع درجات أفراد عينة البحث

بلغ الوسط الفرضي لأداة البحث (126.5)، بينما بلغ متوسط درجات استجابة الطلبة على أداة البحث (106.26)، أي أن إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية تقع ضمن المستوى المتوسط. وهذه النتيجة إن دلت على شيء إنما تدل على حسن تعامل الطلبة مع الوقت، وإدارتهم للوقت الجيدة –الى حدما- بما يتناسب مع أهدافهم وطموحاتهم. ويديرون أوقاتهم بشكل مقبول، غير أنهم في بعض الأحيان يحتاجون إلى أن يكونوا أكثر تمسكاً وحرصاً على تطبيق بعض استراتيجيات توفير الوقت. . وهذه النتيجة تتفق مع أغلب الدراسات السابقة كدراسة الشاوي وأبو سلطانة (2003) ودراسة الفريحات وآخرون (2010) ودراسة عبدالعال (2009).

أما متوسط إستجابة الطلبة بحسب محاور الأداة كان ضمن مستوى الوسط أيضاَ،جدول(8)يبين ذلك.
الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الأداة

المحور	قيمة المتوسط الحسابي	قيمة الإنحراف المعياري
مفهوم إدارة الوقت	3.15	0.61
المعرفة وبناء الذات	3.23	0.50
العلاقات الاجتماعية	3.25	0.51
الراحة والترفيه	3.21	0.58

ولدى حساب معامل الارتباط بين المجموع الكلي لدرجات أفراد العينة والمجالات الأربعة لأداة البحث، ظهر ما يأتي:

1- وجود علاقة قوية طردية بين المجموع الكلي للمقياس ومحوري المعرفة وبناء الذات وعلاقات اجتماعية بعد أن تسجل النتيجة 0.832 و0.752 على التوالي.
2- وجود علاقة متوسطة طردية بين المجموع الكلي للمقياس ومحور مفهوم إدارة الوقت بعد أن تسجل النتيجة 0.680.
3- وجود علاقة ضعيفة طردية بين المجموع الكلي للمقياس ومحور الراحة والترفيه بعد أن تسجل النتيجة 0.361.
4- هناك علاقة طردية ضعيفة أو ضعيفة جدا بين محاور الدراسة مما يعني وجود تأثير ضعيف لأي محور على الأخر فيما يتعلق بإدارة الوقت لدى مجتمع البحث.

وكذلك أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط خطي مزدوج بين المحاور الأربعة للأداة، وهذا على التكامل بين مكونات الأداة، وكما أن كل محور يمكن استخدامه بشكل مستقل، جدول (9).

الجدول (9): علاقة مجالات أداة البحث بالمجموع الكلي

المجال	المجموع الكلي	مفهوم إدارة الوقت	المعرفة وبناء الذات	علاقات اجتماعية
مفهوم إدارة الوقت	0.680**			
المعرفة وبناء الذات	0.832**	0.473**		
علاقات اجتماعية	0.752**	0.295**	0.428**	
الراحة والترفيه	0.361**	0.084	0.138*	0.160**

* دالة عند مستوى 0.05، ** دالة عند مستوى 0.01.

نتائج الهدف الثاني (أ):

معرفة دلالة الفروق الإحصائية بين طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت بحسب متغير النوع (ذكر – أنثى).

بلغت قيمة "ت" المحسوبة (1.295) وهي أصغر من قيمتها الجدولية (1.97) (جدول 10)، أي أن الفروق غير دالة إحصائيا في إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية بحسب متغير النوع. وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراستي فريحات (2010) والشاوي وأبو سلطانة (2003) اللتان توصلتا الى أن الذكور أكثر كفاءة من الإناث في إدارتهم للوقت.

الجدول (10): إدارة الوقت بحسب متغير النوع

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الاحتمال
ذكور	149	107.07	12.61	1.295	0.196
إناث	111	105.18	10.14		

نتائج الهدف الثاني (ب):

معرفة دلالة الفروق الإحصائية بين طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت بحسب متغير التخصص (علمي – إنساني).

إن القيمة التائية المحسوبة (0.77) أصغر من قيمتها الجدولية (1.97) (جدول11)، أي أن لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية بحسب متغير التخصص. .

وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (عبدالعال، 2009) التي توصلت الى أن ذوي التخصص الإنساني تفوقوا على ذوي التخصص العلمي في إدارتهم للوقت.

الجدول (11): إدارة الوقت بحسب متغير التخصص

التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الاحتمال
علمي	120	107.06	13.06	0.771	0.196
إنساني	140	105.93	10.10		

نتائج الهدف الثاني (ج):

معرفة دلالة الفروق الإحصائية بين طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت بحسب متغير المرحلة الدراسية (الأولى – الرابعة).

إن القيمة التائية المحسوبة (0.074) أصغر من قيمتها الجدولية (1.97) (جدول 12)، أي أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية بحسب متغير المرحلة الدراسية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (المزين، 2012)، بينما تختلف مع نتيجة دراسة (فريحات وآخرون، 2010) التي توصلت الى أن طلبة المرحلة الرابعة أكثر كفاءة من طلبة المرحلة الأولى في إدارتهم للوقت.

الجدول (12): إدارة الوقت بحسب متغير المرحلة الدراسية

المرحلة الدراسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الاحتمال
الأولى	126	106.32	12.75	0.074	0.196
الرابعة	134	106.21	10.57		

نتائج الهدف الثاني (د):

معرفة دلالة الفروق الإحصائية بين طلبة جامعة السليمانية في إدارتهم للوقت بحسب متغير مكان السكن (داخل المدينة – خارج المدينة).

إن القيمة التائية المحسوبة (1.626) أصغر من قيمتها الجدولية (1.97) (جدول13)، أي أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدارة الوقت لدى طلبة جامعة السليمانية بحسب متغير مكان السكن.

الجدول (13): إدارة الوقت بحسب متغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	الاحتمال
داخل المدينة	162	105.35	11.93	1.626	0.196
خارج المدينة	98	107.76	11.02		

من خلال النتائج تظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التي تناولها البحث، وهذا يظهر إن الاستخدام الأمثل للوقت لدى الطلبة لم يلاحظ بشكل واضح، مما يدل على أن ما يمتلكون من معلومات عن إدارة الوقت غير كافية ، ويحتاجون الى معرفة المزيد عن الوقت كمتغير ضروري يتعايشون معها باستمرار.

خامساً: التوصيات والمقترحات

استنادا على نتائج البحث توصي الباحثة بما يلي:

1- إدخال إدارة الوقت كجزء من مادة دراسية بهدف إعطائهم المزيد من المعلومات لتحسين مستواهم في كلا الجانبين الشخصي والأكاديمي.

2- إقامة ورش عمل وحلقات دراسية عن إدارة الوقت.
3- محاولة الاستفادة القصوى من الوقت المخصص للنواحي الأكاديمية والاجتماعية والذاتية من حملات توعية بإبراز أهمية الوقت للطلبة.
4- توجيه الطلبة على استخدام سجل يومي لتخطيط الوقت وتوزيعه حسب المهمات المطلوبة إنجازها ليوم واحد، بهدف الاستفادة من الوقت.
5 - التدريب على تغيير العادات والسلوكيات التي تؤدي الى إهدار الوقت، وتضييعه.

و استكمالا للبحث الحالي تقترح الباحثة:
1-إجراء بحث مماثل يستخدم أكثر من جامعة بهدف المقارنة بينهم، لمعرفة أسباب التشابه والاختلاف.
2- إجراء بحث مماثل لطلبة في المرحلة الإعدادية.
3- إجراء بحث مماثل مستخدماً متغيرات أخرى كالتحصيل الدراسي، والحالة الاجتماعية.
4- إجراء بحث مماثل يهدف الى معرفة علاقة إدارة الوقت بأساليب التنشئة الاجتماعية.

المصادر:

1-إسماعيل، علي سعيد-إدارة الوقت في التعليم المصري-مجلة دراسات تربوية، مجلد8، ج54، عالم الكتب، القاهرة 1993.

2- الإمام، مصطفى محمود واخرون- التقويم والقياس- دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد 1990.

3-بركات، زياد- اتجاهات الطلاب الجامعيين الذين يدرسون عن بعد نحو ادارة الوقت- مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد34، العدد1، 2007.

4- الجديلي، ربحي عبد القادر موسى - إدارة الوقت - الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، فلسطين، غزة، 2010.

5-الحارثي، سعاد بنت فهد جابر- دراسة تحليلية مقارنة للعمل اليومي المدرسي لمديرات مدارس البنات الحكومية والأهلية في كل مكان من الرياض وجدة والدمام- رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض 1995.

6- الحسن، ربحي – الوقت في الإدارة – ورقة بحثية، دراسات الجامعة الأردنية، عمان 1990.

7 – حسني، ضياء الدين عادل محمد - الاحتياجات النفسية للطالب الجامعي - مقال عن الشباب 2011.

http://www. prof-alhabeeb. com/articles. php?action=show&id=147

8- خليل، نبيل سعد - فعالية إدارة الوقت من وجهة نظر مديرى/ نظار مدارس التعليم العام: دراسة تحليلية ميدانية بمحافظة سوهاج- كلية التربية بسوهاج 1996م.

9- سلامة، سهيل فهد, إدارة الوقت: منهج متطور للنجاح , عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية (سلسلة البحوث الإدارية) 1988.

10-الشاوي، رعد لفته ونجلاء سعيد أبو سلطانة-مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة جامعة اليرموك-مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم التربوية والإجتماعية2003.

11-الشراري، عبدالله رخوان - إدارة الوقت لدى مديري المدارس في محافظة القريات في المملكة العربية السعودية، رساله ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004.

12- عبدالعال، عنتر محمد احمد - فعالية إدارة الوقت لدي طلاب كلية المعلمين بحائل بالمملكة العربية السعودية وعلاقته بالتحصيل الدراسي - مجلة علوم انسانية السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009.

13-عثمان، فاروق السيد وعبدالهادي السيد عبده-الإحصاء التربوي والقياس النفسي-دار المعارف، القاهرة 1995.

14- علام، صلاح الدين- القياس والتقويم التربوي والنفسي اساسياته وتطبيقاته المعاصرة - ط1، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2000.

15-العمايرة، محمد حسن-الإدارة التعليمية والإشراف التربوي: أصولها وتطبيقاتها- دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى1999.

16- الغرايبه، لطفي عبد القادر أحمد, أهمية الوقت وإداراته من المنظورين الوضعي والإسلامي دراسة مقارنة, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية والفنون الجامعية، اليرموك 1995.

17-فخرو، حصة عبدالرحمن –مستويات إدارة الوقت لدى طالبات جامعة قطر وتخصصهن الجامعي في علاقتهما بالتحصيل الأكاديمي والرضا عن الحياة-مجلة مركز البحوث التربوية العدد27، 2005.

18-الفريحات، عمار عبدالله محمود وآخرون-درجة فاعلية إدارة الوقت لدى طالبات كلية عجلون الجامعة وعلاقتها بالتحصيل الدراسي-مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد18، العدد2، يونيو2010.

19- محمد، هالة حسني - إدارة الوقت لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية الحكومية في محافظة عمان- رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم التربوية، جامعة اليرموك، إربد1995.

20- المزين، سليمان حسن موسى - فاعلية إدارة الوقت لدى طلبة الجامعة الإسلامية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات – مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 20(1)، يناير 2012.

21- معايعة، عماد صليبا - إدارة الوقت - المكتبة الوطنية، عمان 1991.

22- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وأحياء التراث، دار الدعوة، إستانبول، 1989.

23- مغربي، علي أحمد محمد علاء الدين حلمي- إدارة معلمي اللغة العربية للوقت الصفي بالمرحلة الثانوية بسلطنة عمان: دراسة ميدانية، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، كلية التربية، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، أبريل 1998.

24-Adelman, N. E. &others-The Uses of Time for Teaching and Learning-Washington DC: Educational Research and Improvement 1996 .

25-Drucker, P. F. -The Effective Executive –New York , Harper & Row 1982 .

26-Webster, "Webster s Third New International Dictionary" Copyright G&C Marian 1971 .

****

أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 87-102

تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية: دراسة تحليلية على الوحدات الحكومية بمنطقة الباحة

هدى دياب أحمد صالح(*)

الملخص: يهدف هذا البحث إلى رؤية تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الاداء المحاسبي والإداري والوظيفي من خلال أراء عينة البحث كتطبيق حديث للموازنات في الوحدات الحكومية، استخدم المنهج التاريخي لرصد الدراسات السابقة والمنهج الاستقرائي لوضع فرضيات البحث والمنهج الاستنباطي لاستخلاص النتائج، كما استخدم في التحليل برنامج SPSS لتحليل عبارات الفرضيات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمفاضلة بين عبارات الفرضيات ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث أن هنالك ارتباط قوي جدًا وموجب بين فرضيات البحث أهمها: اولا: بالنسبة للأداء المحاسبي ان تطبيق موازنة البرامج والأداء تؤدي إلى كفاءة: تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية في إعداد الموازنة وتطبيق معايير المحاسبة المالية في الوحدات الحكومية. ثانيا: بالنسبة للأداء الإداري ان تطبيق موازنة البرامج والأداء تؤدي إلى كفاءة :وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل الإداري وتطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية في الأقسام الإدارية بالوحدات الحكومية. ثالثا: بالنسبة للأداء الوظيفي ان تطبيق موازنة البرامج والأداء تؤدي إلى كفاءة: قياس الأداء الوظيفي وربطه بمعدلات ومعايير الانجاز وتطوير الكوادر البشرية وتحليل الانحرافات واستخدامها كوسيلة لتقويم الأداء الوظيفي بالوحدات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: موازنة البرامج والأداء، الأداء الوظيفي، الأداء الإداري،و الأداء المحاسبي الحكومي.

Application Budget Of Programs and Performance And Role It To Achieve Of Performance Efficiency In The Governmental Units: Analyses Study of Governmental Units In The Albah Area

Huda Deyab Ahammed Salih

Abstract: This research aims to investigate budget application of programs and performance on achievement of accounting administrative and functional performance efficiency, through the research sample as modern application in the budgets of governmental units. Using historical method to monitor the previous studies and inductive approach to develop research hypotheses and deductive approach to draw conclusions, also SPSS can be conducted so as to analyze the assumptions and the arithmetic average and the standard deviation to compare between the phrases of hypotheses. The most significant findings of the research showing a very strong correlation between the phrases of hypotheses as: Firstly: Application of budget program and accounting performance leading to the efficiency of: Application of the principle of accounting responsibility on budget preparation of governmental unit ,and Principles of financial accounting being applied in government units, Secondly: According to administrative performance lead to the efficiency of: Putting of future plans for the development of administrative task and application of the principle of accounting responsibility in administrative departments of governmental units. Thirdly: According to the job performance, the application of budget program leading to the efficiency of: Measurement of job performance linking with the rates and standards of achievement in and. Development of human cadres and. Analysis of deviations and being used as the means of evaluation for job performance in governmental units.

Keywords: Budget of Programs and Performance, accounting performance administrative performance, job performance.

(*) أستاذ مساعد، بجامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، المعارة حاليا بالمملكة العربية السعودية، جامعة الباحة، كلية العلوم الإدارية والمالية، hudadiab27@gmail.com

المقدمة:

تعد الموازنات في الوحدات الحكومية وفق بنود الصرف وبنود الإيرادات التي قدرت عند إعداد الموازنة، والموازنات الان وعلى مستوي العالم اصبحت تحقق عجز دائم مما يدفع بالدول وخاصة دول العالم الثالث الاستدانة من الجهات الخارجية او بإصدار السندات الحكومية.

ونتيجة للتحول في وظيفة الموازنات من موازنات رقابة إلى أدوات لتقيم الأداء الحكومي ولتنفيذ الاهداف المخططة باقل تكلفة ممكنة، طبقت العديد من أنواع الموازنات مثل موازنة البرامج والتي تعني بوضع برنامج محدد، وموازنة الأداء التي تعمل علي قياس الأداء.

ونتيجة للاتجاه نحو تطوير أداء الخدمات في الوحدات الحكومية، ظهرت موازنة البرامج والأداء كاتجاه حديث في وضع الأهداف التي ترغب الوحدات الحكومية في تنفيذها من خلال توزيع تلك الأهداف إلى برامج ومشاريع وانشطة معينة والعمل علي قياس الأداء في تنفيذ تلك البرامج والمشاريع والانشطة لتحقيق الاهداف الموضوعة بدقة.

ولقد انتهجت العديد من الدول موازنة البرامج والأداء خلال السنوات الخمسة الأخيرة، ففي جمهورية مصر العربية مثلا بدأ تطبيق موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع الاجتماعي في الوحدات الحكومية منذ العام 2004/2003 (EBSCO Publishing: 2002) وغيرها من الدول.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى:

1-تعريف موازنة البرامج والاداء.

2- توضيح متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء لتحقيق كفاءة الأداء المحاسبي والإداري والوظيفي في الوحدات الحكومية.

3-عكس دور موازنة البرامج والاداء في تحقيق كفاءة الأداء بالنسبة للوحدات الحكومية من خلال آراء عينة البحث.

اهمية البحث:

يعتبر من البحوث الهامة واضافة علمية جديد للمكتبة العربية في مجال ترقية وتطوير الأداء في الوحدات الحكومية ونقطة انطلاقة نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية عموما وفي منطقة الباحة علي وجه الخصوص، واثراء افكار الباحثين لعمل المزيد من البحوث في هذا المجال.

مشكلة البحث:

ان الأداء في الوحدات الحكومية قد نال اهتمام العديد من الباحثين، لان الأداء الحكومي له اهمية في الرفاه الاجتماعي في المجتمع، حيث أن الوحدات الحكومية من خلال وضعها للموازنات ينصب عملها في ترقية ورفاه الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، ونتيجة لإخفاق موازنة البنود من القيام بدورها في تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي وتنفيذ كل الخطط الموضوعة، ونتيجة لرصد الدراسات العديد من عيوب موازنة البنود، مثل عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات، وايضا عدم القدرة علي قياس الأداء الفعلي للوحدات الحكومية، وقلة المرونة عند التنفيذ، لأن الاعتمادات مرصودة لبنود محددة مسبقا وتطبق الاساس النقدي، حيث يتم وضع النفقة دون وضع معيار لقياس تلك النفقة ولا يوجد أي محاسبة للمسؤولية، وانتشار الترهل الوظيفي في الوحدات الحكومية، وانعكس كل ذلك سلبا علي كفاءة الأداء المحاسبي والإداري والوظيفي في تلك الوحدات، ولذلك وجدت فجوة بين ما هو محقق وما هو مدرج في الموازنات، ونتيجة للسعي نحو تطوير الأداء الحكومي ظهرت موازنة البرامج والأداء كنظام حديث لوضع الخطط في شكل برامج

وانشطة ومشاريع ومراقبة ورفع كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية من خلال تنفيذ تلك البرامج والأنشطة والمشاريع، والتي تحتاج إلى تسليط مزيد من الضوء عليها، لذلك كان هذا البحث.

سؤال البحث:

يتمثل في السؤال الرئيسي التالي:

هل لتطبيق موازنة البرامج والأداء دور في تحقق كفاءة الأداء المحاسبي والإداري والوظيفي في الوحدات الحكومية؟.

فرضيات البحث:

تتكون فرضيات البحث من:

1-توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق موازنة البرامج والأداء وكفاءة الأداء المحاسبي بالوحدات الحكومية.

2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق موازنة البرامج والأداء وكفاءة الأداء الإداري بالوحدات الحكومية.

3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق موازنة البرامج والأداء وكفاءة الأداء الوظيفي بالوحدات الحكومية.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج العلمي الذي ينقسم إلى المنهج الاستقرائي لاختيار الفرضيات والمنهج الاستنباطي لاستنباط النتائج والحلول الممكنة والمنهج التاريخي لرصد الدراسات السابقة.

أدوات البحث:

استخدمت في البحث أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات الأولية، قسمت الاستبانة إلى قسمين: القسم الاول: يشتمل علي البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث (**النوع، الدرجة العلمية، المهنة، التخصص، سنوات الخبرة بالعمل الحكومي**).والقسم الثاني يحتوي علي عبارات الفرضيات الثلاث وكل فرضية تحتوي علي(12)عبارة.

البيانات الشخصية بينت بان افراد عينة البحث تم اختيارهم بدقة، الذين لهم خبرة في المجال المحاسبي والإداري والوظيفي في الموازنات وتنفيذها، وتم عرض عبارات الاستبانة علي عدد من المختصين في مجال الموازنات مما كان له الأثر العلمي في وضع عبارات فرضيات البحث.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من كل الوحدات الحكومية بمنطقة الباحة، ونتيجة لتعدد الوظائف بالوحدات الحكومية شملت عينة البحث الأفراد بالقطاع الحكومي الذين لهم خبرة في مجال التخطيط وعمل الموازنات التخطيطية، ومن مجتمع البحث تم اختيار العينة حيث استخدمت طريقة الاختيار الطبقي للعينة وكان عددهم (50) مفردة واخذت عينة البحث من الوحدات الحكومية التالية):جامعة الباحة، الصحة، الغرفة التجارية، امارة منطقة الباحة، التعليم، الجوازات، المالية)، رجع من الاستبانات 44 استبانة بنسبة 88% وكان المفقود (6) بنسبة 12% وهي نسبة مناسبة (88%) لعمل التحليل والتوصل للنتائج والتوصيات المناسبة.

حدود البحث:

الحدود المكانية: منطقة الباحة.

الحدود الزمانية: فترة البحث.

الحدود الموضوعية: يدور البحث حول موازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية وكيفية تحقيق كفاءة الأداء المحاسبي والإداري والوظيفي.

هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من ثلاثة مباحث يشتمل المبحث الأول علي المقدمة ومنهجية البحث والدراسات السابقة، والمبحث الثاني يشتمل علي الإطار النظري لموازنة البرامج والأداء، اما المبحث الثالث فيشتمل علي تحليل عبارات الفرضيات والنتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.

ثانيا: الدراسات السابقة:

دراسة غنام (2006):

بعنوان: **"إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين"**

هدفت الدراسة إلى البحث عن أسلوب جديد من أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة، وذلك باستخدام موازنة البرامج والأداء لتحقيق الكفاءة والفاعلية للموارد المحدودة بالدولة وتمثلت مشكلة الدراسة في طرح السؤال التالي: ما هو الإطار أو النموذج المقترح لعملية إعداد موازنة البرامج والأداء في ظل المتغيرات البيئية في المجتمع الفلسطيني؟ توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج اهمها: أن هناك إمكانية نظرية وعملية لتطبيق هذا النوع من الموازنات.

دراسة المحمود: (2005):

بعنوان: **"واقع تطبيقات الموازنات التخطيطية في المؤسسات غير الهادفة للربح في الأردن"**

هدف الدراسة: التعرف على واقع تطبيقات الموازنات التخطيطية في الدوائر والمؤسسات غير الهادفة للربح بما يخدم الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات. وتقديم المقترحات بشأنها. توصلت الدراسة للعديد من النتائج اهمها: تركيز إعداد الموازنات التخطيطية في المؤسسات غير الهادفة للربح على هدف تحديد التخصيصات وأوجه الصرف بالدرجة الأولى وبالدرجة الثانية توجيه الانفاق الحكومي وبالدرجة الثالثة توجيه خفض النفقات في حين أهداف التنسيق لأنشطة الادارات وتحسين مستوى الخدمة العامة وتطويرها جاءت بعد ذلك. واهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة: اعداد الدراسات الكلفوية والمالية للأنشطة المختلفة في تلك المؤسسات بما يساعد على تحديد المعايير ويخدم عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار. ونظام لمتابعة تنفيذ الموازنات التخطيطية بشكل يحقق الربط بين الجانب المالي ومستويات تنفيذ الانشطة او البرامج المحددة.

دراسة فهمي (2004):

بعنوان: **"النظام المحاسبي لموازنة البرامج والأداء وتبويب النفقات"**.

هدف الدراسة: ضرورة التحول من النظام التقليدي في إعداد الموازنة إلى نظام موازنة البرامج والأداء. تمثلت مشكلة الدراسة في ان نظام موازنة البرامج والأداء، يركز أساسا على تحقيق الأهداف ثم على تحليل الأهداف الرئيسية إلى أهداف فرعية بالنسبة لمراكز المسئولية المختلفة داخل المؤسسة أو وحدة خدمية أو إنتاجية ثم تحليل الأهداف الفرعية إلى أنشطة ومهام ثم تحديد متطلبات تحقيق الأهداف والأنشطة والمهام، ثم البرمجة الزمنية للأنشطة والمهام، ثم تبنى العوامل المحفزة لتحقيق الأهداف وتحجيم العوامل المثبطة لها، ثم تحديد معدلات الأداء لقياس مدى التقدم استناداً لمؤشرات الكفاءة مقيسه بعلاقات المخرجات بالمدخلات. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة التحول من النظام التقليدي في إعداد الموازنة إلى نظام موازنة البرامج والأداء من اجل تحقيق اهداف الخطة القومية وحتى يكون هناك ارتباط بين الخطط والبرامج من ناحية والاعتمادات المطلوبة من ناحية اخرى مع توافر معلومات تحقق الرقابة على الأموال والعمليات.

وتوصي الدراسة بدراسة مدى إمكانية اصدار قانون الموازنة العامة للدولة في ضوء مقومات منهج البرامج والأداء على أن يتواكب ذلك مع تهيئة البيئة اللازمة لتطبيق هذا المنهج.

دراسة *Fadzilah Hj Abdullah* (1998)

بعنوان: *Budget-Related Behaviour And Performance Goals Of Cost Centre Managers In A Public Institute Of Higher Learning/In Malaysia*

الهدف من الدراسة، دراسة العلاقة بين سلوك الموازنة واهداف الأداء، وتحديد ما اذا كانت الأوجه المتعلقة بالسلوك سوف تكون مختلفة من اهداف الأداء بالنسبة لمركز التكلفة؟ توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها بان هنالك دليل ضمني إلى أن الاوجه المحددة بالنسبة لسلوك الموازنة، يستلزم من عمليات الموازنة التفاعل الداخلي لتوقع استمراره والتأثير في اهداف الأداء في مركز التكلفة.

علاقة البحث الحالي بالدراسات السابقة كالاتي:

بالنسبة لدراسة غنام تدور حول وضع اطار مقترح لموازنة البرامج والأداء، اما بالنسبة لدراسة المحمود: تحدثت عن الموازنات التخطيطية ودورها في تطوير الأداء في الوحدات غير الهادفة للربح، اما دراسة فهمي تتركز حول ضرورة التحول إلى نظام موازنة البرامج والأداء، أما Abdullah ركز علي قياس العلاقة بين سلوك الموازنة واهداف الاداء، بينما ركز البحث الحالي علي أهمية تطبيق موازنة البرامج والأداء لتحقيق كفاءة الأداء المحاسبي والإداري والوظيفي بالوحدات الحكومية.

الإطار العام لموازنة البرامج والأداء

2-1 مقدمة:

الموازنة العامة للدولة بصفة عامة: هي أداة تخطيطية للأهداف العامة للحكومة، حيث تعبر تلك الموازنة عن نهج الحكومة لتحقيق الاهداف والسياسيات التي تتطلع اليها واسلوبها في إدارة الاموال العامة.

هذا يشير إلى ان الموازنة مهما كانت مسمياتها هي أداة التخطيط الوحيدة للدولة، تستخدمها في توزيع الإيرادات علي البنود التي حددت في الموازنة، لذلك كانت تسمي تلك الموازنات بموازنة البنود.

ولقد ظهرت العديد من أنواع الموازنات في محاولة لتطوير الأداء وتنفيذ الأهداف المحددة من قبل الوحدات الحكومية، مثل موازنة البرامج وموازنة الأداء.

أن فكرة موازنة البرامج ترجع إلى الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية بمعرفة لجنة Taft " تافت" وكان ذلك في عام 1912، حيث أشار تقرير هذه اللجنة إلى أهمية تبويب " الموازنة العامة وفقاً لهدف النشاط، إلا أن هذه الفكرة لم تجد قبولاً في ذلك الوقت، ولم تنفذ جدياً إلا في سنة 1934، وذلك عندما بدأت وزارة الزراعة الأمريكية بإعداد موازنة مشروع حوض نهر تنسي على أساس البرامج والأداء، وقد تعمقه هذه الفكرة أيضاً في سنة 1949 نتيجة توصيات لجنة هوفر التي دعت إلى تبويب موازنة الولايات المتحدة على أساس البرامج والأنشطة التي تنفذها الحكومة وعلى مستوى الدول النامية كانت الفلبين من أوائل الدول التي قامت بتطبيق موازنة البرامج والأداء اعتباراً من عام 1955، المحمود:2005 :ص 12).

اما فكرة موازنة الأداء الحديث بدأت عندما قدمت الحكومة الفيدرالية الأمريكية عام 1999 طلب لإعداد موازنة تعتمد على مدخل جديد يطلق عليه مدخل موازنة الأداء الجديدة وفقًا للقانون الصادر في عام 1993 (The Government Performance and Results Act of 1993) وذلك اعتبارًا من2000 م.غنام(2006، ص47).

نتيجة لقيام موازنة البرامج علي التخطيط للبرامج دون النظر للأداء، وقيام موازنة الأداء علي التركيز علي الأداء دون النظر للبرامج، تم دمج الأداء مع البرامج في موازنة واحدة فأصبحت موازنة البرامج والأداء، فكان هذا البحث الذي يركز علي تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء المحاسبي والإداري والوظيفي في الوحدات الحكومية.

2-2 تعريف موازنة البرامج والأداء:

عرفت موازنة البرامج والأداء بعدة تعريفات منها:

تعريف لجنة التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة كما يلي: " هي مجموعة الأساليب التي بواسطتها تمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة، ومقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، المبالغ، ساعات العمل والمواد، أن هذا النظام يزود من يستخدمه بمعلومات لا يمكن له الحصول عليها من خلال طرق الموازنة التقليدية، إذ يساعد في الحصول على نتائج أساسية ويهيئ قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات، المحمود(2005:ص 13).

كما عرفت موازنة البرامج والأداء ايضا بأنها مجموعة الأسس العلمية والفنية التي يعتمد عليها في إعداد الموازنة العامة ومتابعة تنفيذها، فالموازنة ما هي إلا خطة عمل توضح الأهداف المحددة للوحدات الإدارية التي يتكون منها الجهاز الحكومي في شكل برامج ومشروعات محددة (فهمي: 2004:ص 4).

كما عرفت ايضا بأنها: وسيلة لتبويب بيانات الموازنة العامة للدولة للتركيز على البرامج الحكومية وليس علي ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات، أي انها تعمل علي ابراز وظيفة جديدة للدولة وهي وظيفة الرقابة الإدارية بدلا من التركيز علي وظيفة الرقابة المالية التقليدية أي انها ادة في خدمة الإدارة الحكومية (كامل: د. ن، ص 250).

كما عُرفت ايضا: "بانها مجموعة من الأهداف المقررة علي اجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحققها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعا للبرامج والانشطة والجهود اللازمة لهذا التحقيق مع تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، وتحديد معايير الانجاز وقياس الكفاءة" (EBSCO: 2002).

يلاحظ أن التعاريف أعلاه، اتفقت علي أن موازنة البرامج والأداء تعمل علي تقسيم اهداف الخطة العامة للدولة إلى برامج وانشطة محددة يتم تنفيذها بخطة مبرمجة بزمن محدد وبتكاليف محددة، وبمسؤولين محددين لمتابعة البرنامج أو النشاط، علي أن يتم قياس الأداء في ذلك البرنامج او النشاط في نهاية المدة المبرمجة.

وتتفق الباحثة مع التعريف الاخير لأنه ركز علي أن تنفيذ البرامج والأنشطة تصاحبه تحديد معاير وقياس الإنجاز والكفاءة.

كما ذكر احد الكتاب بان تحقيق الكفاءة في العمل الحكومي وخاصة في المجال المحاسبي والإداري يجب ان تركز الدولة علي المحددات التالية:

1- تحديد الأهداف من العمل الحكومي وتقسيمها على مجموعة من الوزارات والوحدات الإدارية الأخرى التي تشارك في تنفيذ أحد هذه الأهداف أو أكثر أو جزء منها، وتقسيم هذه الأهداف في كل وحدة إدارية حكومية إلى مجموعة من البرامج وتحديد الأنشطة اللازمة لتنفيذها.

2-تعديل النظام المحاسبي كأحد أدوات الإدارة المالية العامة ليشمل استخدام محاسبة التكاليف.

3-تحديد وسائل قياس الأداء، بتحديد أدوات هذا القياس مثل النسب المئوية ومعدلات الأداء ..الخ، لقياس معدلات التنفيذ والأداء بالنسبة لكل برنامج وتقسيماته في كل وحد ة إدارية حكومية. المحمود(2005:ص 13). ويتضح من ذلك ان موازنة البرامج والأداء تتضمن شقين:

1-البرامج: أي تركيز الاهتمام علي البرامج وذلك عن طريق:
أ -تبويب الاعتمادات بالموازنة وفقاً للوظائف الأساسية للجهاز الإداري للحكومة كالتعليم والصحة والأمن والعدالة.
ب -تحديد البرامج التي تدرج تحت كل وظيفة أساسية: فتنقسم وظيفة الخدمات التعليمية مثلاً إلى برامج للتعليم الابتدائي، والثانوي، والفني والجامعي.

2- الأداء :أي تركيز الاهتمام على ما يتم.
بذلك يمكن تحديد الأنشطة والمشروعات التي يتكون منها كل برنامج على حدة ومن ثم يمكن إعداد التقارير المالية طبقاً لهذا التبويب متضمنة التكاليف الفعلية والتقديرية(فهمي:2004).

2-3-متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء:
- اتباع اساس الاستحقاق، إذ أن حساب تكلفة الوحدة يتطلب أخذ جميع التكاليف في الحسبان واجراء التسويات الجردية اللازمة.
- تحضير الموازنة في صورة برامج وانشطة وتكاليف تنفيذها حتي يمكن مقابلة الخدمات المؤداة بالمبالغ والتي تمثل تكاليف موزعة علي ابواب الموازنة.
- تحديد معدلات الأداء لكافة الانشطة واستخدام مؤشرات احصائية واضحة.
- عمل برامج تدريبية مخصصة لأعضاء لجان إعداد الموازنة العامة للدولة بمشاركة المراجعين الماليين بالجهات في تلك البرامج، المحمود(2005:ص 15).

2-4- مزايا موازنة البرامج والأداء:
- تعتمد علي تبويب النفقات إلى برامج والبرامج لمشروعات والمشروعات إلى انشطة وتحديد الوحدات الإدارية الحكومية.
- المفاضلة بين برامج الموازنة تعتمد علي اساسين رئيسين هما تكلفة البرنامج والعوائد التي سوف تتحقق من تنفيذه، ومن ثم أن استخدام اسلوب التكلفة /العائد يتيح المجال لمعرفة معدل التكاليف في ضوء أهداف البرامج المخططة والمحددة ومن ثم الحكم علي كفاية هذه البرامج المحمود(2005:ص254).
- تزيد مسؤولية الإدارة ورقابتها المحاسبية. كما ذكر احد الكتاب((EBSCO 2002 بأن موازنة البرامج والأداء يتم التركيز فيها علي المقابل الذي يعود من الإنفاق أي يسلط فيه الضوء علي العمل الذي يتم أداؤه أو الخدمة التي انجزت وهذا كله وفقا لمعايير مالية وكمية محددة لقياس الأداء الوظيفي بما يعرف بمحاسبة الإنجاز بالوحدات الحكومية..
- إيجاد نظام محاسبي علي درجة عالية من الكفاءة لتسجيل البيانات المالية وحصر تكاليف الحكومة كافة وإعداد التقارير الموثوق فيها.
- توفر أداة فاعلة لدي السطلة التشريعية في تقييم أداء الحكومة.
- تساعد في توزيع الامكانيات المالية لدي الدولة بتكلفة اقل من الموازنة التقليدية.
- ربط النتائج المتوقعة برسالة وأهداف الجهة الحكومية.
- المساعدة علي تقوية وتعزيز مبادئ الإدارة المالية في القطاع الحكومي وبالتالي تطوير كيفية توزيع الموارد المالية المتاحة وإدارتها وتحسين اداء الخدمات الحكومية المقدمة، مثل مبدأ التوجيه والتنفيذ.
- التركيز علي اعادة توزيع الاولويات أكثر من الزيادة في الانفاق الحكومي.

- معرفة مراحل البرنامج أو النشاط وما تم من مراحل بدقة، مما يمنع تكرار الصرف علي البرنامج مرة أخري.
- أن استخدام نظام موازنة البرامج والأداء يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة والفاعلية للبرامج والأنشطة، وتساهم في دعم آليات الرقابة والمسؤولية على الانحرافات وتقييم النتائج والآثار والوقوف على مدى الاستجابة للبرامج المخططة وتحقيق ما هو مستهدف منها.غنام(2006م).

و في رأي الباحثة ان تطبيق موازنة البرامج والأداء يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في العمل في الوحدات الحكومية في المجال المحاسبي والإداري والوظيفي، وخاصة أن هنالك جهود عالمية ومحلية لتطوير العمل في الوحدات الحكومية، في مجالات المحاسبة والإدارة والهيكل الوظيفي، وخاصة وأن هذه المجالات الثلاثة تعتمد علي بعضها البعض في أداء الموازنات وتحقيق الاهداف الحكومية، فتطوير مجال دون الاخر قد لا يقدم شيئا بل يعوق عمليات الاصلاح في ذلك المجال، لهذا يسعي هذا البحث إلى رؤية مدي تحقيق الكفاءة في المجالات الثلاثة.

2-4-تعريف الوحدة الحكومية:

"governmental unit" in the broadest sense... "Department, agency or instrumentality" does not include entities that owe their existence to state action, such as the granting of a charter or license, but that have no other connection with a state or local government or the federal government. The relationship must be an active one in which the department, agency or instrumentality is actually carrying out some government function.(American Bankruptcy: http//images.jw.com)

وهذا التعريف يعني بان الوحدة في المعني العام تعني قسم أو وكالة أو آلية ولا يقصد بها الوحدات التي توجد لأغراض خاصة مثل الوحدات التي تقوم بالمنح أو التصدق أو الترخيص ولا يعني أن لها ارتباط أو اتصال بالوحدات الحكومية، العلاقة بالوحدة الحكومية يقصد بها القيام بوظيفة من وظائف الحكومة.

أي يشير هذا التعريف إلى ان الوحدة الحكومية لا تكون تابعه للوحدات الحكومية محلية أو فدرالية بل هي الوحدة الحكومية التي تقوم بالوظيفة الحكومية سواء كانت قسم أو وكالة.

2-5-الكفاءة:

تعريف الكفاءة في اللغة: أهليّة للقيام بعمل وحسن تصرُّف فيه؛ قدرة وحسن تصريف. (قاموس المعاني).

- **تعريف الكفاءة في الاصطلاح:**

أداء الأعمال بطريقة صحيحة.**To Do Things Right** وتشير الكفاءة إلى العلاقة بين الموارد والنتائج. وترتبط بمسألة ما هو مقدار المدخلات من المواد الخـام والأموال والناس اللازمة لتحقيق مستوى معين من المخرجات أو الهدف المنشود. وتعني الكفاءة تحقيق أعـلى منفعة مقابل التكاليف ,و أن تكون المنظمة كفؤة يعني أن تحصل على أعلى ما يمكن من الهدف الذي تسعى إليه. الإنتاجية **Productivity**لقياس الكفاءة ,وتعرف الإنتاجية بأنها "نسبة المخرجات / الناتج إلى المدخلات) كردى: 2010م).

اما الأداء كما ذكر (التويجري: د. ن، ص1) يعتبر الأداء المؤسسي هو المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية وهو يشتمل على الأبعاد التالية:

- أداء الأفراد في وحدتهم التنظيمية.
- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمنظمة.
- أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2-6- متطلبات تحقيق كفاءة الأداء في الوحدات الحكومية:

اولا: متطلبات تحقيق كفاءة الأداء المحاسبي في الوحدات الحكومية:

تطبيق اسس ومعايير المحاسبة المالية مثل:

1- اساس الاستحقاق: حيث يظهر الأساس النقدي التكلفة الحقيقية للبرامج والأعمال المنفذة بصورة منخفضة فليس لديه القدرة على إظهار التكلفة الحقيقية للبرامج والأعمال المنفذة بصورة واقعية، وبالتالي فإن أساس الاستحقاق سيكون أكثر فعالية من الأساس النقدي لأغراض إعداد تقديرات الموازنة وضبط الأداء المالي حيث يؤدي إلى زيادة الكفاءة في ضبط عملية تحصيل الإيرادات والمصروفات، حيث سيتم الربط بين الإنفاق الفعلي للبرنامج مع وحدات الإنتاج لكل برنامج، سواء تم الدفع أم لا، الأمر الذي ينعكس على زيادة كفاءة تحصيل الإيرادات، (غنام:2006 ، ص168). وايضا يعمل علي تخصيص المصروفات غير المباشرة.

2- معيار اهلاك الاصول الثابتة بما يحقق العدالة في ضبط الاصول الثابتة بالوحدات الحكومية ومنع الهدر في الاصول الثابتة للوحدات الحكومية.

3-مسك الدفاتر بصورة منتظمة مما ينعكس علي ضبط المستندات والتنبؤ بالموازنات المستقبلية وتحديد الاهداف العامة لموازنة الدولة، وهذا يؤدي إلى كفاءة النظام المحاسبي بالوحدات الحكومية.

ثانيا: متطلبات تحقيق الكفاءة في النظام الإداري في الوحدات الحكومية:

أن عدم كفاية التنظيم الإداري الحالي بالوحدات الحكومية، مما يؤدي إلى عدم استمرارية تنسيق العمل ويؤدي إلى اختلاط السلطة والمسؤولية لدى إعداد تقديرات الموازنة المقترحة (موازنة البرامج والأداء)، مما يستوجب إعادة النظر في الهياكل التنظيمية الإدارية وتحديد المسؤوليات والواجبات بشكل أكثر تحديدًا غنام(2006، ص169).

لذلك تري الباحثة ان متطلبات تحقيق كفاءة العمل الاداري لتطبيق موازنة البرامج والأداء تتمثل في تطبيق:

1. **مبادئ الإدارة مثل التوجيه والتنفيذ والرقابة:** لان عملية التوجيه المستمرة لتحقيق أهداف برامج الموازنة تساعد علي تنفيذ تلك البرامج بطريقة اكثر جدية وتؤدي إلى رؤية الانحرافات اثناء المتابعة، نتيجة تطبيق التنفيذ والرقابة، مما ينعكس علي اداء تلك البرامج بصورة أكثر كفاءة.
2. **مبدأ محاسبة المسؤولية:** أن وجود نظام محاسبة المسؤولية في الوحدة الحكومية يساعد بشكل موضوعي على تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء لمعالجة الانحرافات غير الملائمة التي تحدث في كل مركز من مراكز المسؤولية. أن تقارير الأداء التي تعد لكل مركز مسؤولية تمكن الإدارة من التعرف على كفاءة إدارة مركز المسؤولية في استخدام طرق الإنتاج ذات الكفاءة العالية والقدرة على تخفيض التكاليف وبالتالي تحقيق عائد مناسب للشركة، لان نظام محاسبة المسؤولية عبارة عن: اسلوب رقابي محاسبي لخدمة الإدارة في تقيم اداء المسؤولية في المستويات الإدارية من حيث مدى التزامها بالتكليف والأهداف من خلال التقارير(جابر: 2013، ص84) وأن تقسيم الموازنة إلى برامج ومشاريع يسهل معه تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بالوحدة الحكومية.

3-وضع الخطط المستقبلية والاستراتيجية: سواء قصير الأجل أو طويل الأجل تمتد لأكثر من فترة زمنية قادمة.
4-عمل نظام للتغذية الراجعة لكل العمل الإداري بالوحدات الحكومية.

ثالثا: متطلبات تحقيق كفاءة الأداء الوظيفي في الوحدات الحكومية:
1-تخصيص العمل الإداري بين الوظائف مما يسهل معه تحليل الانحرافات، مما يعزز روح المنافسة بين الوظائف المختلفة في الوحدات الحكومية.
2-قياس انتاجية الوحدة الحكومية خلال فترات معينة، لرؤية مدي تحقيق الأهداف الوظيفية وكفاءة النظام الوظيفي بالوحدات الحكومية.
3-تطوير الكوادر البشرية لتحقيق كفاءة الأداء الوظيفي بما يحقق تطبيق موازنة البرامج والأداء، ويؤدي ايضا إلى ترتيب الهيكل الوظيفي.

تحليل عبارات فرضيات البحث
اولا: نبذة عن منطقة الباحة:
منطقة الباحة هي إحدى المناطق الإدارية الثلاث عشرة التي تتكون منها المملكة العربية السعودية , تقع في الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية ,على سلسلة جبال السراة، تحتل منطقة الباحة أهمية كبيرة على الخارطة السياحية في السعودية, فهي تعتبر في منتصف الطريق ما بين مدينة الطائف ومدينة أبها السياحيتين، تأسست كمنطقة إدارية في شهر ذي الحجة عام 1383 هـ وعاصمتها الإدارية مدينة الباحة وإليها تُنسب المنطقة ويتركز بها الثقل الإداري والتجاري وبها توجد إمارة المنطقة وتتجمع فيها الدوائر الحكومية والمراكز التجارية الكبرى إضافة إلى أن بها أسواقا شعبية كثيرة منها: (سوق الخميس سوق السبت سوق الاثنين) وتعتبر من أفضل مناطق المملكة في مجال السياحة جنوب المملكة.
تقع منطقة الباحة بين خطي طول 42/41 وخطي عرض 20/19 وتمثل موقعا وسطاً بين مناطق سياحية ويحدها من الشمال والغرب منطقة مكة المكرمة ومن الجنوب والشرق منطقة عسير، مساحتها ككل هي 10362 كم2.
منطقة الباحة من مصائف المملكة الجميلة التي يرتادها المصطافون من داخل وخارج المملكة ودول مجلس التعاون، نظراً لجمال الطبيعة فيها ووجود الشواهد التاريخية والآثار مثل القلاع والحصون والقرى القديمة وملايين المدرجات الزراعية القديمة التي تعود لآلاف السنين خلاف الأودية والأنهار التي تصب شلالاتها في أعلى القمم.
يعتبر مناخ منطقة الباحة ضمن نطاق الإقليم الجاف الا أن المناخ معتدل البرودة شتاء، عليل جميل في بقية فصول السنة، ويكثر الضباب في بعض مناطقها مثل الظفير والمندق وشارع العقبة.
تشتهر منطقة الباحة بالزراعة وهي منطقة زراعية هامة وتشتهر بزراعة الفواكه الصيفية، وتشتهر ايضا بكثرة المعالم الأثرية مثل: قرية ذي عين الأثرية، وادي البسوس، طريق الفيل، وبها عدد من المتاحف منها: متحف الباحة الاقليمي، متحف قرية ذي عين، المتحف الشعبي، متحف الشيخ محمد بن مصبح.
كما أن المنطقة مليئة بالغابات ويوجد بها أكثر من 90 غابة منها: غابة رغدان، غابات برحرح، غابة خيرة ومن اشهر الطيور الموجودة بمنطقة الباحة طير الهدهد الشهير المذكور في القرآن في قصة سيدنا سليمان.
لكل ذلك فهي تحتاج إلى إعداد خطة لعمل العديد من البرامج والأنشطة لجعلها أكثر جذبا للسياحة بالمنطقة الجنوبية، وانسب موازنة تستخدم لتطبيق البرامج بمنطقة الباحة هي موازنة البرامج والأداء.

اولا: تحليل البيانات الشخصية.

جدول (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	40	90,9
انثي	4	9,1
المجموع	44	100%

يلاحظ من جدول (1) ان نسبة الذكور تمثل 90.9 % ونسبة الاناث تمثل 9.1 %، ويدل هذا أن الوحدات الحكومية تركز علي توظيف الذكور.

جدول (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
دبلوم	14	31.8
بكالوريوس	9	20.5
ماجستير	2	4.5
دكتوراه	19	43.2
Total	44	100.0

يلاحظ من جدول (2) ان نسبة حملة الدكتوراه تمثل 43.2% ونسبة حملة الدبلوم تمثل 31.8 % ونسبة حملة البكالوريوس تمثل 20.5 % ونسبة حملة الماجستير تمثل 4.5 % وهذا يعني ان الإجابات لعبارات الفرضيات وردت من فئة مؤهلة تأهيل عالي ولهم المام بموضوع البحث.

جدول (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة
مدير عام	2	4.5
مدير إداري	7	15.9
رئيس قسم	12	27.3
مدير إدارة التخطيط	1	2.3
أخرى	21	47.7
المجموع	44	100.0

يلاحظ من جدول (3) ان نسبة الوظائف الأخرى تمثل 47.7 % من افراد عينة البحث، مثل محاسب أو اداري بينما نسبة وظيفة رئيس قسم تمثل 27.3%، بينما نسبة وظيفة مدير اداري تمثل 15.9 %، بينما نسبة وظيفة مدير عام تمثل 4.5 %، بينما نسبة وظيفة مدير إدارة التخطيط تمثل 2.3 % من افراد عينة البحث، وهذا يدل علي ان اجابات عينة البحث كانت من التنفيذيين والإداريين بالوحدات الحكومية مما كان له الاثر العلمي علي الاجابات.

جدول (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	12	27.3
اقتصاد	4	9.1
إدارة	18	40.9
أخرى	10	22.7
المجموع	44	100.0

يلاحظ من جدول(4) ان نسبة تخصص إدارة تمثل 40.9 % من افراد عينة البحث، ونسبة تخصص محاسبة تمثل 27.3 % ونسبة تخصص اخري تمثل 22.7 % ونسبة تخصص اقتصاد تمثل 9.1 %، ويلاحظ ان معظم افراد عينة البحث من تخصص إدارة ومحاسبة.

جدول (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	2	4.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	6	13.6
من 10 إلى أقل من 15 سنة	16	36.4
من 15 إلى أقل من 20 سنة	8	18.2
من 20 سنة فأكثر	12	27.3
المجموع	44	100.0

يلاحظ من جدول (5) ان نسبة الذين خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة تمثل 36.4 % ونسبة الذين خبرتهم من 20 سنة فأكثر تمثل 27.3 %، ونسبة الذين خبرتهم من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة تمثل 18.2% ونسبة الذين خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10سنوات تمثل 13.6% ونسبة الذين خبرتهم اقل من 5سنوات تمثل 4.5%، وهذا يدل علي ان اجابات افراد عينة البحث كان لها مدلولها العلمي.

ثانيا: تحليل عبارات فرضيات البحث:

1- تحليل عبارات الفرضية الأولي:

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الأولي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة مسك الدفاتر المحاسبية بالوحدات الحكومية.	1.93	.661
2	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تطبيق معايير المحاسبة المالية بالوحدات الحكومية	1.80	.795
3	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة ترشيد النفقات بالوحدة الحكومية	1.84	.766
4	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تخصيص الإيرادات الحكومية وفق البرامج والانشطة	1.84	.888
5	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية في اعداد الموازنة بالوحدات الحكومية	1.75	.751
6	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة التنبؤ بالموازنة المستقبلية بالوحدات الحكومية	1.93	.846
7	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تنفيذ البنود ذات الأولوية بالوحدات الحكومية	1.84	.680
8	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تشغيل نظام المعلومات بالوحدات الحكومية.	1.86	.688
9	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة ضبط المستندات الحكومية.	1.95	.861
10	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تخصيص المصروفات غير المباشرة بالوحدات الحكومية	2.02	.952
11	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تحديد الأهداف العامة للموازنة بالوحدات الحكومية	1.82	.756
12	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة اهلاك الاصول الثابتة وفق الاسس المحاسبية بالوحدات الحكومية	2.30	1.133

يلاحظ من جدول (6) اعلاه أن المتوسط الحسابي تراوح بين 1.75 و2.3 وانحراف معياري بين.661و 1.13 بمستوي دلالة اقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الأولي التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق موازنة البرامج والأداء وكفاءة الأداء المحاسبي بالوحدات الحكومية.

2-تحليل عبارات الفرضية الثانية:

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة الإجراءات الإدارية بالوحدات الحكومية.	1.89	.618
2	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تطبيق مبدأ الرقابة بالوحدات الحكومية	1.93	.728
3	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة مبدأ التوجيه والتنفيذ بالوحدات الحكومية.	1.80	.701
4	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة المعلومات التي تستخدم في التغذية الراجعة لوضع الموازنة بالوحدات الحكومية	1.86	.765
5	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل الإداري بالوحدات الحكومية	1.73	.694
6	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية في الأقسام الإدارية بالوحدات الحكومية.	1.86	.702
7	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تخصيص العمل الإداري بالوحدات الحكومية.	1.98	.849
8	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة الإدارة بالأهداف بالوحدات الحكومية.	1.91	802.
9	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة ضبط الصرف بالمستندات الحكومية	1.91	.858
10	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة الصرف من الإيرادات بالوحدات الحكومية.	2.00	.863
11	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تطبيق القوانين واللوائح الحكومية بعدالة.	2.02	851.
12	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة انتاجية الوحدة الحكومية	1.91	.709

يلاحظ من الجدول (7) اعلاه أن المتوسط الحسابي تراوح بين 1.73 و2.02 وانحراف معياري تراوح بين.618و.863بمستوي دلالة اقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الثانية التي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق موازنة البرامج والأداء وكفاءة الأداء الإداري بالوحدات الحكومية.

3- تحليل عبارات الفرضية الثالثة:

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات الفرضية الثالثة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة التبويب الوظيفي بالوحدات الحكومية.	2.11	.868
2	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تبويب النفقات والإيرادات	2.11	.813

	علي عدة مستويات (وظيفي / اقتصادي/حسب بنود الانفاق) بالوحدات الحكومية.		
3	البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة قياس الإداء الوظيفي وربطه بمعدلات ومعايير الانجاز بالوحدات الحكومية.	1.86	.734
4	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في تحليل الانحرافات واستخدامها كوسيلة لتقويم الاداء الوظيفي بالوحدات الحكومية	1.93	.789
5	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق الكفاءة في وضع الخطط في شكل برامج وظيفية قصيرة وطويلة الاجل بالوحدات الحكومية	2.05	.861
6	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة ترتيب الهيكل الوظيفي بالوحدات الحكومية.	2.07	.873
7	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تخصص العمل الوظيفي بالوحدات الحكومية.	2.09	.772
8	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة النظام الوظيفي بالوحدات الحكومية.	2.11	.841
9	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تسلسل الإجراءات حسب التدرج الوظيفي بالوحدات الحكومية.	2.09	.858
10	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تطوير الكوادر البشرية بالوحدات الحكومية.	1.89	.841
11	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة تحقيق الأهداف الوظيفية بالوحدات الحكومية.	1.93	.846
12	تطبيق موازنة البرامج الأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة المنافسة بين الوحدات الوظيفية بالوحدات الحكومية.	2.05	.888

يلاحظ من جدول (8) ان المتوسط الحسابي تراوح بين 1.86 و2.11 والانحراف المعياري تراوح بين.743 و.888بمستوي معنوية اقل من 0.05 مما يدل على قبول الفرضية الثالثة التي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق موازنة البرامج والأداء وكفاءة الأداء الوظيفي بالوحدات الحكومية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

بناء على ما تم بيانه من تحليل لبيانات البحث واختبار الفرضيات فانه يمكن تلخص النتائج الهامة التي توصل لها البحث فيما يلي:

اولا: بالنسبة لتحقيق كفاءة الأداء المحاسبي:

ان تطبيق موازنة البرامج والأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة:

1-تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية في إعداد الموازنة بالوحدات الحكومية.
2- تطبيق معايير المحاسبة المالية بالوحدات الحكومية.
3- تحديد الأهداف العامة للموازنة.
4- تخصيص الإيرادات الحكومية وفق البرامج والانشطة.
5- ترشيد النفقات بالوحدات الحكومية.
6- تنفيذ البنود ذات الأولوية بالوحدات الحكومية.
7- تشغيل نظام المعلومات بالوحدات الحكومية.
8- مسك الدفاتر بالوحدات الحكومية.
9- التنبؤ بالميزانية المستقبلية بالوحدات الحكومية.
10-ضبط المستندات الحكومية.
11- تخصيص المصروفات غير المباشرة بالوحدات الحكومية.
12- إهلاك الأصول الثابتة وفق الأسس المحاسبية بالوحدات الحكومية.

ثانيا: اما بالنسبة لكفاءة الأداء الإداري يلاحظ أن تطبيق موازنة البرامج والأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة:

1-وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل الإداري بالوحدات الحكومية.
2- تطبيق مبدأ التوجيه والتنفيذ بالوحدات الحكومية.
3- تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية في الأقسام الإدارية بالوحدات الحكومية.
4- المعلومات التي تستخدم في التغذية الراجعة لوضع الموازنة بالوحدات الحكومية.
5- الإجراءات الإدارية بالوحدات الحكومية.
6- تحقيق الإدارة بالأهداف بالوحدات الحكومية.
7- ضبط الصرف بالمستندات الحكومية.
8- إنتاجية الوحدات الحكومية.
9- تطبيق مبدأ الرقابة بالوحدات الحكومية.
10- تخصص العمل الإداري بالوحدات الحكومية.
11- الصرف من الإيرادات لبرامج الموازنة بالوحدات الحكومية.
12- تطبيق القوانين واللوائح الحكومية بعدالة.

ثالثا: بالنسبة للأداء الوظيفي بالوحدات الحكومية:

أن تطبيق موازنة البرامج والأداء يؤدي إلى تحقيق كفاءة:

1-قياس الأداء الوظيفي وربطه بمعدلات ومعايير الانجاز بالوحدات الحكومية.
2-الكوادر البشرية بالوحدات الحكومية.
3- في تحليل الانحرافات واستخدامها كوسيلة لتقويم الأداء الوظيفي بالوحدات الحكومية.
4- تحقيق الأهداف الوظيفية بالوحدات الحكومية.
5- في وضع الخطط في شكل برامج وظيفية قصيرة وطويلة الأجل بالوحدات الحكومية.
6- المنافسة بين الوحدات الوظيفية بالوحدات الحكومية.
7- ترتيب الهيكل والوظيفي بالوحدات الحكومية.
8- تخصص العمل الوظيفي بالوحدات الحكومية.
9- تسلسل الإجراءات حسب التدرج الوظيفي بالوحدات الحكومية.
10- النظام الوظيفي بالوحدات الحكومية.
11 التبويب الوظيفي بالوحدات الحكومية.
12 تبويب النفقات والإيرادات علي عدة مستويات(وظيفي/اقتصادي/حسب بنود الأنفاق) بالوحدات الحكومية.

التوصيات:

1-لابد من ان تكون لدي الإدارة العليا في الوحدات الحكومية الثقة التامة بان موازنة البرامج والأداء تؤدي الدور المطلوب منها في تحقيق أهداف الوحدة الحكومية أفضل من موازنة البنود.
2-تأهيل الكوادر البشرية تأهيلا عاليا في تطبيق موازنة البرامج والأداء.
3-عمل العديد من الدراسات في موازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية.

المراجع:

المحمود، د. عبدالمنعم صالح مصطفى2005)): واقع تطبيقات الموازنات التخطيطية في المؤسسات غير الهادفة للربح في الأردن، جامعة فيلادفيا /الاردن، كلية العلوم الإدارية والمالية المؤتمر العلمي الرابع تحت شعار الريادة والابداع، في الفترة، 15-2005/3/16.

التويجري: محمد بن إبراهيم (د.ن) معايير الكفاءة وتحسين الأداء في القطاع العام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

جبار جاسم الربيعي، ندى عبد المطلب، (2005) دور نظام محاسبة المسؤولية في قياس كفاءة المستويات الادارية المختلفة، معهد الإدارة التقني.

جابر، صباح هاشم(2013): "محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الأداء في معاهد هيئة التعليم التقني" مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، العدد 1، 2013م.

غنام، فريد أحمد عبد الحافظ:(2006)**طار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين**" غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.

قاموس المعاني، عربي عربي.
http://www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang_name

فهمي، د. ليلى عبد الحميد، (2004)" النظام المحاسبي لموازنة البرامج والأداء وتبويب النفقات، ملتقي موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق – الجمهورية العربية السورية27 -25 يوليو (تموز) 2004كلية التجارة – بنات، جامعة الأزهر جمهورية مصر العربية.

كامل، د. صلاح محمد محمود، (د.ن)موازنة البرامج والأداء كأداة لتقييم الأداء الحكومي،

كردى، أحمد السيد(2010م)، موقع الإسلام والتنمية
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/194069

Fadzilah Hj Abdullah, *(1998) Budget-Related Behaviour And Performance Goals Of Cost Centre Managers In A Public Institute Of Higher Learning/In Malaysia /JJ^ A project submitted in partial fulfilment of the requirements of Curtin University of Technolog for the degree of Master of Accounting.*

American Bankruptcy institute, "Affairs of state Defining the governmental Unit,Journal, issues and information for the in insolvency professional, http://images.jw.com.

wwww.ebsco.com، Copyright ©(2002) EBSCO Publishing.

****

أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 103-120

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي

خالد عبد العزيز حسن محمد*

الملخص: تناولت الدراسة تطور مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في النظريات الاقتصادية كواحدة من السياسات الاقتصادية التي تعمل علي إعادة هيكلة الاقتصاديات الضعيفة و ارتباطها ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، كذلك تشير الدراسة إلي الظروف الاقتصادية التي تطبق فيها هذه السياسة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة في الدول النامية و الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق هذه السياسة. وتناولت الدراسة إجراءات وأدوات سياسة التحرير الاقتصادي لإ عادة هيكلة الاقتصاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها، وتأتي أهمية هذه الدراسة لتناولها أحد أهم جوانب برامج الإصلاح الاقتصادي وهي التحرير والتحول إلي اقتصاد السوق وإفرازات هذا التحول علي الاقتصاد والمجتمع وكيفية معالجة الآثار المترتبة علي تطبيق مفهوم الاقتصاد الحر. وتمثلت مشكلة الدراسة في ما هو مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي؟ وكيف تطور عبر الزمن؟ وماهية أهم السياسات والبرامج المرتبطة بهذه السياسة ؟وكيف تطبق وفي أي ظروف اقتصادية معينة يمكن تطبيقها. وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي في وصف الظاهرة وتعريفها والمنهج التاريخي لمعرفة تطور الظاهرة. وقد توصل الباحث إلي أن تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي تؤدي إلي انتشار الفقر بين شرائح المجتمع وزيادة نسبة العاطلين عن العمل نسبه إلي تنفيذ سياسة الخصخصة و إلي تكريس مفهوم التبعية إلي الخارج وحلول رأس المال الأجنبي محل رأس المال الوطني. ويجب علي الدول وضع عدد من السياسات لمواجه اثار تطبيق هذه السياسة، منها إفساح المجال للقطاع الخاص وتكتفي الدولة بدور المراقب والموجه للاقتصاد مع التأكيد علي دورها في الإنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والدفاع والأمن والذي يشكل القاعدة الأساسية للنشاط الاقتصادي ومحركا للقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: سياسة التحرير الاقتصادي، التثبيت الهيكلي ,الدول النامية، الفقر.

Economic and Social Effects for the Policy of Economic Freedom

Khalid A. Mohammed

The study examined the evolution of the concept of economic freedom in the economic theories as one of the economic policies that works to restructure weak economies, and how it relates to programs of stabilization and structural adjustment, adopted by the IMF and the World Bank. It also points to the economic circumstances in which this policy is applied in the context of economic reform programs, especially for developing countries and goals that can be achieved through the application of this policy. It examined the procedures and tools used by the policy of economic freedom to restructure the economy, and the arising social and economic impacts. It covered one of the most important aspects of economic reform programs and that's its freedom and transformation to a free market economy and the discharge of this on the economy and society, and how to address the implications of applying the concept of a free economy. The study represented a problem in what is the concept of economic freedom policy and how it has evolved over time and what are the most important policies and programs associated with this policy and how it applies in any particular economic conditions. The researcher followed in this study, the descriptive approach to describe the phenomenon and its definition and historical approach to see the evolution of it. He found that the application of economic freedom policy leads to the widespread poverty among segments of society and increase the proportion of the unemployed attributed to the implementation of the privatization policy, and to devote the notion of dependency and replacement of foreign capital instead of national capital. States must pursue the policies to face the effects of the application of this policy, which allow the private sector to play its role. State should only be an observer and director for economy, emphasizing on spending money on health, education, defense and security areas, which is the basis for the economic activity of the private sector.

Keywords: economic freedom, stabilization and structural, developing countries, poverty.

* أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، khald_aziz32@yahoo.com

مقدمة:
تعتبر سياسة تحرير الاقتصاد واحدة من السياسات الاقتصادية الكلية والتي تستهدف إصلاح الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق وتقليص الدور الحكومي في الاقتصاد، وهي امتداد للبرامج التي يقرها ويتبناها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجاه اقتصاديات الدول النامية بهدف إجراء إصلاحات علي اقتصادها. وتحسين أداء النشاط الاقتصادي إلا أنها في نفس الوقت قد تفرز أثاراً غير مرغوب فيها.
وقد كان لتطبيق هذه السياسة علي الدول النامية أثار اقتصادية واجتماعية علي هذه الدول وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي ومدي ارتباطها ببرامج مؤسسات التمويل الدولية والتي تفرضها مقابل تقديم المعونات والقروض لهذه الدول النامية ومدي استجابة اقتصادات الدول النامية لهذه البرامج ومعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق هذه البرامج علي الدول النامية وإمكانية تخفيض الآثار السلبية.

الهدف من الدراسة:
تكمن أهداف هذه الدراسة في التعرف علي مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في الأنظمة الاقتصادية وتطوره عبر التاريخ الاقتصادي ومدي ملاءمته للتطبيق علي اقتصاديات الدول النامية والتعرف علي الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة ومعرفة ماهية إجراءات هذه السياسة ودورها في تحسين اقتصاديات الدول النامية.

أهمية الدراسة:
وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول أحد أهم جوانب برامج الإصلاح الاقتصادي وهي التحرير والتحول إلي اقتصاد السوق الحر وإفرازات هذا التحول علي الاقتصاد والمجتمع وكيفية معالجة الآثار المترتبة علي تطبيق مفهوم الاقتصاد الحر في الدول النامية.

مشكلة الدراسة:
تتبع مشكلة الدراسة في مقدار المنافع والأعباء المترتبة علي تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي علي الدول النامية سواء كانت إيجابية أو سلبية وتمثلت مشكلة الدراسة في ما مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي وكيف تطور عبر الزمن وماهي أهم السياسات والبرامج المرتبطة بهذه السياسة وكيف تطبق وفي أي ظروف اقتصادية معينة يمكن تطبيقها وماهية الآثار الناتجة عن تطبيقها.

فرضية الدراسة:
تنطلق هذه الدراسة من فرضيه أن هناك علاقة قوية بين معدل النمو الاقتصادي للدول النامية وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وأن هناك ارتباطاً بين برامج مؤسسات التمويل وسياسة التحرير الاقتصادي و إن توفر البيئة الاقتصادية والقانونية والمالية تعتبر شرطا ضروريا لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

منهجية الدراسة:
اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي في وصف الظاهرة موضوع النقاش وتعريفها والمنهج التاريخي لمعرفة تطور الظاهرة.

نشأة سياسة التحرير الاقتصادي:
التحرير الاقتصادي نشأ كنتاج طبيعي لتطور الفكر الليبرالي الذي تمتد جذوره الاقتصادية والدينية والسياسية إلى نهاية العصور الوسطى المظلمة في أوربا، ففي القرن الخامس عشر بدأ

النظام الإقطاعي " نظام المزارع المُستأجر" التابع اقتصادياً وسياسياً للإقطاعي صاحب الأرض، ليسود نظام للتعاقد بين المُخدم والعامل القائم على حرية التعاقد ولو في غير تكافؤ في القوة التفاوضية بين الطرفين في وقت كان فيه المُخدم يجمع بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي والعمال كانوا بلا تنظيمات مشروعة تدافع عن حقوقهم[1].

وفي القرن السادس عشر انشق البروتستانت بقيادة " لوثر وكالفن" عن الكنيسة الكاثوليكية وكانت أهم مبادئه بأن يكون ضمير الفرد هو هاديه ولو تعارض ذلك مع تعاليم البابا، وجاء عصر التنوير في القرن السابع عشر وفيه أصبح العقل والحرية الفردية والمصلحة الذاتية هما المحرك والمفجر الطبيعي للطاقات البشرية[2].

وقد تجسد مبدأ الحرية الاقتصادية في فكر المدرسة الكلاسيكية، والذي تم تطبيقه في الثورة الصناعية التي ظهرت في القرن الثامن عشر في أوربا بمخترعاتها وعلاقات إنتاجها القائمة على الصلة الطوعية بين الرأسمالي الصناعي والعامل الأجير في ظل حياد كامل للدولة[3].

كل هذه التطورات أدت إلى ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي على أيدي عدد من المفكرين الاقتصاديين وقد تميز هذا النظام بعدد من الخصائص والسمات نوجزها في الإتي:

- الملكية الخاصة لأهم السلع الرأسمالية وعناصر الإنتاج.
- نظام السوق الذي يسمح بحساب النفقات والأسعار بصورة عقلانية.
- دافع الربح في النشاطات الاقتصادية.
- الحرية الاقتصادية والتي تقتضي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود وضعها للإطار العام Frame work اللازم للنظام الاقتصادي[4].

إنَّ فكرة القانون الطبيعي والحرية التي يمليها النظام الطبيعي لتطلق قدرات الإنسان الفرد الرشيد في العمل والخلق والإبداع دون قيود، هي من المبادئ الأصيلة للنظام الرأسمالي فالفرد يسعى لتحقيق نفعه الخاص، ومصلحة المجتمع هي مجموع المصالح الشخصية للأفراد والتي سيتكفل النظام الطبيعي في التنسيق بينها من خلال ما يعرف بـ"اليد الخفية" بالتالي جاءت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج متسقة مع مبدأ الحرية الاقتصادية[5].

وقد قام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كما أسسه(آدم سميث) و(ريكاردو) ومعاصروهم على مبدأ رشد الإنسان ودرايته بمصلحته أكثر من أي جهة أخرى وبدون وصاية من أحد وهي مصلحة تتحقق في أحسن صورها حيث يعَّظم الفرد من منفعته المتمثلة في الربح الأوفر من إنتاجه والمتعة الأكثر من إنفاقه، وبما أنَّ إنتاجية الفرد والمجتمع تكون أكبر كلما تخصص الأفراد في الإنتاج وتبادلوا السلع، بالتالي فإنَّ حرية السوق ضرورية لتخصيص الموارد التخصيص الأمثل الذي يقود إلى أكبر إنتاج ممكن، وتعَظيم منفعة المنتجين والمستهلكين كأفراد تمثِّل في مجموعها المنفعة الكلية أو الرفاهية للمجتمع، بالتالي فإن اقتصاد السوق يقود نحو العمالة الكاملة والتوازن الكلي للاقتصاد[6]. واقتضى هذا الفكر في المدرسة الكلاسيكية أن يكون دور الدولة في نطاق ضيق لا يتعدى حماية الأفراد وممتلكاتهم وإنفاذ تعاقداتهم الطوعية وتوفير الخدمات، أي أنَّ دور الدولة يكاد ينحصر في الأمن والدفاع وخدمات أخرى وأصبحت الملكية الفردية لوسائل الإنتاج هي السائدة وذلك كحق طبيعي وكحافز أساسي للإنتاج, ونادي الفكر الكلاسيكي بضرورة أن يكون دور الدولة رقابياً فقط[7].

وقام النظام الشيوعي في روسيا كبديل للنظام الرأسمالي ونقيضاً له وظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) لتوضح فشل النظام الرأسمالي حيث لم تستطع قوى الاقتصاد التفاعل بعضها مع البعض وظهر جلياً وجوب التخلي عن حياد الدولة في الاقتصاد لفك الاختناقات التي تحدث لقوى الاقتصاد[8].

فظهرت المدرسة الكينية في ظل ركود الاقتصاد الرأسمالي فهدمت فكرة نظام الاقتصاد الحر الذي يقود نحو العمالة الكاملة إذ أوضحت أنَّه يمكن تحقيق التوازن مع وجود عطالة وأكدت

على وجوب تدخل الدولة بسياسات مالية فعَّالة تسندها سياسات نقدية لإنهاء العطالة حتى يتحقق التوازن في الاقتصاد[9].

عودة مفاهيم الليبرالية:

ومنذ الستينيات بدأت الأحزاب المحافظة تتسلم السلطة في أكثرية الدول الرأسمالية وجاءت هذه الأحزاب بسياسات ليبرالية لتخصص ما سبق تأميمه من مرافق وتقلصت خدمات دولة الرفاه وكذلك الدعم المقدم لبعض القطاعات الإنتاجية، ولكنها على الصعيد الدولي اتجهت اتجاهاً معاكساً إذ اتجهت نحو تقوية احتكاراتها الدولية والتحايل على مبادئ حرية التجارة المضمنة في "الجات".

وبعد أن حطمت أمريكا نظم بريتون وودوز الذي أقامته لتجعل الدولار بديلا للذهب بإلغاء تحويلها للذهب عام 1971م جعلت من صندوق النقد وسيلة لإرغام الدول المدينة إتباع سياسات خارجية ليبرالية لا تلزم نفسها بها.

وقد ظل هذا الوضع سائداً والذي تتبع فيه الدول العشرة الكبرى سياسات ليبرالية داخلية وحمائية خارجية وتفرض على الدول النامية سياسات ليبرالية داخلية وخارجية حتى اكتملت جولة الأورجواي للتجارة الدولية وأقيمت منظمة التجارة الدولية. وبناءً على ذلك فقدت دول نامية كثيرة المعاملة التفضيلية التي تجدها في تكتلات إقليمية كالسوق الأوربية المشتركة، وأصبحت الدول المعتمدة على الواردات الزراعية معرضة لارتفاع تكلفة وارداتها نتيجة سحب الدعم من المنتجات الزراعية أما الدول الأقدر على المنافسة فهي التي ستجني فوائد تحرير التجارة بحكم تفوقها الكمي والتكنولوجي[10].

وهكذا أصبح مفهوم الحرية الاقتصادية والتحرير الاقتصادي سائداً على الصعيدين القطري والدولي وعاد للنظام الرأسمالي تماسكه بعد إجراءات الإصلاح فيه والتي تمت عبر فترة طويلة من الزمن، وبرز مفهوم المدرسة النيوكلاسيكية أو الرأسمالية الجديدة. وفرضت على الدول النامية سياسات التكيف الاقتصادي والإصلاح الهيكلي من قبل الدول الكبرى عبر "صندوق النقد الدولي – البنك الدولي"، وأصبحت المنافسة غير متكافئة في ظل حرية التجارة الدولية وظهور مصطلح العولمة ودخلت الدول الكبرى في تكتلات اقتصادية لتقوية مراكزها الاقتصادية لمواجهة الدول النامية في ظل اقتصاد حر.

وفي العالم العربي ظهرت الدعوة للحرية الاقتصادية كرد فعل لدعوة الاشتراكية العربية التي دفعها الناصريون والبعثيون والقوميون العرب وذلك في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بدأت معظم الاقتصاديات العربية مرحلة جديدة تسمي مرحلة الإصلاح الاقتصادي وقطعت شوطاً كبيرا نحو إقامة اقتصاديات تستند إلى اقتصاد السوق وقد رافق هذا التحول تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

وقد حاولت معظم الدول العربية الاستفادة من نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبرز السؤال: هل يمكن أن يؤدي التحرير الاقتصادي والتحول لاقتصاد السوق إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحسين مستويات الإنتاج، خَفض عجز الموازنة والتخلص من آثار التضخم وزيادة الادخار ومن ثم زيادة مستويات الاستثمار. مع العلم أنَّ تقييم النموذج التاريخي للنظام الرأسمالي وفقاً لآليات السوق وتحرير الاقتصاد قد أبرز لنا ظاهرتين هما:

- إهدار الموارد المتاحة.
- تدمير البيئة نتيجة للاستخدام الجائر للموارد.

وهذان الأثران نتيجة طبيعية للتنافس وفقاً لمعيار السعي لتحقيق أقصى ربح، وهو المعيار الرئيسي في ظل اقتصاد السوق، بل اكثر من هذا فان السعي لتحقيق أقصى ربح كان قد لعب ومازال يلعب دورا أساسيًا وبارزًا في تشكيل فنون الإنتاج بما يتلاءم مع هذا القانون وليس بما يتلاءم مع حماية البيئة أو احتياجات المجتمعات والتنمية المستدامة فيها[11].

مفهوم سياسة التحرير في النظريات الاقتصادية:

منذ بداية الثمانينيات بدأت معظم الدول الصناعية والنامية في طرح وجهات جديدة لمسارها الاقتصادي، حيث ظهرت لها مشاكل اقتصادية متنوعة تحتاج إلى معالجات غير تقليدية، وأصاب العالم الصناعي ما يسمى" بالتضخم الركودي" فارتفعت معدلات التضخم وازداد حجم البطالة، أما الدول النامية فقد واجهت مشاكل المديونية المالية، فازدادت التزاماتها نحو النقد الأجنبي عن متحصلاتها منه نتيجة لخدمات الديون العالمية المتزايدة، أما دول المعسكر الاشتراكي آنذاك فبدأت تظهر عليها الأزمة الاقتصادية المكبوتة نتيجة لتحكم الدولة في كل الأنشطة الاقتصادية، لذلك بدأ الاتجاه نحو تقليل مقدار التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتخفيض حجم القطاع العام، وذلك في إطار برنامج اقتصادي مما أكد على أنَّ النظريات الاقتصادية تحتاج إلى تجديدات وإعادة تقييم مفاهيمها بما يواكب المشكلات الاقتصادية.[12]

النظرية الاقتصادية التقليدية:

كان الاعتقاد السائد لدى أصحاب المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية "التقليدية" أنَّ التوازن أمر طبيعي في الاقتصاد الحر بمعنى أنَّ آلية السوق قادرة على امتصاص أي اختلال قد يحدث في التوازن، فجهاز الأثمان هو آلية السوق الحر واليد الخفية القادرة على تحقيق أمثل استخدام للموارد المتاحة وكان التركيز على جانب العرض باعتبار أنَّ الطلب أمر مفرغ منه وذلك حسب قانون ساي أنَّ العرض يخلق الطلب عليه.

وإنَّ البطالة قد تحدث نتيجة أزمات اقتصادية طارئة لكنها تختفي عن طريق التحول إلى مهن أخرى أو تخفيض الأجور للحد من ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يزيد من المبيعات ويقلل المخزون السلعي وكل ادخار طوعي يتحول إلى استثمار لأنَّ فرص الاستثمار كبيرة وأكد "مالتس" وجود العلاقة بين النمو السكاني واحتياجات الإنسان الضرورية.[13]

كان التفكير الاقتصادي التقليدي يركِّز على الحرية الاقتصادية ويؤكد على قدرة القوى التلقائية في تحقيق التوازن الأمثل للموارد، واعتمد على قانون (ساي) والذي يقول بأنَّ العرض يخلق الطلب عليه المساوي له، واستبعدت النظريات التقليدية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واعتقدت أنَّ النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التُوظيف الكامل للموارد. وكان الاعتماد الكامل على آليه السوق وعدم الخوف عند حدوث أي اختلال لأنَّه ظاهرة مؤقتة وجزئية تنتهي في المدى القصير. وجدت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن في سعي المنتجين لتحقيق أعلى ربح ممكن وسعي المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن، يتحقق أفضل استخدام للموارد وأفضل عائد للعملية الإنتاجية لكل من اشترك فيها وهذا يقود إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد ككل.

ظهور الكساد والمدرسة الكينيزية:

ظهرت بوادر أزمة في الدول الصناعية في الأعوام (1929-1933م) فتفاقمت معدلات البطالة وانخفضت القوة الشرائية، وظهر الكساد وتمثلت مظاهره في انتشار البطالة وانخفاض حجم الناتج القومي وانهيار حجم النقد الدولي، وبدا واضحاً أن افتراضات النظريات التقليدية لا ترتبط بالواقع وفي عام(1936 م) كتب (كينز) كتابه (النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود) حيث أثبت أنَّ حالة التوظف الكامل ليست الوضع الطبيعي للاقتصاد ولكنها حالة خاصة ويمكن أن يتحقق التوازن في الاقتصاد في مستوي أقل من مستوي التوظف الكامل.

ونادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتصحيح مساره بدلاً عن ترك الأمر لتلقائية السوق مما يقود لحدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة فمع زيادة الدخل القومي يزداد الميل الحدي للادخار وينخفض الميل الحدي للاستهلاك وفي ذات الوقت تنخفض الكفاية الحدية

لرأس المال فتقل معدلات الأرباح المتوقعة من الاستثمار، هذه العوامل تؤدي إلى فجوة بين الادخار والاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وظهور الكساد نتيجة لانخفاض التدفق النقدي عن التدفق السلعي مما يقود إلى انخفاض الطلب الفعلي الكلي عن العرض الكلي، لذلك نادي (كنيز) بضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي وأصبح مفهوم الدولة التي تحكم الاقتصاد بدلاً عن قوى السوق التلقائية والمفهوم السائد وكانت هذه محاولة لإنقاذ النظام الرأسمالي وذلك عن طريق جرعة جديدة من السياسات الاقتصادية بواسطة القطاع الحكومي وتشمل سياسات مالية نقدية وأصبح مفهوم الميزانية المتوازنة أمراً عادياً لا يثير الجدل إذا لم يتحقق.

العودة للنظرية التقليدية:

في مطلع السبعينيات ظهرت بوادر أزمة اقتصادية جديدة حيث ارتفعت معدلات التضخم وصاحب ذلك زيادة في حجم البطالة مما سِّمى بالتضخم الركودي، ونسبة لتفاقم المشاكل الاقتصادية في الدول الصناعية في شكل التضخم والبطالة وعجز لموازين المدفوعات وزيادة المديونية العالمية للدول النامية وضعف أداء برامج التنمية، أصبح التدخل الحكومي غير قادر على تحقيق التوظف الكامل لذلك بدأ التفكير في تقليل دور الحكومة وفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة وإتباع سياسات الحرية الاقتصادية ويشمل ذلك رفع القيود الشعرية علي السلع والخدمات بمعني أن تتحدد الأسعار علي أسس اقتصادية دون اعتبار للجوانب الاجتماعية وغيرها، هذا الاتجاه يحمل في طياته مضامين عدِّة من بينها تقليص حجم القطاع العام بتحويل الملكية العامة إلى ملكية فردية ويشمل ذلك القطاع الإنتاجي والخدمي سواء كان يحقق أرباحًا أم يتحمل خسائر، كذلك فتح المجال أمام التحديث التقني الذي يقلل من فرص العمل مما يعني أن التوظف الكامل لن يكون هدفًا تسعي الدول لتحقيقه، بل إتباع سياسات الحرية الاقتصادية يصبح هدف الدولة. وأصبح المطلوب في مجمله تحرير اقتصادي لكسر الجمود الذي ساد نتيجة زيادة حجم الإنفاق الحكومي عن معدله الطبيعي ونتيجة لسيطرة الدولة على أنشطة عدِّة وتحكُّمها في أسعار السوق.

التحرير الاقتصادي في نظر الإسلام:

يقصد بتحرير الاقتصاد تبني أخلاق السوق القائمة على الاعتراف الكامل بصيانة حقوق الملكية الخاصة وترك إنتاج وتوزيع السلع الاستهلاكية والإنتاجية وعناصر الإنتاج لقوى المنافسة غير الشخصية مع رفع كافة القيود التي تعيق المنافسة وعلى رأسها الميول الاحتكارية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إنَّ الحرية الاقتصادية تعتبر الركن الثاني من أركان الاقتصاد الإسلامي ولكن هذه الحرية مقيدة، ومضمون ذلك أنَّ النظام الإسلامي لا يسمح للأفراد بحرية مطلقة ولكن يقيدها بحدود من القيم التي يؤمن بها الإسلام.

إنَّ الفهم الإسلامي للسوق ودوره في الحياة الاقتصادية يقوم أساساً على مبدأ المنافسة الحرة بين المتعاملين فيه، فمبدأ الحرية الاقتصادية إذن، والمبدأ الأساسي للنظام الإسلامي وهي تعتبر أصلاً من الأصول الإسلامية والتي تستقيم مع الملكية الخاصة وهذه الحرية مقيدة بضابط أخلاقي هو المسئولية عن صيانة الأصول الخمسة في حفظ النفس والنسل والعقل والدين والمال، وبالتالي صيانة المنظومة الاجتماعية وفي الوقت الذي اعترف الإسلام بالحرية الاقتصادية نجده قد وضع عليها قيوداً تستهدف تحقيق أمرين هما:

- أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً، والأصل أنَّ كل نشاط اقتصادي في ظل الإسلام مشروع ، فقط ما ورد في النص تحريمه وذلك تطبيقاً لقاعدة أنَّ الأصل في الأشياء الإباحة. وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالي (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقًا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون) البقرة الآية(188). ويقول رسول الله صلي الله عليه وسلم "من غش فليس مني".

- كفالة حق الدولة في التدخل لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد أو تنظيمه أو لمباشرة بعض أوجه النشاط التي يعجز عنها الأفراد أو يسيئون استغلالها. من حق الدولة في الإسلام أن تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الأفراد لمراقبة هذا النشاط وتنظيمه ومثال لذلك بيع سيدنا عمر السلع المحتكرة جبراً وتحديده أسعار بعض السلع منعاً من استغلال الناس كذلك نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، وهذا التدخل يسنده قوله تعالى (يأيها الذين أمنوا أطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم) النساء الآية (59).

واعتراف الإسلام بالسوق ودوره في ظل الحرية الاقتصادية هو اعتراف بالقوة الموضوعية التي تتفاعل فيه وهما قوى العرض والطلب ولا نستطيع تجاوز قول الرسول (ص): (إن الله هو المُسعر) فهذه العبارة تشير إلى أنَّ التدخل في السوق من حيث المبدأ هو ضد السير الطبيعي للقوانين التي يسيِّر الله بها الحياة حيث يعتبر هذا التدخل اعتراضاً وتغييراً للسير الإلهي أو الطبيعي للسوق.[14]

ويشترط الإسلام عدم التدخل من جانب السلطة في السوق ولكن هنالك حالات محددة أجاز فيها الفقهاء لولي الأمر التدخل استثناء من الأصل وهو حرية السوق، وقد دارت بحوث الفقهاء المسلمين حول تحديد الأحوال التي تعتبِّر فيها هذه الحرية لمصلحة راجحة سواء كانت عامة أو خاصة إذ أنَّ الخلاف هو مقدار هذا الاستثناء وحدوده وعلله وأسبابه[15]، حيث أنَّ حق تدخل الدولة مقيَّد بدائرة الشريعة فلا يستطيع ولي الأمر أن يحل ما حرَّمه الله أو الرسول أو يحرِّم ما حلَّه الله والرسول مثل تحليل الربا وإلغاء الميراث.

ويرى المفكرون الاقتصاديون الإسلاميون أنَّه في ظل الحرية التي تسود السوق فإنَّ الأسعار تتكون نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وأنَّ التغيرات في هذه الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً نتيجة لهذا التفاعل تكون طبيعية ومقبولة وعادلة.

فالسعر في الاقتصاد الإسلامي يتحدد على مرحلتين:

- الأولى تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية المتمثلة في قوى العرض والطلب والتي تمثل السير الطبيعي للأسواق، وتكون السوق في هذه المرحلة حرة وبعيدة عن التدخل.

- الثانية يتم فيها التدخل بواسطة ولي الأمر إذا ما استدعى الأمر هذا التدخل لتحديد الأسعار أو توزيع السلع على المستهلكين مثل ظروف الحروب والكوارث الطبيعية.

إنَّ حرية النشاط الاقتصادي في الإسلام تعمل وفقاً لقاعدتي العدل والإحسان ولا يستقيم السوق ما لم تتوفر قاعدته المتمثلة في السلوك الغيري الهادف للسمو الروحي مع الوجود الفعلي للدولة كحارس أمين لمراقبة وتعميق هذا السلوك.

على هذا الأساس يمكن القول بأنَّ الاقتصاد الإسلامي يترك جهاز الأسعار يعمل في حرية تامة وبطريقة تلقائية في تحديد قيم المنتجات الاقتصادية وبالتالي يؤدي دوره ووظائفه الأساسية بالنسبة لتخصيص الموارد وتوزيع السلع والخدمات وتحديد الدخول. مما يؤكد أنَّ الموقف العام للاقتصاد الإسلامي هو حرية التعامل الاقتصادي والاعتراف بدور قوى السوق الطبيعية في الاقتصاد.[16]

تعريف سياسة التحرير الاقتصادي:

تستند فكرة التحول إلى اقتصاد السوق الحر الي مفهوم الاقتصادي (شوم بيتر) عام (1950م) والمبنية على فكرة (الهدم – البناء) وهذا المفهوم يستند على التمييز بين نظامين:

- الأول: تتركز فيه الملكية والإدارة بيد الدولة.

- الثاني: يعمل على تفتيت هذه الملكية، وتغيير الإدارة وإعادة توجيه وتخصيص شامل للموارد (عمليات تكيف وبناء).

وقد لاقت هذه الأفكار قبولاً واسعاً في الدول ذات الاقتصاد الموجه وقام الاقتصاديان (فيشر وجلب)عام(1991م) بتحديد الخطوط العريضة للتحول إلي اقتصاد السوق الحر وتمثلت في ثلاثة خطوط والتي أُطلق عليها مراحل الإصلاح والتي تمثلت في:

1- تحرير الاقتصاد:

وبموجب ذلك يتم رفع القيود الحكومية عن المعاملات الداخلية والخارجية للحكومة.

2- مرحلة تثبيت الاقتصاد الكلي:

وهي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى المدى القصير وذلك باحتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

3- مرحلة التصحيح الهيكلي:

وهي تهدف إلى هيكلة الاقتصاد على المدى الزمني المتوسط والطويل بالاعتماد على تدني دور الدولة في الحياة الاقتصادية.[17]

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف سياسة التحرير الاقتصادي بأنَّها تعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتحديد الأسعار في السوق حيث يتم تحديد الأسعار بآلية العرض والطلب ويشمل ذلك الأسواق التالية:

1. العرض والطلب في سوق السلع والخدمات.
2. سوق النقد وتشمل أسعار التوازن بين العرض من النقد والطلب عليه.
3. سوق العمالة عرض وطلب العمالة وتحسين الأجور في سوق العمالة.

وهناك تعريف آخر للتحرير الاقتصادي يعني بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والعمل والسلع النهائية وذلك برفع القيود الإدارية عن النشاط الاقتصادي الخاص وتقليل حجم القطاع العام عن طريق سياسة الخصخصة ويتم ذلك عن طريق الآتي:

1. عدم تدخل الدولة النسبي في النشاط الاقتصادي الخاص بواسطة تحديد لأسعار ووضع القيود الإدارية حيث يترك للقطاع الخاص الحرية الكاملة في استثمار موارده المتاحة بهدف زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، ومن المعروف أنَّ أهداف القطاع الخاص هي تحقيق أقصى ربح ممكن وذلك في ظل القيود التي يعمل فيها ويعتبر الربح من أهم حوافزه للإنتاج. وهو مبدأ أساسي من مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.
2. تحويل ملكية المؤسسات العامة ذات الصيغ التجارية والصناعية إلى ملكية خاصة في شكل مساهمات عامة.[18]

وللتحرير الاقتصادي تعريف آخر يتضمن أن يسير الاقتصاد وفق قوى العرض والطلب والتي تضمن استمرار النمو الاقتصادي عن طريق آلية السوق "العرض الكلي والطلب الكلي" دون تدخل إداري للنشاط الاقتصادي بواسطة الدولة.[19]

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأنَّ التحرير الاقتصادي هو عبارة عن تبني أخلاق السوق القائمة على الاعتراف بالملكية الخاصة وترك إنتاج وتوزيع السلع الاستهلاكية التي تعوق الإنتاج لقوى المنافسة مع رفع كل القيود التي تعوق هذه المنافسة وعلى رأسها الميول الاحتكارية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقط ينحصر دورها في السلع العامة التي يفشل السوق في إنتاجها وتوزيعها مثل الأمن والدفاع الصحة والتعليم.

استراتيجيات سياسة التحرير الاقتصادي:

سياسة التحرير الاقتصادي هي إحدى سياسات واستراتيجيات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي جاءت نتيجة للتوسع في مفهوم النظرية الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى هي حزمة من السياسات الاقتصادية التي يتبناها ويبلورها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذين تم إنشاؤهما بعد الحرب العالمية الثانية، فتعمل تلك الحزمة من السياسات الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها عبر هذه البرامج.

وقد جاء في القاموس الاقتصادي الحديث أنَّ سياسات التثبيت تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسة الاقتصادية الكلية والتي تطبقها حكومة أي دولة استجابة لتغير الشروط أو الظروف الاقتصادية الكلية وذلك من أجل تثبيت الاقتصاد.[20]

ويمكن تعريف التثبيت الهيكلي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنَّه جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي وتهدف إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتسديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات)، فضلاً عن تطبيق سياسات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي.

وسياسات التصحيح هي عبارة عن عملية التكيُّف للتغيرات الفجائية والكبيرة وغالباً ما تكون غير المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها.

ويمكن القول بأنَّ سياسات التثبيت الهيكلي هي تلك الحزمة من العوامل والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من الاختلال في التوازن الداخلي والخارجي ومهمتها هي تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة وذلك خلال فترة زمنية معينة، وهي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات علي هيكل الاقتصاد الوطني.

ظروف تطبيق استراتيجيات برامج التثبيت والتكيُّف الهيكلي:

نجد أنَّ الدول النامية تختلف في خصائصها الاقتصادية عن الدول المتقدمة وبالتالي بدأت تهتم بهذه البرامج، ويرجع ذلك إلى تزايد الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي توافقت مع تزايد مديونية الدول النامية والتي تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها ومن أهمها:

- وجود معدل للتضخم مرتفع.
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.
- ضعف ومحدودية الأسواق المالية المحلية.
- وجود دور كبير للقطاع العام مع كفاءة اقتصادية منخفضة لذلك أصبح لزاماً على الدول النامية لكي تخرج من هذه الأزمات تطبيق حزمة سياسات للتثبيت الهيكلي لمعالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد النامي.

وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهداف برامج التثبيت والتكيُّف الهيكلي كالآتي:

أولاً/ تحقيق التوازن المالي الداخلي وتوازن ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي إجمالي يبيِّن كل الحقوق والالتزامات الناتجة عن النشاط الاقتصادي الذي يتم بين الدولة والدول الأخرى، ونجد أن غالبية الدول النامية تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات وبشكل خاص عجز في ميزان التجارة المنظورة، يتم تغطيته حسابياً عن طريق الأبواب الأخرى لميزان المدفوعات وتتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية والتي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة ويتم تغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية والمعونات.

إلاَّ أنَّه في الثمانينيات زادت المديونية على الدول النامية وتسببت في انحسار الاستثمارات والقروض الأجنبية وازدياد معدل الفائدة مما ترتب على ذلك زيادة الضغوط علي ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة وتعميق الاختلال مما اضطر الدول النامية إلى سياسات تتضمن تخفيض سعر الصرف و إزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام وكل هذه

الإجراءات تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة حتى تتم إعادة التوازن المالي الداخلي ويصبح نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً/ استقرار الأسعار:

وذلك عن طريق الوصول إلى معدل منخفض ومقبول من التضخم حتى تتم إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة معينة لاستقرار الأسعار.

ثالثاً/ إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:

وهذا الإجراء يتم عبر تحرير سعر الصرف حتى ولو أدى ذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية والعمل على تنمية الصادرات، وذلك عبر إعادة هيكلة الإنتاج وتصبح الصادرات هي المحرك للنشاط الاقتصادي.

رابعاً/ زيادة معدل النمو الاقتصادي:

لقد شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في أدائها الاقتصادي تمثل في تحسُّن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصة في مجال الطاقة، ويمكن القول إنَّ هذا العقد شهد أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وشجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي، معتقدة أنَّها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة وأنَّها تقطع المراحل نفسها التي قطعتها الدول المتقدمة في السابق، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية فقد لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الائتمانية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصادياً للقطاع العام والتوسع في الدعم المقدم للسلع الأساسية وترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية، وبنهاية عقد السبعينات عملت العوامل السابقة على وضع الدول النامية في أزمة مالية واقتصادية كبيرة (باستثناء بعض الدول النفطية التي خففت من أزمتها عوائد النفط ،مع الإشارة إلي تضررها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينيات).

إنَّ الأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في بداية الثمانينيات بالنسبة لمجموعة ، وفي مرحلة متأخرة من الثمانينيات بالنسبة لمجموعة أخرى ، قد أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي وإلى انعدام النمو في بعضها الآخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في بقايا الدول إلى الدرجة التي دفعت بعض الاقتصاديين إلى انتقاد تسمية الدول النامية، من حيث إنَّها تشير إلى أنَّ هذه الدول تحقق نمواً اقتصادياً ملموساً بينما الواقع يشير إلى أنَّها تزداد تخلفاً وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام(2002م) إلى إطلاق تسمية "العقد الضائع" على عقد الثمانينيات[21] بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي.

حيث لم تحقق فيه غالبية الدول النامية تطوراً يذكر وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة، برامج وسياسات التكييف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات الاستثمار وتطبيق مبدأ التخصصية، (الخصخصة Privatization) وهو مصطلح ظهر في إنجلترا عام(1979م) ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بأساليب متعددة، إما تحول كامل للملكية أو تحول جزئي. حيث يصبح القطاع الخاص قائداً لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات مع التحول لسياسات الإنتاج من أجل التصدير وذلك بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي.[22]

خامساً/ تخفيض التضخم:

لقد سجَّلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي استفحال ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي والذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامية، وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول النامية إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وذلك استناداً إلى النظرية الكينية، وترى برامج التكييف الاقتصادي أنَّ الاقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي خاصة في ظروف الدول النامية التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم حتماً بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وقد استندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط التالية:

- إنَّ زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلد.
- إنَّ زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى تآكل المدخرات المحلية وتآكل رأس المال.
- إن زيادة التضخم تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل بما يفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

سادساً/فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة:

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أصبحت قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جدا، لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالي مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية[23]) ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتمَّ أخذ هذه المسألة بالاعتبار عند تصميم برامج التكييف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية.. إلخ، إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل، والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقاً لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الدولي.

ونجد أنَّ سياسات وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي تتكون من مكونين أساسين:

أولاً: سياسات التثبيت وتركز على إدارة جانب الطلب:

وهي سياسات تستهدف كبح جماح التضخم وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ووضع حدود للتوسع النقدي وتوحيد وتحرير سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة النقدية إلى المستويات التي تجعلها ذات قيمة حقيقية وإيجابية وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ثانياً: سياسات التكيف الهيكلي وتركز على جانب العرض:

وهي تعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وتصحيح هياكل الإنتاج وإزالة الاختلالات فيما يسمى بالاقتصاد الحقيقي، للوصول إلى معدل نمو ورفع الاستثمار وزيادة دور القطاع الخاص وإزالة تشوهات الأسعار والتحول إلى نظام الحماية السعرية.[24]

أدوات وإجراءات سياسة التحرير الاقتصادي:

إنَّ سياسات التحرير الاقتصادي تركز في الأجل القصير على إحداث أكبر قدر من الإصلاحات النقدية والمالية ويتوافق ذلك مع قدر قليل من الإصلاحات الهيكلية، أما في الأجل المتوسط والطويل تركِّز على إحداث قدر كبير من الإصلاحات الهيكلية مع قدر قليل من الإصلاحات النقدية والمالية وتتمثل هذه الإجراءات بشكل عام في:

- تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وخفض الدعم ورفع معدل الضرائب وتخصيص القطاع العام.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز الجمركية.
- تخفيض الأجور الحقيقية خاصة في القطاع العام.
- تحرير الأسعار وتحرير أسعار الفائدة.[25]

ولتحقيق تلك الأهداف تستخدم حزمة من السياسات والأدوات لتحقيق ذلك من أهمها:

1. **السياسة النقدية:** وتستخدم هذه السياسة عدداً من الأدوات لها القدرة على تكيِّف عرض النقود للطلب عليها وذلك لمنع التشوهات النقدية من التأثير في الإنتاج الحقيقي وذلك بوضع حدود للتوسع النقدي باستخدام السقوف الائتمانية، والقضاء على الضغوط التضخمية بتخفيض معدل التضخم وتحرير سعر الفائدة وهي أدوات انكماشية في الأجل القصير حيث تتمثل المشكلة الأساسية في إفراط البنوك المركزية في الإصدار النقدي مما يتسبب في التضخم، بالتالي الحل يكمن في ضبط معدلات نمو وسائل الدفع المتداولة بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي وذلك باتباع سياسة نقدية صارمة.
2. **السياسة المالية:** هي واحدة من الأدوات الرئيسة لسياسات التحرير الاقتصادي وتركز على زيادة الإيرادات وتخفيض الإنفاق العام بتخفيض إعانات الدعم وتخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي ومحاولة تخفيض العمالة وذلك لتخفيض حجم الأجور و المرتبات وتشمل:
   - تخفيض الإنفاق الحكومي: ويشمل تخفيض الإنفاق الحكومي بأنواعه (استثماري-تجاري-عسكري) وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية وخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة.
   - زيادة الإيرادات الحكومية: وذلك من خلال إصلاح الهياكل الضريبية للاتجاه إلى الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة ورفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام وزيادة أسعار السلع الضرورية لتصل إلى مستواها الحقيقي.
3. **سياسات الخصخصة:** الخصخصة هي مجموعة من القوانين والإجراءات التي تتولى نقل ملكية أو أصول وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أفراد وشركات وقد تمَّ تبنِّي سياسة الخصخصة من قبل سياسة التحرير الاقتصادي.[26] وذلك لما فيها من مزايا عديدة منها زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وتلافي البيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام وتفعِّيل دور المنافسة الحرة في الاقتصاد. إنَّ تقليص دور القطاع العام وتوسيع القطاع الخاص، ركن أساسي لسياسة التحرير الاقتصادي وذلك يرجع لقصور القطاع العام في إدارة المنشآت بالتالي يتم تحويلها للقطاع الخاص. وذلك عن طريق:
   - طرح بيع بعض الأصول بالكامل للمستثمرين.
   - بيع نسبة معينة من أسهم شركات القطاع العام.

- إعادة هيكلة بعض المؤسسات العامة لجذب المستثمرين لشرائها، وإعادة الهيكلة ترتبط إلى حد ما بالمشروعات الخاسرة.[27]

4. **سياسات إلغاء الدعم:** وهي من أهم سياسات التحرير الاقتصادي حيث يتم إلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية باعتبار أنَّ الطبقات الغنية هي المستفيدة من الدعم وليس الفقراء المستهدفين لهذه السياسات باعتبار أنَّ الأغنياء يستهلكون أكثر بسبب قدرتهم على الشراء لذلك هم أكثر استفادة من دعم السلع الاستهلاكية.[28]
5. **سياسات الاستثمار:** وهي تهتم بتشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي وتحريره من القيود ويظهر ذلك في تطبيق سياسة الخصخصة، حيث يتم إعادة توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص ويستخدم في ذلك الكثير من الأدوات مثل الحوافز والمزايا والضمانات المعطاة في قوانين الاستثمار وتحرير سوق النقد وغيرها من الأدوات التي تعمل على تحرير الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال، خاصة الأجنبية.
6. **سياسة الأسعار والأجور والدخول:** وتتجه هذه السياسة إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج مع الاهتمام بالأجور لمقابلة تصحيح الأسعار وتخفيض العمالة في القطاع الحكومي وتوفير صناديق اجتماعية لتخفيف آثار تخفيض العمالة على الفئات المتضررة.
7. **إصلاح القطاع المالي:** تشمل خصخصة البنوك والمصارف وشركات التأمين التابعة للدولة وتحقيق استقلالية المصارف المركزية عن الحكومات، وإقامة أسواق لرأس المال وتطويرها وفتح القطاع المصرفي للمنافسة الخارجية ورفع أسعار الفائدة الاسمية المدينة والدائنة لتتجاوز معدل التضخم وذلك لضمان استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية.
8. **السياسات الاجتماعية:** لقد أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي يتم تطبيقها إلى آثار اقتصادية واجتماعية سلبية حيث أدت إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ولذلك شملت إجراءات سياسة التحرير الاقتصادي جملة من السياسات الهادفة لتوفير حماية نسبية للشرائح ذات الدخول المنخفضة في المجتمع وذلك من خلال:

- الإبقاء على مصروفات الصحة الأساسية والتعليم الأساسي أو زيادتها مع خفض النفقات العامة الإجمالية في الوقت نفسه وذلك عن طريق إعادة توجيه هذه المصروفات لخدمة الفقراء أساساً.

- تحسين كفاءة الإنفاق على القطاع الاجتماعي عن طريق توجيه الدعم المقدم، وذلك بالاستعاضة عن خفض سعر السلعة بشكل عام، بخفضه لشريحة من الأفراد بناءً على مؤشر الحاجة الحقيقية مثل نظام الوجبات المجانية في المدارس الحكومية وتأمين الدواء للأمهات اللواتي يعانين من نقص التغذية.[29] إنَّ سياسة التحرير الاقتصادي قد تؤدي إلى حدوث بعض الانعكاسات السالبة على الاقتصاد في مراحل تطبيقها الأولى خصوصاً على اقتصاديات الدول النامية ويمكن تلخيص هذه التشوهات في النقاط التالية:

  - ارتفاع تكاليف المنتج النهائي من السلع والخدمات وبالتالي أسعار تسويقها نتيجة تحرير الأسواق للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج وسعر الصرف، وكذلك تحرير التجارة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية لأصحاب الأجور.

- تأثر قطاعات عريضة من المجتمع خاصة ذوي الدخول المحدودة بتناقص حجم استهلاكها من السلع والخدمات الأساسية وذلك نتيجة لإلغاء أو خفض الدعم المباشر وغير المباشر.
- فقدان فرص العمل نتيجة لسياسات ترشيد الخدمة وخصخصة وحدات القطاع العام الخاسرة.
- السياسات التجارية المنفتحة نحو التحرير برفع القيود والضرائب مع تحرير أسعار الصرف تؤدي في المدى القصير الي رفع التكلفة الأساسية للواردات، مما يزيد من التكلفة على المنتجين بالتالي تظهر عدم القدرة التنافسية لسلعهم المنتجة خاصة سلع الصادر.[30]

وإذا تمَّ استخدام سياسات وحزم اقتصادية وقائية يمكن تلافي الآثار السالبة لسياسة التحرير الاقتصادي، خاصة في الدول ذات الهياكل الاقتصادية الضعيفة، بحيث يقود تطبيق هذه السياسة إلى واقع اقتصادي أفضل، خاصة في الدول النامية التي تعاني اقتصاداتها من اختلالات وتشوهات في الهياكل العامة.

الآثار الاقتصادية لسياسة التحرير الاقتصادي:

1- ميزان المدفوعات والحساب الجاري: أدت برامج التحرير الاقتصادي إلى تحسيَن ميزان المدفوعات والحساب الجاري في كثير من الأحوال، إنَّ تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تحسُّن نسبي في ميزات المدفوعات وشروط التبادل التجاري الخارجي كونها تسببت في تقييد الطلب داخل الاقتصاد الوطني علي المنتجات المستوردة وزيادة الطلب الخارجي علي المنتجات المحلية بافتراض مرونة السعر، كما تمت إعادة جدولة الديون الخارجية وإسقاط جزء منها. أجريت دراسة على ثلاثين بلداً أفريقياً أثناء تنفيذ البرنامج حيث اتضح تحسُن ميزان المدفوعات في خمس البلدان وزيادة الاحتياطات الدولية في ثلثي البلدان.[31]

2-خلق ركود اقتصادي: لقد أثبتت تجربة المكسيك وهي من أطول التجارب في مجال التحرير الاقتصادي وبما لا يدع مجالاً للشك بأن النمو الاقتصادي الذي يحدث أثناء فترة تنفيذ البرنامج والناتج عن تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية كان نمواً اقتصادياً غير مستدام أي انه غير قابل للاستمرار لفترات طويلة كما أنَّ تقرير التنمية البشرية في مصر يشير إلى أنَّ التضخم قد ازداد بمعدل 2%إلى 3%.[32]

3-التضخم: إنَّ أثار سياسات التحرير الاقتصادي على التضخم غير مؤكدة خلال فترة البرنامج كما تشير لذلك (45) اتفاقية إقراض بين صندوق النقد الدولي ودول نامية.

الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي:

عمل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علي توجيه جزء من سياساتهم في برامج التحرير الاقتصادي إلى مكافحة الآثار الاجتماعية الناتجة عنه مثل الفقر والبطالة وهذا اعتراف ضمني بهذه النتائج كآثار لتطبيق البرامج وتتركز الآثار الاجتماعية لبرامج التحرير الاقتصادي في:

1-الفقر: إنَّ السياسات الانكماشية التي تتضمنها برامج التكييف الاقتصادي التي أشرنا إليها سابقاً مثل تخفيض القيمة الحقيقية للأجور أو تثبيتها على الأقل وتخفيض أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وفرض ضرائب غير مباشرة، سوف تؤدي إلى زيادة الفقر وتشكيل هرم اجتماعي تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة متزايدة العدد وتتربع على قمته مجموعة صغيرة تزداد غنىً، وبالرغم من تبني برامج التكييف الاقتصادي لمجموعة من البرامج الموازية التي تطبق

بهدف التخفيف من حدة هذه الآثار فإن أثرها يعتبر محدوداً جداً كما أنَّ فترة تطبيق هذه البرامج قصيرة وعملياً لا تغير شيئاً يذكر في النتيجة السابقة.

2- التفاوت في توزيع الدخل: إنَّ عمليات الخصخصة التي تمت في الدول النامية دون توفر البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة وافتقار هذه الدول لاستراتيجية بعيدة المدى في هذا المجال، أفضت إلى تشكيل طبقة قليلة العدد تسيطر على الموارد والقرار الاقتصادي للبلد وافتقار الشريحة الكبرى من الشعب، وهذا ما بدا واضحاً في دول التحول الاقتصادي خلال مسيرتها باتجاه اقتصاد السوق، كما أنَّ التضخم المرافق يعيد توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية ضد مصلحة الطبقات الفقيرة، وكذلك الأمر لسياسات إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور.

3- البطالة: إنَّ السياسات المتبعة لتنفيذ البرامج والمتمثلة بالتخلي عن عدد كبير من عمالة القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة والتخلي عن سياسات التوظيف في القطاعات الحكومية قد أدت إلى تزايد نسبة البطالة، نتيجة رفدها بأعداد العمال الذين يتم تسريحهم بالإضافة إلى الذين يدخلون سوق العمل كل عام، ولا يجدون وظائف نتيجة تقليص التوظيف الحكومي ويؤكد دراسة كل من حالة المكسيك ومصر هذه النتائج.

التحرير الاقتصادي ودور الدولة:

إنَّ مفهوم التحرير الاقتصادي والذي يشمل تحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود وحرية التفاعل الحر لقوى السوق وانتقال عوامل الإنتاج وتحرير العملة وإلغاء الرقابة على النقد وفك قيود الأسعار والتجارة الخارجية وتحفيز القطاع الخاص ليصبح القطاع الرائد.(33)

هذا المفهوم تم عكسه بصورة سلبية على دور الدولة بدون النظر إلى عملية التطور التاريخي للدولة وموقعها في قيادة مسيرة الاقتصاد الوطني السياسي والاجتماعي، ويرجع ذلك إلى خيبة الأمل التي عايشتها كثير من الدول بفشل أساليب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المركزي والمختلط مما أدى إلى عدم اليقين في كفاءة أداء القطاع الحكومي خاصة بعد الأزمات التي ضربت هذا القطاع في السبعينيات والثمانينيات.(34)

وقد ساعد ذلك في دفع الحماس نحو الأخذ بسياسات الخصخصة بشكل عام وهي أحد أركان التحرير الاقتصادي وبرامج التصحيح وإعادة الهيكلة.

إنَّ إنفاق الدولة لمقابلة الخدمات الأساسية خاصة في مجالات الصحة والتعليم والدفاع والأمن يشكل جزءًا أساسياً للنشاط الاقتصادي ومحركاً للقطاع الخاص وينعكس تقليص هذا الإنفاق إلى انخفاض مباشر في نمو الاقتصاد والناتج المحلي والإجمالي.(35)

إنَّ مستقبل عمليات التحول الاقتصادي إلي اقتصاد السوق في البلدان النامية وإن كانت تتجه إلى توسيع دائرة القطاع الخاص وفتح المجال أمامه لاتخاذ زمام المبادرة في مجالات الاستثمار وإنشاء الشركات المساهمة، إلا أننا يجب أن نضع في الاعتبار أنَّ العمق الاستراتيجي لهذه التحولات سيظل محكوماً في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها تلك البلدان النامية بمدى قوة القطاع الحكومي في إيجاد المبادرات الاستثمارية واستكمال بناء البنيات الأساسية المكملة والجاذبة للاستثمار الخاص، أيضا بحكم أنَّ المشاريع الاستراتيجية تتطلب تواجداً فاعلاً للدولة في إدارتها وذلك لضمان بقائها كجسم وطني يخدم الأهداف القومية العليا للدولة.

وعلى هذا الأساس ينظر إلى سياسة التحرير الاقتصادي في البلدان النامية في إطار الحاجة إلى ضمان وصول عائد التحرير السعري للمنتج الحقيقي للسلعة مما يستدعي العمل على تحقيق ذلك بنسبة مؤسسية فاعلية. وعند تحقيق هذا الهدف تؤدي سياسة التحرير دورها وهو زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية، وتجدر الإشارة إلى ضرورة منع قيام الاحتكارات الضخمة التي تولّد

التشوهات فيزداد الربح غير العادي وتقل الكفاءة الإنتاجية وهذه الإجراءات لا تتعارض مع سياسة التحرير بل تزيد من قوة فاعليتها.

وقد جاء في إعلان كوبنهاجن الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الصادر في مايو(1995م) إنَّ برامج التكيُّف يجب أن تحوي أهداف تنمية اجتماعية خاصة لاستئصال الفقر وتحقيق العمالة الكاملة المنتجة. وطبيعي أنَّ اقتصاد السوق الحر لا يؤمِّن هذه التنمية، لذلك ظهرت مؤخراً الدعوة لما يسمى اقتصاد السوق للبعد الاجتماعي وهي دعوة لاقتصاد قائم على حرية السوق التي تحرسها دولة تحافظ على هذه الحرية من القوى الاحتكارية وتدعم الانعكاسات الإيجابية للتنمية الاقتصادية على المجتمع وتصحح آثارها السلبية على المجتمع خاصة التمايز الاجتماعي الناشئ من عدم توازن العرض في الحاجات الضرورية.

الاستنتاجات:

1. وضح من خلال الدراسة أن سياسة التحرير الاقتصادي هي واحدة من سياسة الاقتصاد الكلي التي تهدف إلي إصلاح الاقتصاد عن طريق التوجه نحو اقتصاد السوق وإفساح المجال للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
2. التحرير الاقتصادي امتداد طبيعي لسياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تفرضها علي الدول النامية مقابل الحصول علي مساعدات مالية وفنية من هذه المؤسسات.
3. تحتوي سياسة التحرير الاقتصادي علي حزمة من الإجراءات التي تهدف إلي استقرار الاقتصاد وتشمل جانبي الطلب والعرض الكلي.
4. يمكن أن تؤدي سياسة التحرير الاقتصادي إلي اثار إيجابية اقتصادية وأخري سلبية اجتماعية.

التوصيات:

1. ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي لمحدودي الدخل والاهتمام بالشرائح الضعيفة خاصة عند إلغاء الدعم الحكومي وإنشاء صناديق لدعمهم حتي لا ينتشر الفقر في المجتمع.
2. تقليص الدور الحكومي يجب أن يتم تدريجيا حتي لا تتأثر قطاعات الاقتصاد المختلفة عند خروج الحكومة من النشاط الاقتصادي.
3. العمل على إحداث التوازن في الاقتصاد عن طريق المزج بين السياسات المالية والنقدية والتجارية.
4. إفساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً مؤثرا في رسم السياسات الاقتصادية الكلية.

المراجع:

(1) محمد هاشم عوض، الدعوة للتحرير الاقتصادي عبر القرون، ورقة عمل، جامعة الخرطوم 1998م، ص1.

(2) محمد إبراهيم غزلان، موجز في الفكر الاقتصادي، مطبعة التجارة، القاهرة 1960، ص6.

(3) المصدر السابق، ص7.

(4) عبد الكريم كامل عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، مطبعة بغداد، بغداد 1988، ص49.

(5) زينب حسن عوض الله، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000م، ص114.

(6) محمد إبراهيم غزلان، مصدر سابق، ص7.

(7) عبد المنعم السيد، مبادئ الاقتصاد، ب د، ب ت، ص35.

(8) أحمد عبد الله إبراهيم، الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم 1997م، ص165.

(9) محمد إبراهيم غزلان، مصدر سابق، ص250.

(10) محمد هاشم عوض، مصدر سابق، ص4.

(11) سعيد حافظ، سياسات التكيف وأليات السوق، المجلة المصرية للتنمية، القاهرة العدد الأول، يونيو1994، ص17-18.

(12) محمد أبو القاسم أبو النور، مفهوم سياسات التحرير في النظريات الاقتصادية، ورقة مقدمة، جامعة الخرطوم 1997م، ص1.

(13) احمد حافظ الحسيني، التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، القاهرة 1974م، ص75.

(14) محمد كمال الدين عطية، التكاليف والتسعير في الفكر الإسلامي، دار النشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1977م، ص45.

(15) محمد المبارك، الحسبة في الإسلام، دار الكتب العربية، القاهرة 1967، ص16.

(16) حسين علي عبد الحميد، السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، 1406هـ، ص30.

(17) وفاء خضر، القاعدة الاقتصادية لاستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق، ب. د، ب. ت، ص38.

(18) محمد يحي يس، مبادئ علم الاقتصاد، المطبعة العربية، القاهرة 1971م، ص32.

(19) صلاح الدين بامسيق، أسس علم الاقتصاد، مكتبة النهضة المصرية، طبعة أولى، القاهرة 1956م، ص50-51.

(20) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مطبعة النيل العربية، القاهرة 2002م، ص210.

(21) تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية للعام 2002م، ص 81.

(22) قاسم عبد الرضا الدخيلى، الاقتصاد الكلي النظرية والتحليل، منشورات اليجا، مالطا 2001، ص416.

(23) تقرير UNITED NATIONS POPULATION DIVISION الصادر عن الأمم المتحدة نقلاً عن موقع,WWW.UN.ORG.

(24) عبد المطلب عبد الحميد، مصدر سابق، ص218.

(25)فوزي الإخناوي، دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولي، القاهرة 2000م، ص51.

(26)محمد العريان، مجموعة اتفاقيات لتمويل البنوك التجارية في المكسيك، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1990، ص26.

(27) الطيب علي عبد الرحمن، العولمة قدر أم اختيار، وزارة الثقافة والسياحة، الخرطوم يونيو 2002م، ص90.

(28) محمد عبد الرحمن أبو شورة، مجلة التنمية الصناعية، العدد السابع1996، ص37.

(29)هيلين ريب وسونيا كارفا للوا، التكييف والفقراء، مجلة التمويل والتنمية، عدد أيلول 1990، ص 16.

(30) محمد هاشم عوض، تجربة السودان في التحرير الاقتصادي، ب.د، ب.ط، ص8.

(31)صالح محمد نصولي، التصحيح الهيكلي في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية عدد سبتمبر 1993، ص22.

(32)محمد عبد الشفيع عيسي، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخصخصة في مصر، مطبعة بيروت، لبنان1999، ص289.

(33)محمد رياض البرش، الخصخصة آفاقها وأبعادها، مطبعة دار الفكر، دمشق2002، ص14.

(34) محمد الحسن مكاوي، المتغيرات في النظام الاقتصادي والإنمائي في السودان، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، الخرطوم 2005م، ص60.

(35) ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية1999م، ص30.

****

أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد السادس، العدد السابع عشر (2015). ص ص 121-138

أثر استخدام فلسفة المعيب الصفري لكروسبي على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس وجودة مخرجات التعليم العالي بالجامعات السعودية

جعفر عبد الله موسى إدريس (*)

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام فلسفة المعيب الصفري لكروسبي على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس وجودة مخرجات التعليم العالي بالجامعات السعودية. بالتطبيق على جامعة الطائف فرع رنية. ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية يتكون من 70 عضو هيئة تدريس من المنتسبين لفرع الجامعة من أجمالي 83 عضواً، حيث تم توزيع استبانة الدراسة عليهم وجاءت الردود وبعد تحليلها بينت الدراسة أن معظم أعضاء هيئة التدريس مقتنعون بفلسفة المعيب الصفري إلا أنهم لا يستخدمونها، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين أفراد العينة حول استخدام المعيب في خدمات التعليم العالي وأخرى تعزي لاختلاف للجنس، العمر، والدرجة العلمية، والخبرة. وفي ضوء نتائج الدراسة توصل الباحث إلى عدد من التوصيات من شأنها مساعدة أعضاء هيئة التدريس على تطوير وتحسين أدائهم بصورة ذاتية وينعكس ذلك على جودة المخرجات.

الكلمات المفتاحية: المعيب الصفري، أعضاء هيئة التدريس، جامعة الطائف.

The effect of using flawed philosophy of zero for Crosby to develop and improve the performance of faculty members and the quality of "the outputs of higher education in Saudi universities

Gafar Abdullah Musa Idris

Abstract The study aimed at identify the impact of the use of flawed philosophy of zero for Crosby to develop and improve the performance of faculty members and the outputs of higher education in Saudi universities. Application to the Taif University branch Raniah. To achieve the objective of the study, the researcher choose a stratified random sample consists of 70 faculty members from the associate to the University branch of the total 80 members, were distributed a questionnaire study them and Responses came after analysis of the study showed that most of the faculty members are convinced philosophy defective zero, but they do not use them, results of the study also pointed to the lack of significant differences between respondents about the use of defective in higher education services and the other due to the difference of sex, age, degree, and experience. In light of the results of the study, the researcher suggested a number of recommendations that will help faculty members to develop and improve their performance subjectively and reflected on the quality of the output.

Keywords: zero defective, faculty members / Taif University.

(*) أستاذ مساعد، جامعة الطائف، قسم إدارة الأعمال، Gafarmusa33@gmail

المقدمة: Introduction

يعد عضو هيئة التدريس أحد أهم العناصر في العملية التعليمية وصولاً إلى جودة المخرجات " الخريجين والبحوث العلمية"، حيث يشهد مؤسسات التعليم العالي في هذا العصر تنافس شديد فيما بينها وصولاً للتميز، لذلك ينبغي على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بتحسين وتطوير أداء عضو هيئة التدريس ولذلك يجب تأهيله وتدريبه أكاديمياً ومهنياً وبأسلوب علمي. وينعكس ذلك ايجابياً على مستوى الخريجين إلى المستويات المطلوبة عالمياً ومحلياً.

تقوم فكرة المعيب الصفري Zero Defect عند كروسبي على أهمية تنفيذ الأعمال بشكل صحيح من أول مرة وفي كل مرة بدلاً عن القيام بتصحيحها لاحقاً، أي انعدام العيوب وعمل الأشياء الصحيحة من المرة الأولى (Do It Right First Time) (DIRFT).

لقد أظهرت تطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاعات الصناعية والخدمية نجاحاً كبيراً منقطع النظير، من خلال تحسين معدل الربحية، وانخفاض التكاليف، انعدام العيوب، تحسين الجودة، تحسين الأداء، تحسين علاقات العاملين، ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي. دفعت هذا النجاحات المؤسسات التعليمية في العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، انجلترا إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وقد حققت نجاحات كبيرة، مما دفع العديد من الدول إلى تطبيقها لمواجهة المتغيرات الدولية المتمثلة في اشتداد المنافسة بين الشركات العالمية في الأسواق الدولية.

وتسعى مؤسسات التعليم العالي إلى التميز في تقديم خدماتها التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع، لقناعتها بأهمية الدور الذي يلعبه التعليم العالي في نهضة الدولة وتقدمها.

وتقدم خدماتها إلى الفئة المستهدفة من الطلاب، وبعد ذلك إلى سوق العمل والمجتمع المحلي والإقليمي والعالمي كخريجين متميزين وقادرين على تلبية الاحتياجات المختلفة. ويمثل عضو هيئة التدريس هو المفتاح للوصول إلى جودة أداء المؤسسات التعليمية، ويتطلب ذلك تأهيله وتدريبه أكاديمياً ومهنياً وبأسلوب علمي.

على الرغم من أن معظم الجامعات تضع تطوير الأداء لعضو هيئة التدريس الجامعي هدفاً رئيسياً، إلا أن غالبية الأساليب المعتمدة في التقويم لا تثير ولا تعزز تطوير أعضاء هيئة التدريس بفعالية حقيقية. كما يثبت الدراسات إن قصور عضو هيئة التدريس يعود إلى عدة عوامل تتصدرها الافتقار إلى أعداد المحاضرة أعدادا جيد أو ضعف أساليب التدريس أو عدم استخدام التقنية و...الخ.

ويمكن الاستفادة من فلسفة كروسبي Crosby في مجال التعليم العالي من أجل التخلص من العيوب المرتبطة بأداء أعضاء هيئة التدريس، فإن تحسين أدائها ينعكس إيجابا على الخريجين وعلى سمعة المؤسسة التعليمية، لذلك يتطلب وجود أسلوب للتقويم الذاتي يساعد على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في إطار إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام فلسفة المعيب الصفري لكروسبي على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس ومخرجات التعليم العالي. وسعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. إبراز الحاجة الكبيرة إلى تحسين وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي وصولاً إلى جودة المخرجات (الخريجين، البحوث، وخدمة المجتمع.).
2. شرح فلسفة المعيب الصفري لكروسبي وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي من أجل تحسين وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس.
3. اطلاع عضو هيئة التدريس في الجامعة بانعكاسات استخدام فلسفة المعيب الصفري على تطوير وتحسين أداء عضو هيئة التدريس ومخرجات التعليم العالي.

4. اطلاع عضو هيئة التدريس في الجامعة بسُبل تحسين الأداء التدريسي لتحقيق جودة الخدمات التعليمية.
5. التعرف على أثر استخدام فلسفة المعيب الصفري لكروسبي على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس ومخرجات التعليم العالي.

أهمية الدراسة:

تحظى هذه الدراسة بأهمية كبيرة، تنبع من أهمية الموضوع الذي تتناوله، وكونها محاولة بحثية تركز على دراسة موضوع استخدام فلسفة المعيب الصفري بمؤسسات التعليم العالي الذي يعد من الموضوعات الحديثة، وأحدى فلسفات إدارة الجودة الشاملة.

وبشكل عام فإن النقاط الآتية تبرز أهمية الدراسة بشكل واضح:

1. تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها من الموضوعات القليلة التي تتناول مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي، بغض النظر عن كونها من الدراسات القليلة النادرة التي تسعى إلى تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس.
2. كذلك تمثل هذه الدراسة إضافة معرفية وعلمية للمكتبة العربية التي تفتقر لمثل تلك الدراسات الميدانية. ويمكن القول: أن الأهمية العلمية لهذه الدراسة تعود بالفائدة على عدة جهات:
   - المستفيد الأكبر هي الفئة المستهدفة أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي.
   - كما سيستفيد الطلاب الخريجين الذين يصبحون مؤهلين وقادرين على العمل.
   - ويستفيد سوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي من جودة مخرجات التعليم العالي وبالتالي ينعكس ذلك على روح الإبداع والابتكار.
   - كذلك سيستفيد مؤسسات التعليم العالي من هذه الدراسة من خلال مساعدتها على نشر ثقافة التقويم الذاتي بدلا من الأساليب التقليدية المتبعة.
   - وأخيراً سيكون هذه الدراسة عوناً للباحثين والمهتمين بجودة أداء أعضاء هيئة التدريس ومخرجات التعليم العالي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تولي مؤسسات التعليم العالي اهتماما كبيراً بجودة خدماتها التعليمية لمواجهة طلبات السوق المحلي والمجتمع. ويتم ذلك من خلال إمداده بالخريجين المتميزين القادرين على العمل بكفاءة وفاعلية. وأعضاء هيئة التدريس هم الأساس في العملية التعليمية، فإن تحسين أدائها ينعكس إيجابا على الخريجين وعلى سمعة الجامعة، لذلك يتطلب وجود فلسفة محددة يمكن الاستفادة منها في تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في إطار إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي.

وتكمن مشكلة الدراسة في إن كثيرا من الأعمال تنفذ بشكل غير صحيح من أول مرة وفي كل مرة ثم القيام بتصحيحها لاحقاً. وهذه الإعادة لها تكاليف باهظة سواء كان في الوقت أو السمعة أو المعنوية، وأعضاء هيئة التدريس ليسوا بمعزل عن ذلك ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة في أداء العمل أكثر من مرة بطريقة غير صحيحة وفلسفة المعيب الصفري لكروسبي تحاول إيجاد الحلول لهذه المشكلة من خلال أداء العمل الصحيح من المرة الأولى أو بدون عيوب. ومؤسسات التعليم العالي تستخدم أساليب تقليدية في تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال المؤشرات التقليدية مثل الطلاب وغيرها من أساليب التقويم. أما استخدام فلسفة المعيب الصفري فتعد من أساليب التقويم الذاتي، حيث يستطيع عضو هيئة التدريس تقييم نفسه بنفسه من خلال أداء الأعمال بطريقة صحيحة من أول مرة وفي كل مرة.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة التعرف على أثر استخدام فلسفة المعيب الصفري على تطوير وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس وجودة المخرجات. ويكمن صياغة مشكلة الدراسة من خلال **الأسئلة الآتية**:

1. هل يستخدم أعضاء هيئة التدريس فلسفة المعيب الصفري كأسلوب للتقويم الذاتي لتطوير وتحسين أدائهم التدريسي والبحثي ؟
2. هل لدى أعضاء هيئة التدريس إلمام كافي بفلسفة المعيب الصفري ؟
3. هل هناك علاقة ايجابية بين تحسين وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس وبين مخرجات التعليم العالي المتمثلة في الخريجين والبحوث العلمية.
4. هل مخرجات التعليم العالي تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي واحتياجات المجتمع ؟

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach باعتباره المنهج العلمي المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة باعتبارها ذات طبيعة نظرية، يسلط فيها الضوء على إدارة الجودة الشاملة وتحديدا فلسفة المعيب الصفري لكروسبي. حيث يتم تصميم إستبانة ثم توزيعها على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف، وبغرض الإجابة عن أسئلة الاستبانة ولاختبار فرضياتها، يعتمد الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) في التحليل.

والجانب النظري من الدراسة تم الاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية العربية والأجنبية بالإضافة إلى المراجع العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية: الفترة من 1435، 1436 هـ.

الحدود المكانية: جامعة الطائف فرع رنية ، المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة: اعتمد الباحث على الاستبانة للحصول على البيانات والمعلومات من المبحوثين وتم استخدامها من قبل الباحث من أجل الحصول على الملومات الأولية التي اعتمد عليها نتائج البحث.

مصطلحات الدراسة:

1. **المعيب الصفري** Zero Defect**:** تقوم فكرة المعيب الصفري Zero Defect، أي انعدام العيوب وعمل الأشياء الصحيحة من المرة الأولى ((DIRFT. وتقوم فكرة المعيب الصفري عند كروسبي على أهمية تنفيذ الأعمال بشكل صحيح من أول مرة وفي كل مرة بدلاً عن القيام بتصحيحها لاحقاً، أي أن معيار الأداء هو الخلو من العيوب.
2. **التعليم العالي** Higher Education يعرف على أنه التعليم الذي يتم في مؤسسات تعليمية عالية، ويتيح للكبار والراغبين والباحثين عن المعرفة نوعاً عالياً من التعليم ومستوى رفيعاً من المعرفة عن طريق الحلقات التي يلتقي فيها الأستاذ مع طلابه محاوراً فيها ومناقشاً وموضحاً.
3. **أعضاء هيئة التدريس**: هم مجموعة من الأساتذة الذين يحملون درجات عليا دكتوراه وماجستير في مختلف التخصصات العلمية، بدرجات وظيفية مختلفة مثل الأستاذ، الأستاذ المشارك، والأستاذ المساعد، ومحاضر. ومدرس لغة.

الدراسات السابقة:

دراسة (**موسى، جعفر عبد الله وآخرون،** 2012) بعنوان إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في فرع جامعة الطائف بالخرمة) تناول البحث مدى إمكانية تطبيق إدارة الجودة على خدمات التعليم العالي من خلال دراسة وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص. وتوصلت الدراسة إلى نتائج توصيات تساعد الفرع في الحصول على الاعتماد وصولاً إلى الجودة الشاملة.

دراسة (**إبراهيم،** أحمد عثمان وآخرون، 2013) بعنوان أثر المتغيرات الشخصية والبيئية على الإسهام الفكري لأعضاء هيئة التدريس بفروع جامعة الطائف، هدف البحث إلى التعرف على حجم ونوع الإسهام الفكري الذي يقدمه عضو هيئة التدريس، والتعرف على أهم العوامل التي تؤثر على أدائه. وتوصلت البحث إلى أنه لا توجد علاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والإسهام الفكري للعضو.

دراسة (**رمضان، كربوش،** 2013) بعنوان البحث عن ضمان جودة التعليم العالي الجزائري من خلال تطبيق نظام LMD هو نظام جامعي تعليمي ظهر في أروبا وتم تبنيه في دول المغرب العربي كنتيجة لعقود الشراكة مع الاتحاد الأوربي، تستجيب نظام LMD لضروريات عولمة المعارف برفع مستوى التعليم العالي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها تصحيح الاختلالات الموجودة، والتركيز على روح جوهر النظام لا الهيكلة فقط.

دراسة (**الصرايرة، أحمد خالد، العساف، ليلى،** 2008) بعنوان إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق) توصلت الدراسة إلى ضرورة التنسيق بين جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي، التحول الجزري من الاتجاه التقليدي إلى الاتجاهات الحديثة.

دراسة (**صبري،** 2009) بعنوان جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن. ومن أهم التوصيات، تطبيق معايير الاعتماد على الجامعات الحكومية والخاصة، دعم هيئة الاعتماد في إنشاء وحدة اختبارات الكفاءة، وإيجاد التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة وإجراء بحوث مشتركة، توفير الكوادر العلمية المتخصصة، إجراء بحوث علمية، زيادة دورها في التفاعل مع المجتمع.

دراسة (**بطانية،** 2004) التي دعت إلى استخدام أسس ومعايير واضحة قابلة للقياس، وهي، التدريس، والإنتاج العلمي، والإشراف على الرسائل الجامعية، النشاط العلمي، وخدمة المجتمع، والأعمال الإدارية، وبينت الدراسة أن هذه المعايير قابلة للزيادة والنقصان تبعاً لأهداف المؤسسة، حيث يجب تقويم أعضاء هيئة التدريس في مدى مساهمتهم في تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.

دراسة (**درة،** 2005) حيث تناولت الجانب الأخلاقي لعضو هيئة التدريس وأثره على واجباته وأدائه في تحقيق أهداف الجامعة التي يعمل فيها، وأظهرت الدراسة ضرورة وجود ميثاق عمل أخلاقي لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في ظل العولمة وأثر ذلك على جودة مخرجات العملية التعليمية.

دراسة (**فرحان،** 2004) عن قواعد أخلاقيات مهنة التعليم العالي في إطار أهداف ورسالة الجامعة، وأثر ذلك على جودة التعليم وتميز الجامعة من خلال تحقيق رسالتها وأهدافها.

دراسة (**زايد،** 2003) أشار إلى ارتباط وثيق بين مفهوم الجودة ومبدأ التطور المستمر للمؤسسة الأكاديمية، وخاصة في أداء عضو هيئة التدريس ومدى ارتباط ذلك بأهداف الجامعة المعلنة. واقترح زايد في دراسته أسلوباً غير تقليدي لقياس وتقويم أداء هيئة التدريس بالاستعانة بمصفوفة الأهداف، التي تضم مجموعة من المعايير الكمية، وهي التدريس، والإنتاج العلمي، والإشراف على رسائل، والنشاط العلمي، وخدمة المجتمع، والأعمال الإدارية، ورأي الطلبة.

دراسة (**أبو الرب، قدادة،** 2008) تقويم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ومن أهم النتائج، الموضوعية في التقويم، ومشاركة جميع الأطراف، وشمولية التقويم، ومرونة منهجية التقويم.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات ركزت على تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال الأساليب التقليدية المعروفة، وندرت الدراسات التي تناولت الأساليب الحديثة مثل فلسفة المعيب الصفري باعتباره أحد أساليب التقويم الذاتي، حيث يستطيع عضو هيئة التدريس تطوير وتحسين أدائه من خلال استخدامه فلسفة المعيب الصفري، أي أداء الأعمال بطريقة صحيحة من المرة الأولى وكل مرة وصولاً إلى مخرجات بدون عيوب.

الإطار النظري

إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج أو نظام إداري شامل قائم على أساس إحداث تغيرات إيجابية جذرية لكل شيء داخل المنظمة، بحيث تشتمل هذه التغيرات، الفكر، السلوك، القيم، المعتقدات التنظيمية، المفاهيم الإدارية، نمط القيادة الإدارية، نظم وإجراءات العمل، والأداء وذلك من أجل تحسين وتطوير كل مكونات المنظمة للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها بأقل تكلفة بهدف تحقيق أعلى درجة من الرضا لدى زبائنها عن طريق إشباع حاجاتهم ورغباتهم وفق ما يتوقعونه.(عقيلي، 2000)

والجودة بمعناها العام: هي إنتاج المنظمة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالٍ من الجودة المتميزة، تكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها وبالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، وتحقيق الرضا والسعادة لديهم. ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفا لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة، وإيجاد صفة التميز فيها. (وصفي، 2001).

كما عرفها " كوستين" بأنها نظام مستمر لتحسين المنتجات والخدمات لإحراز رضي الزبون وقناعته من خلال اشتراك كافة العاملين في المنظمة في الحرص على الجودة وتطبيق المنهج الكمي لبلوغ التحسين المستمر لخدمات ومنتجات المنظمة.
(الخطيب، 2006).

يعرف معهد الجودة الفيدرالي Federal Institute Of Quality (F1Q) الجودة بأنها فلسفة ومبادئ موجهة بحيث تشكل القاعدة الأساس للتحسين المستمر في الشركات يرافقه تطبيق للأساليب الكمية وتمكين الموارد البشرية من أجل إرضاء الزبائن.

وتعرفها المنظمة الدولية للمعايير ISO أنها الخصائص الكلية لكيان (نشاط، أو عملية، أو سلعة، أو خدمة، أو منظمة، أو نظام، أو فرد، أو مزيج منها التي تنعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أو حتمية. (الطائي، قدادة، 2008).

وتعريف المواصفة القياسية الدولية ISO 8402 التي ترى بأنها مدخل لإدارة الشركة يرتكز على الجودة ويُبنى على مشاركة جميع أعضائها، ويستهدف النجاح طويل الأمد من خلال تحقيق رضا الزبون وتحقيق منافع لجميع أعضاء الشركة والمجتمع. (1996,ISO)

يرى تاجوشي Taguchi (1994): إن الجودة هي تفادي الخسارة التي يسببها المنتج للمجتمع بعد إرساله للمستعمل، وتتضمن ذلك الخسائر الناجمة عن الفشل في تلبية توقعات العميل والتشغيل في تلبية خصائص الأداء والتأثيرات الجانبية الناجمة عن المنتج كالتلوث والضجيج وغيرها.

أما فيجنبوم Figenbaum (1991): يرى أن الجودة هي المنتج الكلي لخصائص السلعة أو الخدمة المتأني من التسويق والهندسة، والتصنيع، والصيانة، والذي من خلاله ستلبى السلعة أو الخدمة في الاستعمال توقعات العميل.

أما الأب الروحي للجودة Deming يرى أن الجودة يجب أن ترضي حاجات العميل الحالية والمستقبلية.

ويعرف جابوسكي " الجودة بأنها تلك الصفات المميزة لمنتج أو خدمة ما، التي يقرن المستفيد بها قيمة هذه الصفات بالجودة، على سبيل المثال كأن ينظر العميل الى الشكل الخارجي. للمنتج

والتوقيت والحجم ومقدار التكلفة ومصداقية المنتج وغيرها من العوامل الأخرى في تحديد مفهوم الجودة.

وانتقل مفهوم الجودة من المؤسسات الصناعية إلى المؤسسات الخدمية ومنها مؤسسات التعليم العالي وذلك كنتيجة حتمية لظروف التغيير السريع التي تمر بها كافة القطاعات الاجتماعية، والاقتصادية وبرزت الأصوات المنادية بالجودة التعليمية ولاسيما الجامعية منها. وذلك لقيادتها دفة التغيير الاجتماعية كما حددتها أهدافها الأساسية المتمثلة في محاولة الإسهام في تعديل وتغيير وتطوير الاتجاهات في المجتمع المحيط بالجامعة معه نحو الأفضل.

فلسفة فليب كروسبي Phillip Crosby **" الفلسفة الموجهة نحو منع العيوب "**

يُعد فيليب كروسبي من أشهر الرواد في مجال الجودة وأساليب تطويرها. دخل عالم الأعمال عام 1952 بوصفه فنياً متخصصاً، واجهته مشكلات صناعية سواء من حيث ارتفاع نسب التلف، عدم وضوح الرؤية حول الجودة والفشل المستمر في المطابقة. (الجيبوري، 2011)

أخذ مجالاً مخالفاً لـ Juran & Deming حيث إن إدارة الجودة الشاملة يقوم على التشديد على المخرجات وذلك عن طريق الحد من العيوب في الأداء وهو أول من نادى بمفهوم العيوب الصفرية Zero Defects واهتمامه بوضع بعض المعايير التي لا تقيس الخلل فقط، وإنما تقيس التكلفة الإجمالية للجودة أيضاً.كما قام بتأسيس كلية للجودة واشتهر من خلال كتابه Quality is Free من أكثر الكتب مبيعاً ورواجاً.

كروسبي يرى أن العيوب الصفرية تتناقض مع قانون تناقص الغلة Diminishing returned الذي يمكن أن ينسحب إلى الجودة ويرى أن الجودة عند نقطة معينة إذا ادخل عليها تحسينات أكثر فإنها ستكون أكثر تكلفة عند تحمل الفشل.

يقوم منهجه في تحسين الجودة على المنطلقات أو الثوابت الخمسة لإدارة الجودة The five absolutes of quality management وهي أساسيات مهمة في إدارة الجودة يعتقد Crosby أنها مفيدة للشركة التي تسعى إلى التحول نحو الطرائق الحديثة والمبتكرة في إدارة الجودة وفهمها واستيعابها وتطبيقها فقد صممت للإجابة عن أسئلة مهمة تواجه المديرين **مثل** (Crosby,1979):

- الجودة تعني المطابقة وليس المثالية.
- لا يوجد شيء اسمه مشكلة الجودة، أبحث عن السبب.
- من الأوفر والأرخص دائما أداء العمل صحيحاً من المرة الأولى.
- مقياس الأداء الوحيد measure هو تكلفة الجودة.
- معيار الأداء الوحيد هو انعدام العيوب الصفريةZero defects.

يرى كروسبي أن متطلبات الجودة هي الإيمان والاقتناع الراسخ من جانب الإدارة العليا بأهمية مشكلة الجودة والتعهد من جانب الإدارة وتطبيق سبل الكمال وأن لديهم القدرة على تحمل المسئولية.

لقد ركز كروسبي على أربعة محاور أساسية من خلال مبادئه الأربعة عشر والتي أطلق عليها اسم الأسس والتي هي تمثل الفلسفة التي يقوم عليها نموذج كروسي والتي تتلخص في **الآتي**: (علواني، 2007).

الأساس الأول: يرى كروسبي أن الجودة هي المطابقة للمتطلبات وهي تعني بذلك الجهاز الإداري وجميع العاملين بالمنظمة من الضروري أن يلتزموا بمطابقة المنتج للمواصفات الأساسية الموضوعية لتحسين الجودة ليضمن توقعات الزبون من جودة المنتج.

الأساس الثاني: أكد كروسبي على أهمية تنفيذ الأعمال بشكل صحيح منذ اللحظة الأولى بدلاً من القيام بتصحيحها لاحقاً.

الأساس الثالث: يجب أن يكون معيار الأداء خالياً من العيوب ويمكن أن يكون من أهداف المنظمة. وأفضل معيار هو العيوب الصفرية وأي مستوى من العيوب لا يعد مقياساً صالحاً للأداء وهو هدف العيوب الصفرية وهو هدف قابل للإنجاز.

الأساس الرابع: الاستثمار في مجال التدريب والخدمات والمساندة لتجنب الأخطاء واسترداد تكاليف التلف، وقد قدر كروسبي تكاليف الجودة أن تكون بين (20-40 %) من عوائد المنظمة.

أوضع كروسبي أربعة عشرة خطوة لتحسين الجودة وهي: (موسى، 2013)

1. التزام الإدارة العليا.
2. فريق لتحسين الجودة.
3. مقاييس الجودة.
4. تحديد تكلفة الجودة.
5. الوعي بالجودة.
6. الإجراءات التصحيحية.
7. التخطيط للعيوب الصفرية أي انعدام العيوب بتهيئة بيئة العمل بالمنشأة بالتأكد على تنفيذ برامج العيوب الصفرية.
8. تدريب المشرفين على القيام بدورهم في تحسين الجودة.
9. تخصيص مناسبة أو يوم وذلك لإشعار العاملين بأن هناك تغيير للأحسن، ويطلق عليه يوم المعيب الصفري.
10. وضع الأهداف، وتشجيع الابتكار الفردي بالمنشاة أو المنظمة.
11. إزالة أسباب الأخطاء، بتشجيع العاملين على الاتصال بالإدارة في حالة عدم قدرتهم على حل المشاكل التي تقف في سبيل تحقيق الأداء الخالي من العيوب.
12. التقدير: عمل برنامج للمكافئات والتحفيز للعاملين الذين حققوا مؤشرات أداء جيدة في تحسين الجودة.
13. تأسيس مجالس الجودة.
14. تكرار الخطوات السابقة، للتأكد من أن عمليات التحسين مستمرة وغير منتهية.

وقدم كروسبي خطة عمل plan of action يمكن إتباعها كنموذج عملي يهدف إلى الخلو من العيب Zero defects في صناعة الخدمة، ويرى أنه يمكن القيام بعمل خال من الخطأ من خلال نموذج وقائي prevention models لمنع حدوث منتجات تالفة أو خدمة معيبة. (الكيلاني).

وأكد كروسبي أهمية اهتمام الإدارة الجامعية بالالتزام أي تطبيق مبدأ الإدارة بالالتزام وقياس الجودة، ونشر الوعي بأهمية الجودة والاستثمار في الموارد البشرية، والتأكيد على التعليم المستمر، ومراجعة التحسينات وتقييمها، واعتبار الجودة عملية مستمرة في التعليم الجامعي.

إن إلحاح Crosby على هدف العيوب الصفرية ناشي كذلك عن اعتقاده بأن أي هدف آخر يعني الالتزام بإنتاج كمية محددة من العيوب، الأمر الذي بات غير مقبول وهو بذلك لا يؤمن بالأساليب الإحصائية في الجودة مشيراً إلى اختلافه مع Deming فالإقرار باستخدام هذه الأساليب هو ضد فكرة العيوب الصفرية، كما أن الأخطاء وفق Crosby تتسبب، أما عن نقص المعرفة أو نقص الانتباه (التركيز). ونقص المعرفة يمكن تجاوزه من خلال وسائل معروفة جيداً (التدريب المكثف مثلا). أما نقص الانتباه فهو مشكلة توجه، ويجب أن تتم تغطيتها من العامل وإذا اتبعت المنظمة سياسة العيوب الصفرية، فإن ذلك سيوجد فرصة جيدة لتغيير توجهاته، لان هذه السياسة تشدد على أهمية فهم متطلبات الزبائن والالتقاء معها (الجيبوري، 2011).

الثوابت الخمسة: Five Absolutes

وهي أساسيات مهمة في إدارة الجودة، يعتقد Crosby أنها مفيدة للشركة تسعى التحول نحو الطرائق الحديثة والمبتكرة في إدارة الجودة وفهمها واستيعابها وتطبيقها، فقد صممت للإجابة عن أسئلة تواجه المديرين **مثل:** (Crosby,1979).

1. ما هي الجودة ؟ فالجودة هي المطابقة مع المتطلبات وليست الأناقة Elegance والمتطلبات يجب أن تعرف وتقاس.
2. ما النظام المطلوب لتمكين المنظمة من تقديم منتج أو خدمة ذات جودة مناسبة أو كليهما معاً ؟ يجب أن يكون النظام المصمم لإدارة الجودة مبنياً على أساس المنع وليست المعالجة.
3. ما الطرق الأفضل؟ الطريقة الأنسب دوماً هي فعل الشيء الصحيح منذ المرة الأولى، والفحص الشامل يعد تكلفة لذ يجب بناء الجودة في المنتج وليست فحصها فيه.
4. ما مقياس الأداء ؟ تقاس الجودة بالثمن المتحقق من عدم المطابقة مع المتطلبات أو المعايير وليست بمؤشرات أخرى (أي تكلفة الجودة).
5. ما معيار الجودة الذي يجب استخدامه؟ وأفضل معيار هو العيوب الصفرية وأي مستوى من العيوب لا يعد مقياساً صالحاً للأداء وهدف العيوب الصفرية هو هدف قابل للإنجاز.

يمكن الاستفادة من فلسفة كروسبي Crosby في مجال التعليم العالي من أجل التخلص من العيوب من خلال التحسين المستمر والالتزام ببرنامج العيوب الصفرية، وكذلك مشاركة جميع العاملين بالجامعة، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين من أجل تنفيذ برنامج التحسين المستمر في كافة المجالات.

فلسفة التحسين المستمر Continuous Improvement

يعود جذور مفهوم التحسين المستمر Continuous Improvement(CI) أو kaizen (وفق لغة اليابانيين) إلى اليابان , فبعد الحرب العالمية الثانية بدأت هذه الدولة بما يطلق عليه عمليات أعادة البناء إذ عمدت العديد من الشركات اليابانية إلى تطبيق واعتماد برامج التحسين وتصدرت شركة Toshiba ذلك عام 1946م واعتمدته Matsushita Electric عام1950م وشركة Toyota عام 1951م.(الجيبوري، 2011)

إن فكرة التحسين المستمر تنطلق من مبدأ تطوير المعرفة لأبعاد العملية الإدارية واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك التطوير , حيث إن التحسين المستمر يجسد المفهوم الأساسي للجودة والمتمثل في دائرة ديمنج التي سبق الحديث عنها في فصل سابق , والتي تنطلق من عملية التخطيط , ثم مرحلة التنفيذ وبعدها مرحلة الفحص وأخيرا مرحلة التحسين(حسن).

ويصف العالم Imai Masaakiوهو الأب الروحي لفلسفة التحسين المستمر ومدير معهد التحسين هذا المفهوم على انه سر نجاح اليابان في التنافس , إذ تتضمن السعي نحو التحسين التدريجي المستمر , وأداء الأشياء الصغيرة بطريقة أفضل وإقامة وتحقيق مستويات أعلى للأداء.

يقصد بمفهوم التحسين المستمرcontinuous improvement أنه فلسفه تسعى إلى تحسين جميع العمليات التي تتطلبها تقديم الخدمة للزبون , وبشكل مستمر , وبضمان توافقها مع حاجات ورغبات وتوقعات الزبون, وان تكون هناك دائما جهود مبذولة لإحداث تغييرات وتعديلات لاستمرار هذا التوافق الذي يعطي ميزة التنافس **ويحقق ذلك من خلال:**

- تخفيض وتجنب الأخطاء قبل وقوعها.
- تحديد المشاكل بدقه ووضع الأساليب اللازمة لحلها.
- تحديث الانحرافات التي تحدث أثناء تقديم الخدمة.

أما المصطلح الياباني kaizen فهو يتكون من مقطعين الأول kai ويعني التغير والثاني Zen ويعني نحو الأفضل بمعنى التغيير نحو الأفضل.

والأفضل هنا عبارة عن تغيير مستمر في الحياة الشخصية والاجتماعية والعلمية على نحو بسيط للتخلص من التكاليف غير الضرورية والأخطاء وتدعو إستراتيجية kaizen إلى جهود غير منتهية للتحسين من قبل كل فرد داخل المنظمة عاملين وإدارة.
وتتلخص طريقة kaizen في إجراء التحسينات المستمرة في كل المجالات وفي جميع الأوقات.
وهناك عناصر عديدة يجري التركيز عليها وفقاً لهذه الطريقة من أهمها: (Geoffrey,2001.)

- التركيز على العميل.
- روح التعاون وعمل الفريق.
- التوقيت المطلوب (JIT).
- حلقات الجودة.
- علاقة الإدارة مع العاملين.
- استخدام التكنولوجيا في العمل.

الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات المنهجية للدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach باعتباره المنهج العلمي المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة باعتبارها ذات طبيعة نظرية. وجمع المعلومات وتفسيرها وتحليلها للوصول إلى النتائج التي تفيد الظاهرة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في فرع جامعة الطائف برنية والذي يبلغ عددهم حوالي (83) عضو هيئة التدريس يعملون في كلية العلوم والآداب من الجنسين النساء والرجال.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (83) من أعضاء هيئة التدريس العاملين بفرع الجامعة برنية، وقد تم توزيع عدد (70) استبانه على عينة الدراسة وتم استرجاع عدد (66) استبانه بنسبة 94.3% والفاقد عدد (4) بنسبة 5.7%.

ثانياً: البيانات الشخصية :

جدول (1) عينة المبحوثين تبعاً الجنس والاستبيانات الموزعة:

النوع	العدد	العائد	الفاقد	العدد	النسبة
ذكر	55	52	3	52	%94.5
أنثى	15	14	1	14	%93.3

يوضح الجدول (1) أن العائد من الاستبيانات الموزعة على أعضاء هيئة التدريس 66 من أجمالي الاستبيانات الموزعة أي بنسبة 94.3%، حيث نلاحظ عدد النساء أقل من الرجال، كما نلاحظ معقولية نسبة الفاقد في الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

جدول (2) عين المبحوثين تبعاً للعمر:

العمر	العدد	النسبة	العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	4	%6.1	30 – أقل من 35 سنة	4	%6.1
35 – أقل من 40 سنة	6	%9.1	40 – أقل من 45 سنة	32	%48.4
45 – أقل من 50 سنة	8	%12.1	50 – أقل من 55 سنة	8	%12.1

55 – أقل من 60 سنة	4	%6.1	60 سنة فأكثر		

جدول (3) توزيع عينة الدراسة من المبحوثين تبعاً للمؤهل العلمي:

	العدد	النسبة		العدد	النسبة		العدد	النسبة
دكتوراه	54	%81.8	ماجستير	8	%12.1	بكالوريوس	4	%6.1

يتضح من الجدول (3) إن 81.8% من المبحوثين مؤهلهم العلمي دكتوراه ويشير هذه إلى التأهيل الكافي لأعضاء هيئة التدريس و12.1% مؤهلهم ماجستير و6.1% مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة من المبحوثين تبعاً للدرجة الوظيفية:

الدرجة	العدد	%		العدد	%	الدرجة	العدد	%
أستاذ	1	%1.5	أستاذ مشارك	8	%12.1	أستاذ مساعد	45	%68.2
محاضر	8	%12.1	- معيد	4	%6.1			

نلاحظ من الجدول (4) إن معظم أعضاء هيئة التدريس أساتذة مساعدون وعدد قليل في درجة أستاذ وأقل من المحاضرين والمعيدين.

جدول (5) توزيع عينة الدراسة من المبحوثين تبعاً للخبرة:

الخبرة	العدد	%	الخبرة	العدد	%
أقل من 5 سنوات	9	%13.6	من 5 – أقل من 10 سنوات	36	%54.5
من 10 – أقل من 15 سنوات	15	%22.7	من 15 – أقل من 20 سنة	4	%6.1
من 20 – أقل من 25 سنة	2	%3.1	من 25 – أقل من 30 سنة		
30 سنة فأكثر	-	-			

يشير الجدول (5) إلى أن 13.6% من المبحوثين خبرتهم أقل من 5 سنوات و54.5% أكثر من 5 سنوات وأقل من عشرة سنوات و22.7% خبرتهم ما بين 10 - 15 سنة و6.1% من بين 15- 20 سنة و3.1% من بين 20 - 25 سنة.

ثالثاً: استعراض وتحليل النتائج واثبات الفروض.

جدول (6) نتائج أسئلة الاستبانة حول فلسفة المعيب الصفري والتحسين المستمر

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. تستخدم فلسفة المعيب الصفري في تطوير وتحسين الأداء.	17.61	8.53
2. تفضل أسلوب التقييم الذاتي.	19.33	29.70
3. تفضل عمل الأشياء الصحيحة من الوهلة الأولى	20.61	.15.58
4.تفضل عمل الأشياء أكثر من مرة من أجل تحسينها.	16.83	7.86.
5. تؤيد فكرة تقديم خدمات تعليمية وبحثية بدون عيوب.	20.11	10.55
6. تعقد الجامعة دورات تدريبية.	10.21	7.15
7. فلسفة الجامعة تركز على الجودة العالية.	24.12	16.50
8.تعمل الجامعة على تقويم الأداء عضو التدريس من منظور الطلبة	19.91	13.26
9. تعمل الجامعة على التقويم الأداء من خلال الرئيس المباشر.	16.31	.5.97
10. تشجع الجامعة أسلوب التقييم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس.	16.52	5.56
11 تشجع الجامعة على الإبداع من خلال وضع البرامج التي دعم المبدعين	17.91	7.75
12. تضع الجامعة معايير واضحة لتقويم جودة الخدمات التعليمية.	18.81	.11.17
13. يطرح فرع الجامعة البرامج التي تلبي سوق العمل.	17.31	7.12
14. تستخدم أساليب حديثة في التقويم وقياس الأداء.	19.61	.9.99
15. يساهم أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع.	18.61	10.85
16. يجري التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوث جماعية.	15.92	7.73
17. يجري تحفيز أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث والمشاركة في الجمعيات العلمية والمهنية	17.64	6.53
18. يتم استخدام الوسائل الحديثة والتكنولوجيا في التعليم	10.12	.7.70
19. المناهج الدراسية تتسم بالمرونة وإمكانية تعديلها.	16.22	3.15
20. تدعم إدارة الجامعة البحث العلمي وتطويره.	20.73	11.78

يتضح من الجدول (6) والذي يتضمن 20 سؤالاً ومن خلال إجابات أعضاء هيئة التدريس ما يلي:

- 83.1% من أعضاء هيئة التدريس المبحوثين يؤكدون أهمية الجودة في خدمات التعليم العالي.
- 75.8 من أعضاء هيئة التدريس مقتنعون بفكرة فلسفة المعيب الصفري ويرون إمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي، ويؤكدون أنهم ليس لديهم دراية كافية بمبادئ هذه الفلسفة، إلا أنهم يستخدمون أساليب مشابهة لفلسفة المعيب الصفري.
- 81.9% يفضلون أسلوب التقييم الذاتي ويرون عدم فاعلية جدوى الأساليب التقليدية المستخدمة في التقييم مثل التقييم من خلال الرئيس المباشر أو الطلاب.
- 72.3% من المبحوثين يفضلون أداء الأعمال بالطريقة الصحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة، بدلاً من تكرارها وصولاً للأفضل.
- 78.8من أعضاء هيئة التدريس يؤيدون فكرة تقديم الخدمات التعليمية والبحثية بدون عيوب. ويؤكدون أن الجامعة تسعى لذلك وفلسفة المعيب الصفري تؤيد ذلك.
- 71.6من أعضاء هيئة التدريس المبحوثين يرون إن الجامعة لا تعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس. كما أن 77.2% لا يستخدمون الوسائل الحديثة في العملية التعليمية وتعللون ذلك بعدم توفرها.
- 63.5 من المبحوثين يرون إن الجامعة تشجع على أسلوب التقييم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس.
- 66.1 من المبحوثين يرون إن الجامعة تشجع الإبداع والمبدئيين وتحفزهم على ذلك.

- 71.1% من أعضاء هيئة التدريس المبحوثين يؤكدون إن الجامعة تشجع الأعضاء على إجراء البحوث الجماعية وتوفر لهم الدعم لذلك.
- 75% من أعضاء هيئة التدريس يؤكدون إن الجامعة تضع معايير واضحة لتقويم الأداء، بينما يرى 15.2% غير ذلك.
- 60.5% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن البرامج التي تطرحها فرع الجامعة برنية تلبي احتياجات سوق العمل. و30.2% يرون غير ذلك.
- 66.7% من المبحوثين يؤكدون أن أعضاء هيئة التدريس يساهمون بشكل كبير في خدمة المجتمع.
- 53.2% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن المناهج الدراسية تتسم بالمرونة وهناك إمكانية لتعديلها وفقاً للمتطلبات والاحتياجات المستقبلية.

الإجابة عن أسئلة الدراسة:

الإجابة عن السؤال الأول: هل يستخدم أعضاء هيئة التدريس فلسفة المعيب الصفري كأسلوب للتقويم الذاتي لتطوير وتحسين أدائهم التدريسي والبحثي ؟

- 75.8% من أعضاء هيئة التدريس مقتنعون بفكرة فلسفة المعيب الصفري ويرون إمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي، ويؤكدون أنهم ليس لديهم دراية كافية بمبادئ هذه الفلسفة، إلا أنهم يستخدمون أساليب مشابهة لفلسفة المعيب الصفري.
- 81.9% يفضلون أسلوب التقييم الذاتي ويرون عدم فاعلية جدوى الأساليب التقليدية المستخدمة في التقييم مثل التقييم من خلال الرئيس المباشر أو الطلاب.
- 72.3% من المبحوثين يفضلون أداء الأعمال بالطريقة الصحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة، بدلاً من تكرارها وصولاً للأفضل.

الإجابة عن السؤال الثاني: هل لدى أعضاء هيئة التدريس إلمام كافٍ بفلسفة المعيب الصفري ؟

- 80% من أعضاء هيئة التدريس لديهم إلمام كافٍ وقناعة بأهمية الجودة في التعليم العالي. ليس لديهم دراية كافية بمبادئ هذه الفلسفة، إلا أنهم يستخدمون أساليب مشابهة لفلسفة المعيب الصفري.
- 83% يرون أن فلسفة المعيب الصفري تصلح للتقويم الذاتي.
- معظم أعضاء هيئة التدريس يؤيدون فكرة المعيب الصفري وتطبيقها في مجال التعليم العالي.
- جميعهم لهم قناعة بأن تكاليف أعادة العمل أكثر من مرة عالية من الناحية المادية والمعنوية.

الإجابة عن السؤال الثالث: هل هناك علاقة ايجابية بين تحسين وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس وبين مخرجات التعليم العالي المتمثلة في الخريجين والبحوث العلمية.؟

- 60.5% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن البرامج التي تطرحها فرع الجامعة برنية تلبي احتياجات سوق العمل. و30.2% يرون غير ذلك.
- 66.7% من المبحوثين يؤكدون أن أعضاء هيئة التدريس يساهمون بشكل كبير في خدمة المجتمع.
- 66.1 من المبحوثين يرون إن الجامعة تشجع الإبداع والمبدعين وتحفزهم على ذلك.
- 71.1% من أعضاء هيئة التدريس المبحوثين يؤكدون أن الجامعة تشجع الأعضاء على إجراء البحوث الجماعية وتوفر لهم الدعم لذلك.

الإجابة عن السؤال الرابع: هل مخرجات التعليم العالي بفرع الجامعة تلبي احتياجات سوق العمل واحتياجات المجتمع ؟

- 60.5% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن البرامج التي تطرحها فرع الجامعة برنية تلبي احتياجات سوق العمل. و30.2% يرون غير ذلك.
- 53.2% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن المناهج الدراسية تتسم بالمرونة وهناك إمكانية لتعديلها وفقاً للمتطلبات والاحتياجات المستقبلية.

النتائج:

1. اتضح من خلال بيانات الدراسة الميدانية أن 80% من أعضاء هيئة التدريس لديهم إلمام كافٍ وقناعة بأهمية الجودة في التعليم العالي.
2. بينت الدراسة وإجابات المبحوثين أن 75.8% من أعضاء هيئة التدريس مقتنعون بفكرة فلسفة المعيب الصفري ويرون إمكانية تطبيقها في مجال التعليم العالي، ويؤكدون أنهم ليس لديهم دراية كافية بمبادئ هذه الفلسفة، إلا أنهم يستخدمون أساليب مشابهة لفلسفة المعيب الصفري.
3. معظم المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس بالفرع يحاولون أداء الأعمال بالطريقة الصحيحة من المرة الأولى وفي كل مرة وصولاً إلى الجودة المطلوبة.
4. المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس جميعهم لهم قناعة بأن تكاليف أعادة العمل أكثر من مرة عالية من الناحية المادية والمعنوية.
5. 83% من أعضاء هيئة التدريس يرون أن فلسفة المعيب الصفري تصلح للتقويم الذاتي ويساعد في عملية تطوير الأداء.
6. بينت الدراسة أن الجامعة تشجع أعضاء هيئة التدريس على الإبداع وإجراء البحوث العلمية الفردية والجماعية.
7. كما أوضحت الدراسة أن الجامعة لا تنفذ برامج تدريبية متخصصة لأعضاء هيئة التدريس في مجال تطوير الأداء.

التوصيات:

1. زيادة الاهتمام بمضامين فلسفة المعيب الصفري في مجال التعليم العالي وتعميقها والعمل بها فيما يتصل بجودة الأداء والمخرجات.
2. حث أعضاء هيئة التدريس بفرع الجامعة والفروع الأخرى على الاهتمام بالأداء الصحيح من المرة الأولى وفي كل مرة.
3. تعزيز ثقافة التقويم الذاتي بين أعضاء هيئة التدريس بدلاً عن الأساليب التقليدية الأخرى.
4. الاهتمام المتزايد بضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في القرارات ذات الصلة بالعملية التعليمية.
5. أهمية بناء وتطوير علاقة بين أعضاء هيئة التدريس بفرع الجامعة مع المجتمع المحلي من أجل التعرف على مشكلاتها وإيجاد الحلول لها.
6. تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجال تطوير الأداء لأعضاء هيئة التدريس.
7. أهمية توفر الوسائل التعليمية الحديثة واستخدامها بصورة مستمرة.
8. تحديد يوم رسمي للتعرف على ثقافة الجودة وفلسفاتها وخاصة فلسفة المعيب الصفري. أي انعدام العيوب.
9. إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول فلسفة المعيب الصفري في مجال تطوير الأداء في مؤسسات التعليم العالي.

المراجع باللغة العربية:

1.أحمد، أحمد إبراهيم، (2003) الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، الإسكندرية، دار الوفاء .

2. إبراهيم، حسن إبراهيم (1994)– الرقابة الإحصائية على الجودة وفلسفة ديمنج في الإدارة، التعاون الصناعي في الخليج العربي، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية العدد 54،.

3. إبراهيم ، حسن محمد، (1995) نظم الجودة الشاملة الآيزو وتطبيقاتها، القاهرة، مجموعة د: إبراهيم.

4. إبراهيم، محمد عبد الرازق، (2007) منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة، عمان، دار الفكر.

5.الشامي، أحمد محمد، (1999) إدارة الجودة الشاملة، عمان، الإداري العدد 76–.

6. أحمد، سيد مصطفي، (2004) إدارة الجودة الشاملة الآيزو 9000 - القاهرة -.

7.أحمد، سيد مصطفى، (1997.) دليل المدير العربي إلى سلسة الأيزو 9000 بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،

8.أحمد ، الخطيب، (2001) الجامعات الافتراضية نماذج حديثة، عمان، عالم الكتب، 2006 م 9.إسماعيل، إبراهيم وآخرون، متطلبات التطبيق العلمي لمواصفة الأيزو 9001-2000 لنظام إدارة الجودة، مكتبة الأشقر، بغداد.

10. إيقان، جيمي، دين، جيمس، (2009.) الجودة الشاملة (الإدارة، التنظيم والإستراتيجية) – ترجمة سرور على إبراهيم، الرياض، دار المريخ

11. الجضعي، خالد بن سعد، (2005) إدارة الجودة الشاملة (تطبيقات تربوية)، الرياض، دار الأصحاب للنشر .

12.الطائي، وعد، قدادة، عيسى(2008) ، إدارة الجودة الشاملة، عُمان، اليازوري .

13. الهواشي، السيد عبد العزيز، الدميجي، سعد، (2005) ضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة، عالم الكتب .

14.الجيبوري، ميسر إبراهيم أحمد، (2010

15.الترتوري، محمد عوض، أغادير عرفات، (2009) إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، عُمان، دار المسيرة .

16.أبو سعادة رشيد، أبوبكر سمير (2000) " الجامعة المنتجة، التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة القرن الحادي والعشرين (الدراسات المرجعية)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، م.

17. أبو الرب، عماد، قدادة عيسى،(2008) تقويم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي. الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الأول.

18. الجنائي، عبد الرازق شنين، (2009) محاضرات في موقع مركز تطوير التدريس والتدريب الجامعي، جامعة الكوفة.

19. الصرايرة، خالد أحمد، (2011) الأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر رؤساء الأقسام فيها.

.20الهوا شي، السيد عبد العزيز،(2007) معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة، عالم الكتب.

21 .العلي، عبد الستار محمد، (1996) تطوير التعليم العالي باستخدام إدارة الجودة الشاملة، ورقة عمل قُدمت في المؤتمر الأول للتعليم العالي الإداري – والتجاري، جامعة الإمارات، العين

22.النجار، فريد، (2000) إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، رؤى التنمية المتواصلة، اشتراك للنشر- القاهرة .

23.الخطيب، أحمد، (2006) الجامعات الافتراضية نماذج حديثة، عمان، عالم الكتب.

24. درة، عبد الباري إبراهيم،(2003) نحو ميثاق أخلاقي للهيئة التدريس في الجامعات الأردنية في ظل العولمة، ملتقى التعليم العالي والعولمة: نحو ميثاق عمل أخلاقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الأردن.

25. رمزي أحمد عبد الحي، (2005) التعليم العالي الإلكتروني " محدداته ومبرراته ووسائطه "، الإسكندرية، دار الوفاء.

26. زايد، عبد الناصر،(2003) ضمان جودة التعليم العالي من خلال تقويم الأداء الجامعي، دراسة تحليلية لقياس أداء أعضاء هيئة التدريس، موتمر ضمان الجودة وأثره في أداء كليات الاقتصاد، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

27. شفير، يسري، (2007) إدارة الجودة في التعليم العالي " المؤتمر الثالث لاتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية، الجودة والتميز والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، جامعة القدس، فلسطين.

28. نبيل سعد خليل، (2011) إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، القاهرة، دار الفجر .

29. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، المملكة العربية السعودية، إصدارة 2009 .

30. عبد الإله، جلال عبد الحميد (2003) الجودة في التعليم العالي ومفهوم المنافسة، مجلة الجودة، الجمعية المصرية للجودة العدد الخامس، .

.31بشارة، جبريل، (1986) تكوين المعلم العربي والثورة العلمية التكنولوجية، بيروت، المؤسسة الجامعية .

32. توني نيوباي،(2003) التدريب على جودة الخدمة، ترجمة شويكار زكي، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

33. سعيد، خالد بن سعد عبد العزيز،(1998) إدارة الجودة الشاملة في المجال الصحي، الرياض، العبيكان.

34. خلف، عمر محمد، (1993) تحسين الأداء الإداري في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، (قراءات حول العالم، مكتب اليونسكو الإقليمي للدول العربية أبوندباس) عُمان، العدد السادس.

.35 عمرو صيفي عقيلي(2001) ، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة وجهة نظر، عمان، دار وائل .

36. علوان، قاسم نايف، (2005) إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو 9001، 2000، عمان، دار الثقافة.

37. محمود يوسف سيد،(2009) رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، القاهرة، الدار اللبنانية المصرية، .

38. جوزيف جابوسكي، (1999) إدارة الجودة الشاملة، ترجمة عبد الفتاح النعماني، سلسلة إصدارات بيميك، القاهرة،.

39. محجوب، بسمات فيصل، (2001) إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية (دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة) القاهرة: المنظمة العالمية للتنمية الإدارية.

40. عبد الستار محمد العلي، (1996م) تطوير التعليم العالي باستخدام إدارة الجودة الشاملة، ورقة عمل قُدمت في المؤتمر الأول للتعليم العالي الإداري والتجاري، جامعة الإمارات، العين – 12-14.

41. سعد الدين إبراهيم، (1990) مسودة التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، الكارثة أو الأمل، المؤتمر السنوي الرابع للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي، تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين 12 – 14 مايو، الأردن.

42.علواني يحي(2005) ، الإدارة الجامعية، الواقع وآفاق التطوير في مؤسسات التعليم العالي، الندوة العلمية، بعنوان " التوجهات المستقبلية للتعليم العالي، طرابلس، الجماهيرية، 18- 19-.

43. رمزي أحمد عبد الحي(2007) ، تقيم أداء الإدارة الجامعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة، الإسكندرية، دار الوفاء .

44. حسين، سلامة عبد العظيم، (2006) ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، الرياض، الدار الصوتية.

45. خليل، نبيل سعد، (2011) إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، القاهرة، دار الفجر.

46. رسلان، مصطفى رسلان، (2007) رؤى معاصرة في معايير اعتماد المؤسسات التعليمية، القاهرة، دار الثقافة.

47. سلمان، سعيد أحمد، عبد العزيز، (2006) صفاء دليل جودة المدارس المصرية في ضوء المعايير القومية للتعليم، برنامج جوائز الامتياز المدرسي، القاهرة، وزارة التربية والتعليم .

48.عبد الحي، رمزي أحمد، التعليم العالي الإلكتروني " محدداته ومبرراته ووسائطه "، الإسكندرية، دار الوفاء 2005 م.

49. عبد المعطي، أحمد حسين،(2008 م.) الاعتماد الأكاديمي والمهني للمؤسسات التعليمية، القاهرة، دار السحاب للنشر.

50. فليب كروسبي،(2006) الجودة بلا معاناة، ترجمة محسن إبراهيم الدسوقي، راجعه سعيد عبد الله القرني، معهد الإدارة العامة، الرياض.

51. فريد عبد الفتاح زين الدين،(2005) تخطيط ومراقبة الإنتاج، مدخل إدارة الجودة، دار الكتب.

52. فيلب أتكسون، إدارة الجودة الشاملة، ترجمة عبد الفتاح السيد، الجزء الأول سلسلة بيميك 1996 م.

53. فلجي، بدر بن عواد،(2008) المقدمة الكاملة في إدارة الجودة الشاملة ومراقبة الجودة – الرياض، المفردات للنشر .

54. كاظم، سهيلة محسن، (2008) الجودة في التعليم، عمان، دار الشروق، .

.55محجوب، بسمات فيصل، (2001) إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية (دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة) القاهرة: المنظمة العالمية للتنمية الإدارية.

56. محمد عبد الرازق إبراهيم، (2007) منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة، عمان، دار الفكر.

57. إسماعيل إبراهيم القزاز، وآخرون، (2009) ستة سيغما وأساليب حديثة في إدارة الجودة الشاملة، عمان، دار المسيرة.

58. محفوظ أحمد جودة، (2008) إدارة الجودة الشاملة (مفاهيم وتطبيقات)، عمان، دار وائل،.

59. محفوظ أحمد جودت، (2008) إدارة الجودة الشاملة " مفاهيم وتطبيقات، عمان، دار وائل.

60. مهند النابلسي،(2002) الجودة الشاملة ومجالاتها وتطبيقاتها العلمية، عمان، الجمعية الأردنية للجودة، .

61. خضر كاظم حمود، (2009 م) إدارة الجودة الشاملة، عمان، دار المسيرة .

62. فاروق أحمد فرحان، (1996) جوهرية إدارة الجودة الشاملة، الرياض، مكتبة جرير،

63. نبيل سعد خليل، (2011.) إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية، القاهرة، دار الفجر،

64. عبد الستار محمد العلي، (2006.) الإطار العام لتطوير التعليم العالي من خلال إدارة الجودة الشاملة، عمان، دار وائل،

65. أحمد حسين عبد المعطي، (2008.) الاعتماد الأكاديمي والمهني في المؤسسات التعليمية، القاهرة، السحاب،

66. محمود، يوسف سيد، (2009.)رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

67. يحي، علواني، (2005) الإدارة الجامعية، الواقع وآفاق التطوير في مؤسسات التعليم العالي، الندوة العلمية، بعنوان " التوجهات المستقبلية للتعليم العالي، طرابلس، الجماهيرية، 18- 19.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. Armand V. Figenbaum(1991) –Total Quality control 3rd –Revised –New York Mc craw hill 1991.
2. Arthur –R- Tanner(living(1992) –Total Quality Management- three steps to continuous Improvement- New York Addison Wesley 1992.
3. American society for Quality control –Quality: Everyone's job many vacancies Assoc 1990.
4. Philip Crosby ,(1984) Quality is Free ,

5. Federal Quality institute-federal total Quality management- handbook United States office of personal management.
6. Deming.W.E(.1982) Quality Productivity & Competition Position ,Mass achusetts Institute of Technology Center of Advanced Engineering Study.
7. Juran.j.M& Gryna F,M(1993). Quality Planning & Analysis 3ed MC Graw Hill Book co.1993.
8. Taguchi ,G(.1986) Introduction to Quality Engineering Designing Quality Improving Research Practice through theory Development.D.1986.
9. And y ,Hans man (2007) ,Seven Steps to Creating Customer Experience 2 that Delight.www customer focus consult.com.
10. Gather , Norman (1994). Production and Operation Management 6 th – Orlando, Florida the Diadem Press P.711.
11. Vicent k Omatchoni. Total and productivity management in Health Care Organizations' Nor cross Georgia Institute of Industrial Engineers
12. Gofer B. Berwick D. & Roster J. How Quality Management Really Works In Health Care "Juran Institute Online Articles.
13. Arthur –R- Tanner living –total Quality Management- three steps to continuous Improvement- New York Addison Wesley 1992.
14. American society for Quality control –Quality: Everyone's job many vacancies Assoc 1990.
15. Bs 5750-total Quality management Section 31 London BSI standard part 1 1992.
16. David Hoyle 1994 –ISO 9000 Quality system Hand Book –Znd-London Butterworth –Heinemann. Lt.

****

AMARABAC, Journal of American Arabic Academy for Sciences and Technology, www.amarabac.com

Volume 6, Number 17, (2015), PP. 139-156

Assessment of Food Aid Interventions in North Darfur State, Sudan

Omer A. Hayati [*]

Abstract: This research sought to analyze food aid interventions by Sudanese Red Crescent in North Darfur State during 2003-2007, to see how well they were carried out, how well they were targeted and what impacts do they have on food security. The main strengths of these interventions were alleviation of human hardship, reaching the remotest affected areas, training of staff and volunteers, efficient utilization of available resources and community participation. However, weaknesses were Lack of standardized procedures for targeting beneficiaries, weak follow up and incomplete assessment, as well as slow flow of information from Community Based Organizations. The author proposed participatory post-disaster "lessons learned", enhancement of information based - programs and improvement of disaster response activities to curb food interventions in north Darfur.

Key words*:* African sahelian belt, drought, conflicts, food Security, coping strategies, disaster management, non-governmental organizations.

تقييم المعونات الغذائية في ولاية شمال دارفور، السودان

عمر حياتي

الملخص: يهدف هذا البحث للتعرف على دور المنظمات غير الحكومية - بالتركيز على جمعية الهلال الأحمر السوداني - في توفير الأمن الغذائي في ولاية شمال دارفور - غربي السودان - في الفترة بين 2003 و2007. وذلك بتحليل نشاط الجمعية من خلال معايير تحديد المجموعات المستهدفة, وتسجيل المستفيدين, وتوزيع للمواد الغذائية, والطرق المستخدمة في تقييم نشاطات الجمعية. أوضحت نتائج البحث أن جوانب القوة لنشاط الجمعية تتمثل في نجاحها في تخفيف معاناة النازحين بسبب النزاع الدائر في الولاية وكذلك المتضررين منه, وقدرتها على توزيع المواد الإغاثية في معظم أنحاء الولاية خاصة النائية منها, وتركيزها على تدريب موظفيها والمتطوعين في نشاطاتها, واستخدامها للموارد المتاحة, وتحفيزها للمجتمعات المحلية للانخراط في نشاطاتها. بينما تمثلت جوانب الضعف في انعدام معايير تحديد المجموعات المستهدفة بالجمعية, وضعف المتابعة وانسياب المعلومات والتقييم. أوصى البحث بضرورة الاستفادة من التجارب السابقة في إدارة كوارث مماثلة, وتطوير تبادل وانسياب المعلومات بغية ضبط النشاطات المتصلة بمواجهة الكوارث في ولاية شمال دارفور.

الكلمات المفتاحية: حزام الساحل الإفريقي, الجفاف, النزاعات, الأمن الغذائي, استراتيجيات التكيف, إدارة الكوارث, منظمات غير حكومية.

[*] Associate Professor, Department of Geography, Faculty of Education, University of Khartoum. Currently Al-Imam Muhammad Ibn Saud University, Al Ahsa Branch, Saudi Arabia, Email: ohayati@yahoo.co.uk

1. Introduction

Natural disasters, with emphasis to frequent extreme weather-related disasters, have persisted Last decades, and led to major conflicts and need for humanitarian aid interventions. Food aid interventions made up the majority of humanitarian appeals and remain an important tool to responding to disasters (Paul et al, 2010). The World Food Program (WFP) has an increasingly significant role in providing international food assistance where in 2008 it assisted over 102 million beneficiaries (WFP, 2009a). However, for national and local non-governmental organizations (NGOs) targeting beneficiaries at disasters' hit areas, registering and distributing food still remain critical processes. In 2008, 1.1 million MT of food aid was channelled through NGOs (WFP, 2009b). Great part of it was freely distributed to targeted beneficiaries, where Sub-Saharan Africa incurred 51% and Sudan 54%, due to conflicts and people displacement in Darfur (WFP, 2009b).

Methodology: This research is an attempt to assess the experience of the Sudanese Red Crescent Society (SRCS) in relief distribution in conflict situations in North Darfur State (NDS) during 2003-2007. Lessons learned and formulated recommendations to improve SRCS capacities to respond strongly in similar cases will also be highlighted. Different Participatory Rural Appraisal (PRA) tools were used for data collection. These tools included:

1. Document review: Relevant SRCS Disaster Management Department (DMP) at Head Quarter (HQ) and – NDSB.
2. Semi-structured interviews: With pre-prepared checklist, partners, SRCS staff in both HQ and NDSB, beneficiaries in El Fashir (Abu Shouk IDPs camp) and Kebkabia.
3. Discussions with agencies and key informants: with SRCS-HQ, NDSB - DMD staff, State Food Security Coordination Committee in El Fashir and Kebkabia (FAO, Humanitarian Aid Corporation (HAC), and OXFAM).
4. Field visits and observations: Kebkabia town, El Fashir town and Abu Shouk IDP Camp.
5. Stakeholders' meeting: one day workshop was organized in El Fashir to cross-check the information gathered from interviews and to assess food distribution adopting SWOT[1] analysis. 32 SRC- NDSB key staff and volunteers and other NGOs staff (WFP, HAC) were participated.

The research centred on relief food distribution (beneficiaries targeting, registration and distribution) and evaluating SRC experience in relief distribution in order to answer the following questions: (i) To what extent did the relief food distribution in NDS succeed in developing the general food security situation in the State?, (ii) What are the main strengths, weakness, opportunities and threats that surround the relief food distribution operation in NDS?, (iii) What needs to be done to improve food distribution performance in conflict situation in the future?

1 Strength, weakness, opportunities and threats.

Study area: North Darfur State lies between longitude 22, and 27, 30 East and latitude 11, 30 and 16 North (see Fig 1). The annual average rainfall is between 600 to 100 mm from south to north. Most of the State falls within the African Sahelian Belt "fringe coast", which is periodically affected by drought and floods, as a result of its high variability of rainfall in time and space. Severe periods of drought affecting the State were during 1967-1973 and 1980-1984. Although watercourses are seasonal and some of them flow for only a few days or hours after rain, they are violent and may lead to disastrous floods (Morton, 1994).

The state is hosting 1,552,000 people, 74% out of them are farmers and the rest are nomads (Mohamed, 2007). Historically, the yields of rain-fed cultivation were highly erratic due to unpredictable patterns of rainfall (1982/83, 1983/84, and 1984/85), pest infestations and the lack of appropriate agricultural implements. The livestock trade has been a crucial livelihood component with tens of thousands of livestock (pre-conflict) exported annually to the surrounding countries (Rivers *et al*, 2007). The State is severely affected and characterized by chronic food insecurity and malnutrition.

Fig. 1: Greater Darfur Administrative Units

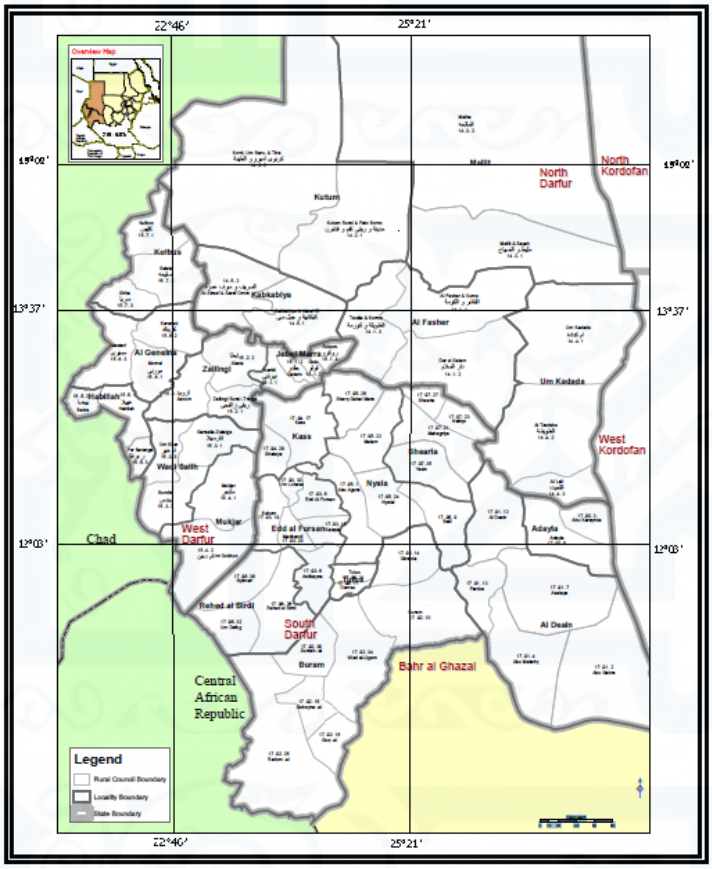

Source: Humanitarian Information Center for Darfur (November, 2004).

Conflicts in Darfur: throughout history, the main cause of civil strife in NDS is the competition over natural resources. Poor rural households (60%) rely on natural resources as a source of income, as well as collecting grass, firewood and wild food etc.

Thanks to the traditional land tenure system "*Hawakeer*", which organize the relationship between farmers and pastoralists. This system has been created by Sultan Musa (1680 – 1700)[2]. *Hawakeer* is the plural of "*Hakurah*", which is agricultural and pastures land (1500 – 2000 *feddan*) donated by the Sultan to some of the tribe leaders for the good services provided to the Sultanate. The person who has been donated the *Hakurah*, is responsible for cultivating the land with the help of the residents of the villages which are located in this *Hakurah*. He also gathers the taxes from their yield on annual bases on behalf of the Sultan (Mansor, 2003). The land, through this system, is divided among the tribes of the Sultanate in a way that permits all members, whether farmers or animal owners, to have access to the land for cultivating or pasturing. Animal roads, pastures, and farms have clear fixed territories.

The continuous years of drought in a hard and harsh environment of NDS in the last five decades, negatively affected the *Hawakeer* system, and hence, escalated the competition on the resources. In this environment, household survival strategies are generally based on gasping all available possibilities to maintain suitable food security for their livelihood. The period between 1970 to 1973 witnessed huge migrations from Northern to Southern Darfur due to drought and famine. It is reported that during this period, the inhabitants of 475 villages out of 804, in Dar Zagawa in NDS, migrated and established 100 new villages in the southern parts of the State (Ibrahim, 1983). This, beside other movements, raised the competition on resources, and hence, by time, sharpened the existing tribal conflicts.

Beside consecutive drought, competition on resources and food insecurity, there are other factors which led to the tribal conflicts in NDS. These included the desire of big tribes to dominate the small ones, armed robbery, regional and ethnic superiority between the tribes (Ahmed, 1998).

During the periods 1984 to 1998, GD witnessed more than 20 tribal conflicts (Takana, 1998). Tribal conflicts, tensions and ethnicities which deeply engraved in the tribe's heart, led to revenge response towards any intimidation or rumors. Government attempted to overcome such problems through tribal leader's reconciliation dialogue and agreed with some tribes to stop violence. Although more than 25 meetings of reconciliation were held during that period, the tribal conflicts continued in a more political organized way. In the late 1990, more than four main political movements were established. Power and wealth were the main political issues raised by Darfur rebels' factions in all negotiations with the government of Sudan.

The recent GD conflict emerged in 2003 between the government of Sudan and the two Darfur rebel factions, these are Sudanese Liberation Army (SLA) and Justice and Equality Movement (JEM). Fighting continued between the government and these military activists, and it worsened after splitting of SLA and JEM to more than 6 factions. The splitting into small armed groups had become a normal phenomenon among these movements especially after the signature of Darfur Peace Agreement in May 2006 between Sudan government and one faction of SLA. However The signed factions continued fighting against government. And the recent security deterioration

[2] the founder of Darfur Sultanate (1680 – 1916)

and human rights abuse was a consequence of that. As a result, the government power shrinked and is confined to the main State's towns (EL Fashir[3], Kutum, Kebkabia and Um Kadadah).

The parties were involved in aggressions resulting in considerable life loss among the civilians, and thousands of people were displaced and settled in camps. In 2003, 18,000 people were displaced from Tawilla town to El Fashir. In November 2004, Humanitarian Information Center (HIC) estimated that the conflict displaced about, 403, 888 in NDS[4]. Practical Action (2006) estimates the conflict displaced in NDS with 409,000 people (69,000 household). The displaced were hosted in camps (Abu Shouk, El Salam, and Zamzam) and around small towns (Kebkabia, Tawilla, and Millet) (see Fig. 2). As well as about 271,300 from the hosting communities were directly affected by the conflict (SRCS, 2005).

The on-going conflict in NDS has resulted in complete interruption of the life of most of the population in the State. There are huge losses in lives, human sufferings as well as losses of belongings and means of livelihood. The affected populations were subjected to food insecurity. Because they lost their stable food by burning, their livestock are looted and assets destroyed. Thus the IDPs in the camps, or those left in the rural areas "women, children, and elderly people" were left in critical food situation.

Since 2003, the International Community and United Nation agencies provide humanitarian assistance to the conflict-affected people. The WFP is considered as the main relief agency, while NDSB is playing a tangible role in food distribution. Although, aiding process is still going on since 2003, and its program is now mature, there has been little return in Darfur, as the causes of the displacement remain unresolved (WFP, 2010). Reviewing the experience and food distribution lessons learned from this disaster is one of the key focus areas in Disaster Management.

[3] The capital of NDS

[4] And about 595, 594 in South Darfur State (SDS), 403, 888 in NDS and 652, 509 in West Darfur State (WDS).

Fig. 2: IDPs Camps in Greater Darfur

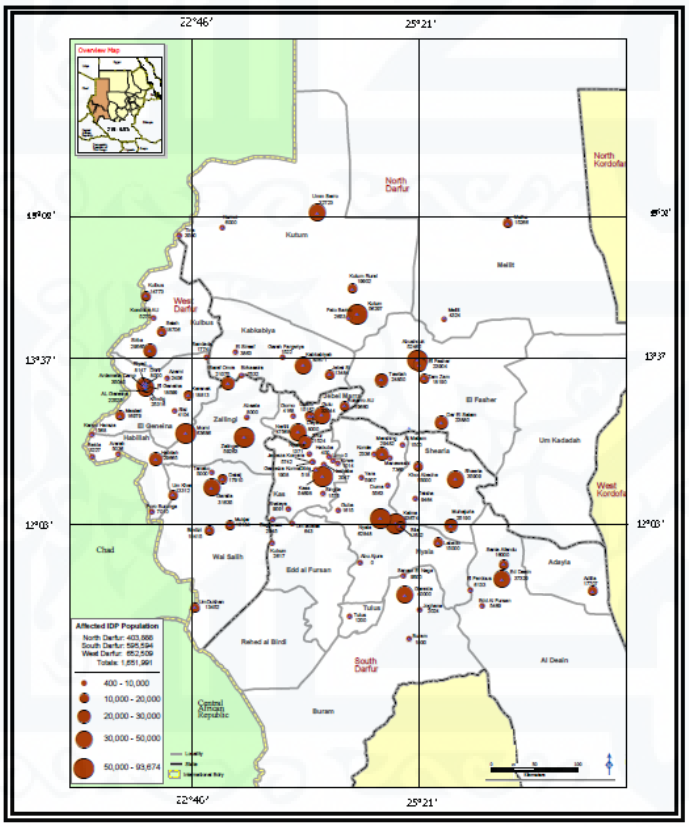

Source: After Humanitarian Information Center for Darfur (November, 2004).

The project: Sudanese Red Crescent was established in 1956, and is a member of the International Federation of Red Cross Red Crescent Societies (IFRC). Its vision is to assist the vulnerable individuals by raising their capacities, to alleviate the humanitarian suffering as well as improving the quality of life of vulnerable population. SRSC – NDSB was established in 1976 in El Fashir town with an overall aim of increasing the food access and availability on an impartial basis to the people of NDS, saving lives, maintaining the health and nutritional status as well as protecting the remaining assets of the IDPs in the camps.

During the 1984/85 famine crises, the branch undertook the role of managing large relief operation in GD in collaboration with IFRC. During the 1990s, the branch embarked in activities of rehabilitation, development and food security. When Darfur disaster started in 2003 with the influx of displaced people to the towns, the branch was the first humanitarian organization which embarked in provision of assistance to the affected people[5]. The branch has over 200 staff and volunteers well trained in emergency operations especially food distribution since 1984/85.

[5] It was SRCS – NDSB who rescued the injured victims, and provided food and shelter to the women and children. In all these humanitarian interventions, branch's volunteers in different villages were took the lead.

Famine Vulnerability: "The Geography of Vulnerable Food Systems" is a new approach in the field of human geography created by Bohle in 1995. Which deals with a deep analysis of the food disasters and groups' vulnerability and focuses on the interface between food systems and their socio-cultural and political-economic determents (Fig. 3). Famine disaster occurs when an event of continuous growing destabilization tendencies triggered by sudden disaster situations "civil war" or natural disasters "drought, floods"(Bohle, 1995).

The Dynamic model of vulnerability is based on the idea of food crisis and famine in critical regions. There are no short term critical events, but that they must be understood as emanating from longer-term process, in the course of which the threat to certain groups of human increases and the possibilities for successful crisis management becomes more and more limited (Bohle, 1995).

Food is obtained through production, exchange, or donation (e.g. charity, food aid). The entitlement of a person stands for the set of different commodity bundles that person can acquire through the use of various legal channels open to someone in his/her position' (Sen, 1987; Curtis, 1988; Dreze and Sen, 1989).

During the last four decades, food aid, as external intervention, in Sub-Saharan Africa, in general and in Darfur in particular, played a recognized role in filling the food gaps, decreasing the potential threat and human vulnerability.

Food is obtained through production, exchange, or donation (e.g. charity, food aid). The entitlement of a person stands for the set of different commodity bundles that person can acquire through the use of various legal channels open to someone in his/her position' (Sen, 1987; Curtis, 1988; Dreze and Sen, 1989).

Fig. 3: A Realist Framework for Drought – Famine – Vulnerability

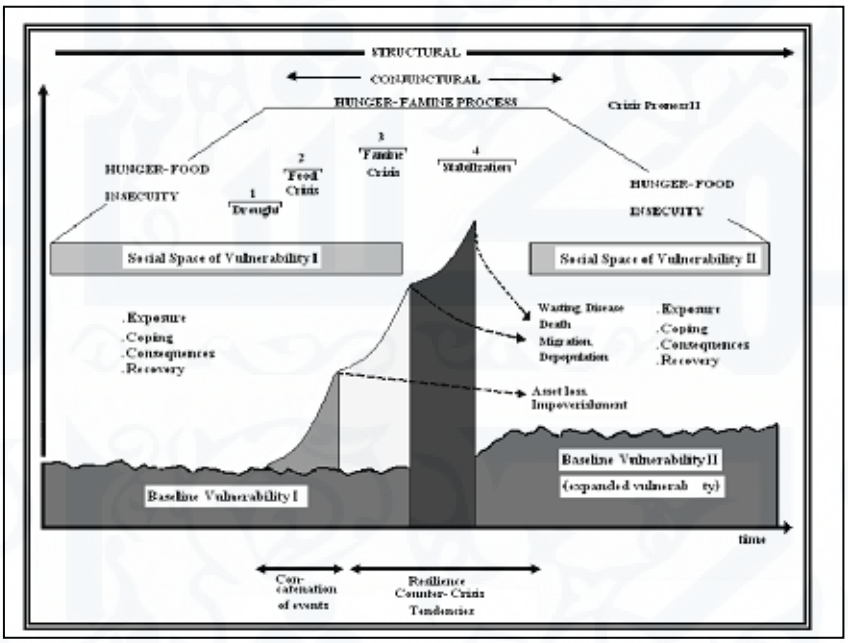

Source, Bohle, 1995.

During the last four decades, food aid, as external intervention, in Sub-Saharan Africa, in general and in Darfur in particular, played a recognized role in filling the food gaps, decreasing the potential threat and human vulnerability.

2. Results and discussion:

To gain its objectives NDSB in close collaboration with WFP, established relief operation since 2003. The operation covered six administrative localities, including Mellit, Kutum, Fashir, Dar El Salam, Um Kadadah, Kebkabia, where the following IDPs camps and IDPs in towns exist. These are Abu Shouk, El Salam, Zamzam, Kebkabia, (Fig. No. 2). Relief food distributed during the study period, (June - July 2006) will be analyzed through targeting registration of beneficiaries, food planning, and distribution.

Targeting and Registration: The general NDSB's purpose of targeting and registration is to provide a comprehensive and statistically reliable count and profile of displaced populations in NDS in order to (i) assist all the interested parties; (ii) exchange information on all related aspects; (iii) plan for their activities and programs; and (iv) eligible receive supplies and services.

One of SRC NDSB gathering information from conflict affected family (registration process).

According to the NDSB Regional Director, the registration process in each area/location was conducted in a 'head-account' process followed by interviews and data entry into secured sites in the computer (database). Since Sheikhs are playing a tangible role in Darfur's social life, the lists with the names of Sheikhs on the registration sites were prepared. In each list, members under Sheikh's supervision were listed.

After processing the registration forms and cross checking all data entered, the verification of the survey takes place in the camps that have been registered to ensure that the people who are registered are visible in camps, through verification lists,

which included head of the household name, tribe, Sheikh's name, number and the names of family members and their names.

In view of Darfur complex disaster situations visa-a-vis the large number of beneficiaries, targeting becomes an important and challenging issue, especially for those who were not directly affected by the conflicts. Unfortunately, neither vulnerability measures advocated by Downing et al (1996), nor vulnerability situation analysis determined by IFRC (1997) were applied as tools for targeting by NDSB Emergency Department, or by other involved NGOS. However, all those who have been registered in IDPs camps, IDPs squares around towns, receiving communities, and returned IDPs were considered as target beneficiaries groups, regardless of the significant changes in their level of living since 2003 (Table 1).

Table 1: Distribution site and total beneficiaries planned for July 2006.

Distribution site name	Total benefi. planned	< 5	5 - <18	Male - >18	Female - >18	Total
Abu Shouk	51570	10311	15467	18193	33521	51570
El Slam	26876	5363	8045	9386	17469	26876
El Slam NR	7752	1550	2325	2713	5038	7752
Zamzam	31895	6379	9568	11163	20732	31895
Zamzam N.A	8470	1743	2614	5665	3050	8470
Kebkabia	63413	12682	19024	22194	41318	63413
Total	**189976**	**25346**	**38019**	**47070**	**79810**	**189976**

Source: SRCS – NDSB (2006).

The total beneficiaries planned by NDSB in July 2006 shown in Table (1) were 189,976 people. This number represents 72% of what has been planned in the operation objectives shown above (263,947 people) whereas the total beneficiaries planned in March 2006 was 272382 people, which represents 103% of the planned number. The continuing change from month to another in the total beneficiaries' number could be attributed to high mobility among the beneficiaries between camps and nearest towns. This mobility could also be seen as coping strategies, because the displaced persons and families generally look for reunification and kinships for more personal security as well as seek for more commodities and services provided by the NGOs. Moreover, the ongoing tribal strife, in Jabal Si and El Sayah town western El Fashir, at the study period, provides camps with more IDPs.

After three years of living in camps, the IDPs have created new economic coping strategies. Small scale local markets, managed by IDPs are dominated in each camp, where vegetables, firewood and charcoal are main commodities, while some of them are joining local economy in the nearest towns such as El Fashir and Mellit.

Firewood is the main source of energy for households in GD. The per capita consumption is above the national average of 0.27 cubic meters. The North, West and South Darfur States have per capita fuel wood consumption of 0.62, 0.60, and 0.55 respectively (Ministry of Agriculture, 1995). The consumption of 1.2 million people, concentrated in specific areas with limited mobility, will lead to an alarming result of clearance of vegetation cover and other related implications. Due to the conflict, so

many IDPs left their villages and concentrated in camps. The immediate areas around the camps have been cleaned of vegetation cover.

Displaced women carrying firewood - Abu Shouk displaced camp.

Although Kebkabia beneficiaries show the highest number among the rest of the distribution areas (Table 1), there is no existence for IDPs camp, and IDPs shanty squares were only established inside and around the town. The Table also shows that the number of females is more than males in all camps except Zamzam (N.A). The limited number of children under five years, shown in the Table, reflects low women fertility rate which could be contributed to poor health and nutrition situations during the last 6 years.

Planning for Distribution: Planning for quality and quantity of needed food items for the beneficiaries was made according to the Sphere Project Guidelines (2000), which determined the following indicators:

(i) Planning for food should consider the local available food items, food habits, beneficiaries' sources and level of income, wild foods and agricultural seasons.

(ii) Planning for food rations should be based on general food assessment, the special needs for most vulnerable groups, and food alternatives.

(iii) Planning for food items should consider people's acceptability for food items distributed, the effects of distributed food items on local markets, the availability of food for cooking, and sufficiency of food quality and quantity.

(iv) The minimum amount of calories per head per day should not be less than 2100, which should include 10% - 12% protein and 17% fats.

On the basis of the above mentioned indicators, NDSB determined that the daily ration of food per person should include 450 gm cereals, 50 gm pulses, 50 gm corn soya bens (CSB), 30gm vegetable oil, 10 gm salt, and 25 gm sugar. Accordingly, the total food planned for distribution sites is based on the total number of beneficiaries assisted (Table 2). The NDSB and other NGOs staff involved in the current food distribution operation in the State are generally satisfied with the planned food items and they highly believe that it is within the Sphere Project food relief standards for arid lands.

Table 2: Total food planned and received for July 2006.

Distribution site name	Total benefic. Assisted	Total food planned	Food received						Total food received.
			Cereal	pulses	CSB	V. oil	salt	sugar	
Abu Shouk	51,570	829,21	697,2	19.35	57.545	39.192	3.885	11.62	828,792
El Slam	26,876	431,37	362,75	10.13	30.06	20.33	2.027	6.061	431.368
El Slam NR	7,752	124,32	104,75	2.916	8.69	5.74	0.573	1.769	124.437
Zamzam	31,895	512,00	430,6	11.96	35.68	24.162	2.4	7.2	511.997
Zamzam N.A	8,470	135,26	114,45	3.2	9.47	6.333	0.65	1.92	135.373
Kebkabia	63,413	1,102,29	855.85	47.58	95.71	65.71	9.53	28.48	1,102,.290
Total	**189,976**	**3,134,45**	**2,564.95**	**93.14**	**236.59**	**161.47**	**19.063**	**57.047**	**3,134.26**

Source: SRCS - NDSB (2006).

Distribution: As far as food distribution is concerned, beneficiaries received their food ration on monthly basis in each distribution site. Determined daily food ration per head mentioned above, was calculated according to the needs of the members of the household in one month. The food distribution for the beneficiaries was also based on well-designed distribution card, which includes family numbers, composition and mobility between IDPs camps.

Food aid distribution - Kebkabia

The total food distributed for the beneficiaries in distribution sites shows that the beneficiaries near big towns received 82% of the total food distributed, e.g. the camps near El Fashir (Abu Shouk, Zamzam and Zamzam N.A.) received 47%, and IDPs around

Kebkabia received 35%. Huge gathering of IDPs around and inside big towns in NDS reflects the IDPs coping strategies in relation to social strive and lawlessness in the area. However, big towns secured food distributed by NGOs as well as its more protected by government army (Table 3).

Table 3: Total food distributed in July 2006.

Distribution site name	Total food received	Food distributed						Total food distrib.
		Cereal	pulses	CSB	V. oil	salt	Sugar	
Abu Shouk	828,792	697,20	19,35	57.545	39,192	3,885	11,62	828,792
El Slam	431,368	362,75	10,134	30,06	20,33	2,027	6,061	431,368
El Slam NR	124,437	104,75	2,96	8,69	5,74	0,573	1,769	124,437
Zamzam	511,997	430,6	11, 96	35, 68	24,162	2,4	7,2	511,997
Zamzam N.A	135,373	113,8	3,2	9.47	6,333	0,65	1,92	135,373
Kebkabia	1,102,9	853,35	47,33	94.55	65, 68	9,66	28,38	1,098,942
Total	**3,134.26**	**2,562.45**	**94,89**	**235,995**	**161,44**	**19,190**	**56,,95**	**3,130,909**

Source: SRCS - NDSB (2006).

The distributed amount of food in July 2006 was in line with what had been planned and received. This may be attributed to the highly precise food relief distribution system created by NDSB and WFP in 2003, as well as the cease of conflict and peace period during this period, (Table 4).

Table 4: Percentage of Total food planned, received and distributed in July 2006.

Distribution site name	Total benefic. Assisted	Total food planned	%	Total food received	% out of food planned	Total food distributed	% out of received
Abu Shouk	51570	829.21	100	828,792	99,94	828,792	100
El Slam	26876	431.37	100	431.368	99,99	431.368	100
El Slam NR	7752	124.32	100	124.437	100,9	124.437	100
Zamzam	31895	512.00	100	511.997	99,99	511.997	100
Zamzam N.A	8470	135.26	100	135.373	100,08	135.373	100
Kebkabia	63413	110,229	100	110,229	100,00	109,894	99,69
Total	**189976**	**3,134.45**	100	**3,134.26**	99,99	**3.130,909**	99,89

Source: SRCS NDSB (2006).

Relief food distributed by NDSB and other involved NGOs saved human lives and alleviated, to some extent, a large number of target groups suffering from hunger since 2003, and considered as main source of food. Moreover, the food grain distributed decreased the average grain prices during and post conflict period. Millet and Sorghum prices reported much lower than the price during normal time. Despite the low price of food grains, it was observed that the number of people purchasing food items from the market is low (Oxfam, 2006).

However, the food security situation in the State is generally subjected to shacks and instability. Food distribution operations are affected from time to time by the current conflicts situation in the State. In late June and mid July 2005 Seeds and Tools Project, run by Practical Action Organization, was negatively affected. Two of the Program

vehicles were hijacked in SLA areas, two of program staff were detained for three weeks, and two of the staff were detained for one night and then released; however the program equipment were confiscated [6]. Field work was suspended since this incident. The program used community alternative approach to implement the project activities. That was a very successful mechanism requiring minimal supervision and technical support. When technical support was required it was provided with less traveling since last July 2005.

In February 2006, armed conflicts between Darfur factions and government took place in the southern borders of the State[7]. During the same period, the Health Center in Zamzam IDPs camp was attacked as well as the NDSB cars and medical equipments. As a result, the movements and food distributions to Zamzam and Abu Shouk camps were stopped for almost one month. In addition, the IDPs food situation and health were negatively affected. Lack of communication and attacks on relief convoys were the main problems that hindered SRCS and Practical Action ND to reach war-affected areas immediately.

Since the start of the social strife, the main roads in GD have often been too dangerous for travel, preventing not only NDSB's staff and volunteers but also essential equipment and supplies from reaching the camps as well as rural areas. More than 300 trucks and vehicle were hijacked in NDS including 15 NGOs' vehicle.

Although the movement of people and trucks between towns and rural areas goes under secured government convoys, the price trend of commodities and materials reached 200%, during the rainy season, when most of the roads are closed. Lack of security is the main cause of the high cost of transportation in State. Also, looting has become one of the characteristics of the State. Traveling to or in the State is very risky. Sometimes, the owners of the truck bargain high transportation costs or even refuse due to the high risk of travelling outside the town (Practical Action, 2005).

This in secure situation affected the flow of relief distribution. As a result, the average price of food grains during February and March 2006 increased due to the lack of supply and stopping of relief operation. Although people, to some extent, were able to purchase food, food was not accessible in most cases.

According to the NDSB reports in August 2004, an estimated 62% of the conflict-affected population was provided with food; 53% of the IDPs received shelter assistance, 36% of them had clean water and 18% were covered by sanitation interventions. The situation in 2005 and 2006 shows increase in the percentage of the above mentioned areas of assistance.

Despite the above mentioned problems, NDSB was able to reach the beneficiaries and provide them with the needed relief food. Without this assistance, there would have been a food crisis in North Darfur.

[6] two vehicles, one satellite phone, digital camera and staff pocket money.
[7] In Haskanietah, El Tiweshah, and Um Kadkud.

Evaluating Emergency Food Distribution: The outputs of individual and group discussions as well as the workshop's shows that despite the complexities such as tribal tension and difficult security situation, the NDSB has succeeded remarkably in achieving its operational goals, and it has laid strong foundations for further progress. Using SWOT analysis, the gathered data from the above mentioned stakeholder (workshop) can be analyzed in the following points:

Strengths: The success of relief food distribution operations in the study area could be attributed to the following areas of strength:

1. Enhanced Red Crescent image assisted in facilitating the NDSB to achieve its mission and vision.
2. The immediate deployment of NDSB members to the Darfur crisis contributed positively in alleviating a gruesome humanitarian situation.
3. NDSB is better known than other relief players in Darfur. This fact played a tangible role in reaching the remotest and most vulnerable areas.
4. Well planned relief response on the basis of SRCS Disaster Response Policy and Plan – 2003.
5. NDSB has a very early presence at the site of crisis, often ahead of other agencies.
6. Previous training of staff and volunteers had helped them to be efficient and dedicated.
7. Optimum and efficient utilization of available resources at all levels, local communities, other NGOs and governmental authorities.
8. Community participation from beneficiaries in most of relief cycle activities eases and minimizes time and efforts of the operations.
9. External support from IFRC and other Red Cross Red Crescent Societies.

Weakness: There are, however, specific points of weakness which have not seen adequate progress. They threatened to significantly slow or even stall the NDSB's ability in relief food distribution operations to modernize and improve, these are:

(i) Lack of standardized procedures for targeting beneficiaries, and criteria for follow up and assessment. Moreover the current distribution plans and assessment process need further refinement on the bases of new lesson learned.
(ii) Volunteers were required to work very long hours, sometimes into the night during distributions, reflect the lack of clear shift time table.
(iii) Weak coordination and inadequate notice given to both local communities and other NGOs about assessment and distributions reflect that lessons from previous disasters had not been learned.
(iv) Slow information flow from NDSB units and camps, on one hand, and from other NGOs, on the other, shows a weak information system and a communication problem in most locations. This highlights the need for more networking.
(v) The general logistic preparation in NDSB as well as other NGOs in NDS shows inadequate resources and lack of central storage/warehousing immediately available.
(vi) NDSB registration system and methodology in relief distribution was not participatory in most cases.

(vii) Huge and continuous increasing number of NGOs involved in relief and development activities in NDS (54 NGOs) with its continued need of qualified staff, on one hand, and the NGOs staff interests in satisfied and secured jobs on the other, negatively assisted in staff high turnover from NGOs to another NDSB Emergency Department during the last 6 months is lacking of qualified staff and there is a need for in service training program.

Opportunities: The complex disaster situation in NDS provides lessons and experiences in all process of disaster management. The NDSB's has many opportunities which need to be gasped for better profile, these are:

1. To build upon the enhanced profile and positive image of the Red Crescent and its volunteers to develop a comprehensive plan for post-war recovery activities.
2. Experience gained by the NDSB and its volunteers in the relief distribution operations will help in developing future peace building activities within the general SRCS approach of "from relief to development".
3. On bases of SRCS international recognition, the NDSB should use the relief distribution operation for establishing fund raising campaigns for small scale development activities and build up NDSB capacities.
4. Enchasing the general NDSB network and developing the weak coordination through creating links with other national and international NGOs.
5. Develop and utilize newly identified volunteer base and develop their abilities in the field of disaster preparedness (traditional early warning systems).
6. To build upon the experiences of other NGOs in the area through developing data base program, this will provide updated data for future development recovery projects.
7. To build up on WFP interest in continuing general food distribution in Darfur in 2010.

Threats: Some internal and external points are seen as real threats to food relief distribution operation. These are as follows

(i) Delays in food arrival and distribution led to critical food situation, raised the vulnerability of the beneficiaries and led to a poor public perception.
(ii) Enhanced NDSB profile seen as a threat by other new and some old organizations in the State.
(iii) Encouraging dependency on limited experience displaced beneficiary communities in systematic relief operation may have a negative impact on future NDSB profile.
(iv) Raised expectations of future assistance among displaced beneficiaries and some local organizations may promote the enhanced profile and positive image of the NDSB and its volunteers.
(v) International political influence and food donor preconditions made the regular continuity of the operations more difficult.
(vi) Sacking for sustainability and recognized work created a competitive environment amongst NGOs.

3. Conclusion:

In spite of the continuously worsening security conditions in Darfur and travel restrictions, the NDSB successfully operated the operation of relief distribution in conflict situations during 2003-2007 by achieving its operational goals and laid strong foundations for further progress.

Moreover, during the on-growing tribal conflict, the NDSB was the first among the major organizations to reach affected people and to collect information through its good network of units, members and other volunteers. The NDSB used its optimal capacity to respond to war-affected areas by mobilizing its own financial, material and human resources, and demonstrated its capacity and determination to do more and better.

The good image of the Red Cross/Red Crescent Movement enabled the NDSB to access conflict-affected areas and implement relief operations based on standard procedures in place for needs assessment, ration cards, distributions, procurement, warehouse management and reporting. The established system also enables checking of potential misuse of relief items.

Disaster response training and activities implemented before the conflict has a significant impact in response and coping capacities of the communities. During the operation, the main area for coordination was information and resources' sharing. Many organizations, such as WFP, UNICEF, OCHA, and Save the Children collaborated with NDSB and after the conflict the NDSB had a good opportunity to scale-up the community peace building and post-war recovery activities in cooperation with other agencies in NDS.

Weak communication, high turnover of staff and attack on food convoys were the main problems that hindered SRCS to reach war-affected areas immediately.

The lessons learning exercise not only engaged people in capturing what things need to be improvement, but also identified recommendations with the intention of improving future interventions. Key recommendations for improving relief and food distribution at NDSB and units level are to: ensure food commodities supplied are appropriate and in correct proportion; NDSB should develop a comprehensive system for the recruitment, motivation, management and the sustainability of volunteers and take the initiative to develop stronger linkages with other NGOs to share experiences; carry out participatory post-disaster "lessons learned" exercises following each disaster and use the information to develop programs and improve future disaster response activities; more evaluation of the benefits of NGOs interventions in Greater Darfur is highly needed, because that might in-depth the understanding of the current conflict and humanitarian crisis in the region of African Sahelian Belt.

The NDSB, as external coping strategies, has played a recognized role in filling the food gaps, decreasing the potential threat and human vulnerability and successfully managed the food crisis situation during the last four decades in NDS. Despite the civil strife and critical situation in the region and harsh and hard environment as a part of Sub-Saharan Africa.

However the displaced people in NDS obtain food only through donation (food aid) neither by production no by exchange. Hence, the displaced people's food insecurity levels will be increased unless various legal food entitlement channels will be obtained (Sen, 1987; Curtis, 1988; Dreze and Sen, 1989).

References:

Ahmed, Nazik., (1998), "Causes of innovated and traditional tribal conflicts in Sudan", in Adam and Wadi, *Vision on tribal conflicts in Sudan*, Institute of African and Asian Studies, Khartoum University.

Bohle, H., (1995), The geography of Famine and Food crisis Research. International Geographical Union, Bulletin, 45.

Curtis, P., (1991), Towards an Understanding of NGO - Donor Relationships During Crisis Management, Paper presented at the International Symposium Refugee Studies Program, Oxford University, Oxford, March 17-20.

Downing, T, E., Watts, M., and Bohle, H., (1996), "Climate Change and Food Security: Towards a Sociology and Geography of Vulnerability", in Downing, T, E., (ed) *Climate change and World Food Security*, Berlin, Springer.

Dreze, A., and Sen, A., (1989), Hunger and Public Action, Oxford Clarendon Press.

Food and Agriculture Organization (FAO) and World Food Program (WFP), (2004): Northern Darfur Livelihood and Situation Assessment Report, Khartoum Sudan.

Food and Agriculture Organization (FAO) and World Food Program (WFP), (2004), Northern Darfur Livelihood and Situation Assessment Report. Khartoum Sudan.

Hayati, O., (2003) Sudanese Red Crescent Society (SRCS), Disaster Management Department (DMD), Policy and Plan for Disaster Management.

Hayati, O., Khogali, M., Abdelrahaman. B., and Hilmi, H., (2005), Disaster Preparedness Training Manual, Flood Risk Reduction Project, Disaster Management Section, Program Department, Sudanese Red Crescent Society, Khartoum University Press.

Humanitarian Information Center for Darfur (2004), Darfur Maps, Main office Khartoum Sudan.

Ibrahim, F., (1983), The Problem of Desertification in Sudan, in Eltasahur, National Desertification Control Coordination and Monitoring Unit, Ministry of Agriculture and Irrigation, Khartoum, Sudan.

International Federation of Red Cross (IFRC), (1997), Handbook for Delegates, Need Assessment, training Beneficiaries, International Federation of Red Cross Red Crescent Societies, Geneva.

Mansor, Khalid, (2003), Food Security in North Darfur State, faculty of higher education, University of Khartoum, unpublished MA thesis.

Morton, James, (1994), The Poverty of Nations: the Aid Dilemma at the Heart of Africa, British Academic Press, London – New Yourk.

Ministry of Agriculture, (1995), Forest Products Consumption Survey in the Sudan Summary of Findings.

Oxfam, (2006), North Darfur Market Monitoring Monthly Bulletin, Volume 9.

Paul, H., Karen P., Edward C., Barry R., and Susanne J., (2010), Food aid and food assistance in emergency and transitional contexts: a review of current thinking.

Practical Action, (2004), Darfur Program Document, Khartoum, Sudan.

Practical Action, (2005), Food Security Program Final Report, El Fashir, North Darfur State, Sudan.

Practical Action, (2006), Food Security Program Final Evaluation Report, Khartoum, Sudan.

Rivers, J., Papavero, C., Nall, W., Delbaere, J., Horjus, P., Molla, D., and Mwinga, B., (2007), Sudan: Greater Darfur, Comprehensive Food Security and Vulnerability Analysis (CFSVA), World Food Program, Vulnerability Analysis and Mapping Branch (ODAV)

Sen, K., (1987), Poverty and Hunger, Economic and Philosophy, 4.

Sphere Project, (2000), Humanitarian Commitment and Minimal measurements for Disaster Response, Dar Al Shriouq, Oman Jordan

Sudanese Red Crescent Society (SRCS), North Darfur State Branch, (2006), Disaster Management Department, Relief Distribution Monthly Reports.

Sudanese Red Crescent Society (SRCS), North Darfur State Branch, (2004), Disaster Management Department, Relief Distribution Monthly Reports.

Sudanese Red Crescent Society (SRCS), 2005, Relief Operation Quarterly Report, Disaster Management Department, Khartoum.

Sudanese Red Crescent Society (SRCS), 1990, Sudanese Red Crescent Society Annual report, Khartoum.

Takana, Yousif., (1998), "The Effects of the Phenomena of Armed Conflicts in Darfur", in Adam and Wadi, Vision on tribal conflicts in Sudan, Institute of African and Asian Studies, Khartoum University.

World Food Program (WFP), (2009a), Annual Performance Report for 2008.

World Food Program (WFP), (2009b), food aid flows Report for 2009.

World Food Program (WFP), (2008), Food aid flows, International Food Aid Information, System (INTERFAIS) report on trends in global food aid, including food aid deliveries by governments and non-governmental organizations.

World Food Program (WFP), (2010), Evaluation of Sudan: Food Assistance to Populations Affected by Conflict, Evaluation Brief, Office of Evaluation.